المملكة العربيـة السعودية
وزارة التعليـم العـالى
جامعة أم القرى
معهد البحـوث العلميـة وإحياء
التراث الإسلامى

الفهرس البياني

لمطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

من الكتب الشرعية

كتبه وأعدّه دكتور
محمد طاهـر عبـد الرحمن نورولـي

بتكليف من
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

ح جامعة أم القرى ، ١٤٢٤ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

نور ولي ، محمد طاهر بن عبد الرحمن

الفهرس البياني لمطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في الكتب الشرعية / محمد طاهر بن عبدالرحمن نور ولي - مكة المكرمة

١٧٦ ص ٢٤ × ١٧ سم .

ردمك : ٢ - ٧٠٠ - ٠٣ - ٩٩٦٠

١ - جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - فهارس أ - العنوان

ديوي ٣٧٨,٥٣١٢١٠١٦ ٦٨ / ١٤٢٤

رقم الايداع : / ١٤٢٤

ردمك : ٢ - ٧٠٠ - ٠٣ - ٩٩٦٠

الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد الرسول الأمين ، بعثه الله تعالى بالإيمان ، وعلمه الفرقان ، وأرسله هادياً ومبشراً ونذيراً .

أما بعد :

فقد سُعدتُ بتكليف معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي لي بكتابة تقرير علمي عن مضامين الكتب الشرعية التي قام المعهد بطباعتها ونشرها، وإظهار طريقتها وموضوعها في إيجاز غير مخل . فاستعنت بالله تعالى على ذلك ، وأخذت كلَّ كتاب منها فنظرت في مقدمة مؤلفه ومحققه وفي مواضع من صفحاته ومحتواه وفي خاتمته وفهارسه ، واستخرجت من ذلك كلّه تعريفاً بالكتاب، وبياناً لمضمونه ومحتواه . وصغت كلّ ذلك في بضع صفحات أو أقلّ ، لأعرِّف القارئ وطالب العلم بما في هذا الكتاب من الفنون ، وبعضاً مما يحتويه من فوائد ، وما هي طريقة مؤلفه ، وموضوعه ، حتى يسهل عليهم معرفة ما في هذه الكتب من الفنون والعلوم ، ويعينهم في مسيرتهم العلمية وجهودهم الدعوية ، لاستخراج ما يرغبون الوصول إليه من معلومة أو فائدة أو مسألة أو حكمة يريدون كتابتها أو تبليغها . وقد أذكر مثالاً من الكتاب في ضمن البيان على طريقة مؤلفه في عرض المسائل زيادة في الإيضاح والبيان .

وقد كان مجموع الكتب التي تم النظر فيها والكتابة عنها (٧٨) كتاباً شرعياً في مختلف التخصصات (تفسير القرآن الكريم وعلومه كالقراءات ، والحديث النبوي الشريف وعلوم الحديث ، والعقيدة الإسلامية ، والفقه ، وأصول الفقه ، وسيرة النبي ﷺ ، وتراجم الصحابة ورواة الحديث وتراجم علماء

الأصول ، وبعض كتب في الفكر الإسلامي) ، والحمد لله على عونه وتوفيقه .

ويسرني أن أقدم شكري وتقديري لكل من أعانني أو أفادني بفائدة حتى يظهر هذا العمل بصورة متكاملة ، وكما أشكر سعادة عميد معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي أ . د / **محمد حمزة سليماني** على ثقته الكريمة ، وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكون عوناً لطلاب العلم في مسيرتهم العلمية ، وأن يوفق القائمين على هذا المعهد إلى مداومة الجهود في هذا العمل المبارك لما فيه نشر العلم وإحياء التراث الإسلامي ، وخدمة العلوم كافة ، وتسهيل أمور طلاب العلم، جزاهم الله خير الجزاء ، وبارك في جهودهم ، والحمد لله رب العالمين .

وكتبه

د . محمد طاهر نورولي

معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

اسم الكتاب : معاني القرآن الكريم

المؤلف : الإمام أبو جعفر النحاس أو (ابن النحاس) ، أحمد بن محمد ابن إسماعيل المرادي المفسر المصري النحوي ت(٣٣٨) هـ

تخصص الكتاب : التفسير

المحقق : الشيخ محمد علي الصابوني

عدد الأجزاء : ٦ عدد الصفحات : ٣٢١٣ تاريخ الطباعة : ١٤٠٨ هـ

موضوع الكتاب :

يعتبر هذا الكتاب من مصادر علم تفسير القرآن الكريم ، فمؤلفه من علماء التفسير والعربية في القرن الثالث والرابع الهجري، وقد أخذ العلم عن جمع من أئمة هذا الفن . وكتابه هذا المسمى (معاني القرآن الكريم) رتب فيه سور القرآن وآياته وفق ترتيب المصحف ، وطريقته أنه يذكر الآية أو جزء الآية التي يريد تفسيرها ، ثم يذكر بعدها كثيراً من أقوال المفسرين - كمجاهد والحسن وإبراهيم وقتادة ومحمد بن كعب ومقاتل بن حيان وغيرهم - بدقة وعناية ، سائراً على منهج علماء اللغة العربية ، ويذكر بعض أقوال الصحابة في التفسير مسندة ، كما يستشهد بأقوال علماء اللغة العربية في تفسير معاني الآيات القرآنية ، ويذكر بعض أقوال أخرى غير منسوبة إلى أحد بقوله : قيل ، وكثيراً مايستشهد بالأحاديث النبوية في بيان معنى الآية أو للاستدلال على صحة رأي أحد علماء اللغة أو التفسير . وقد كان المصنف دقيقاً في تفسيره وبيانه لمعاني الآيات ، وغالباً مايختم تفسير الآية أو الكلمة - بعد عرض الآراء - بما يترجح لديه في تفسير تلك الآية أو الكلمة بقوله : قال أبو جعفر ، وذلك من خلال الآراء التي ذكرها أو من خلال ما يراه هو بناء على ماوجده في القواعد العلمية في اللغة والتفسير ، وما ورد في السنة وغيرها . وكثيراً مايوجه نقداً

إلى بعض الأقوال التي عرضها ، فيُخَطِّيء - مثلاً - الفرّاء أحياناً ، وينتقد ابن قتيبة أحياناً ، وهكذا ، ذاكراً حجته وبرهانه في كلّ ذلك .

ومثال على طريقته : قوله جل وعز ﴿ ولقد خلقناكم ثم صورناكم ، ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ﴾ .

في هذه الآية أقوال :

قال الأخفش - وهو أحد قَوْلي قرطب - (ثمَّ) ههنا بمعنى الواو .

وهذا القول خطأ على مذهب أهل النظر من النحويين ، ولا يجوز أن تكون (ثم) بمعنى الواو ، لاختلاف معنييهما .

وقيل : « ثم » للإخبار ، وقيل : (ولقد خلقناكم) ، يعني: في ظهر آدم صلى الله عليه وسلم ، (ثم صورناكم) أي في الأرحام ، هذا صحيح عن ابن عباس .

(ولقد خلقناكم) يعني ابن آدم ، وقد علم جل وعز أنه يخلق ذريته ، فهو بمنزلة ما خلق .

وقال مجاهد : رواه عنه ابن جريج وابن أبي نجيح : معنى (ولقد خلقناكم ثم صورناكم) في ظهر آدم .

قال أبو جعفر ، وهذا أحسن الأقوال ، يذهب مجاهد إلى أنه خلقهم في ظهر آدم ،ثم صورهم حين أخذ عليهم الميثاق،ثم كان السجود لآدم بعد .

وكتاب « معاني القرآن الكريم » هذا لم يصلنا بأكمله ، فهو ناقص في آخره ، فآخر ماوصلَنا منه إلى نهاية سورة الفتح ، وهو هذا المُحَقَّق بين أيدينا .

وقد قام المحقق بإخراج الكتاب إخراجاً علمياً معتمداً على نسخة خطية وحيدة ملفقة ، نصفها الأول من دار الكتب المصرية وهي من أول سورة في القرآن إلى نهاية سورة مريم ، وفيها بعض النقص في سورة البقرة ، وأما

نصفها الثاني فهو من مكتبة كوبريلي بتركيا ، وهي من أول سورة الحج إلى نهاية سورة الفتح .

وقد ضبط المحقق نص الكتاب وخرج الأحاديث والآثار والأبيات الشعرية ، وعلّق على بعض المسائل العلمية ، وبين أقوال أهل العلم المفسرين فيها .

اسم الكتاب : باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن

المؤلف : العلامة محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري الغزنوي المعروف بـ " بيان الحق " المتوفى بعد ٥٥٣ هـ

تخصص الكتاب : التفسير وعلوم القرآن .

المحقق : سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي .

عدد الأجزاء : ٤، عدد الصفحات : ٢٤٥٦ ، تاريخ الطباعة : ١٤١٨ هـ

موضوع الكتاب :

يعتبر الكتاب من الكتب المهمّة في فن مشكل القرآن الكريم ، ومؤلفه من جلّة العلماء في فنون عدة كالتفسير والفقه والأدب واللغة والقراءات وغيرها . وقد ألّف كتابه هذا لبيان المشكل من القرآن الكريم ، وكشف غامضه ، وكان يراوح فيه بين الإيجاز والإطناب ، فبدأ بسورة الفاتحة وانتهى بسورة التكوير على ترتيب المصحف .

وقد اعتمد في بيانه في كتابه على تفسير القرآن بالقرآن والسنة النبوية والمأثور من أقوال الصحابة - كابن عباس وغيره - ، والتابعين - كمجاهد والحسن وغيرهم - وأتباعهم ، كما اعتنى بالقراءات واللغة والنحو والعقيدة والأحكام الفقهية والعلوم الكونية حسب ما يقتضيه المقام ، كما استشهد بالشعر في كثير من المواقف .

والمصنف وإن كان أكْثَرَ من إيضاح المشكل بالمأثور ، إلا أنه يغلب عليه الرأي والدراية ، وخاصة فيما لم يرد فيه أثر عن رسول الله ﷺ أو الصحابة والتابعين ، وذلك لقلة الخوض في هذه المسائل آنذاك ، وقد أسهب المؤلف في النواحي اللغوية والنحوية ، لأن كثيراً من المشكلات كان مرجعها إلى اللغة والنحو ، كما اهتم كثيراً بالقراءات ، وبيّن أثرها في تفسير الآية أو في استنباط الأحكام ناقلاً عن أئمة هذا الفن ، كا اهتم بالمسائل العقدية سواء

ماكان منها في إثبات الألوهية ووحدانية الله عز وجل ، أو ماتعلق بصفاته سبحانه وتعالى ، أو بالسمعيات كوصف اليوم الآخر ونحوه ، كما اهتم بجملة من مباحث علوم القرآن الكريم مناقشاً آراء الأئمة فيها ، كما اهتم بمشكل آيات الأحكام ذاكراً آراء بعض الفقهاء مرجحاً لما يراه ، كما اهتم بإعراب الآيات ومذاهب العرب في أساليب الكلام ، واهتم بمواطن العظة والعبرة في الآيات القرآنية ، وبيّن كثيراً من اللطائف والنكات في آيات القرآن ومعانيه ونظْمه وبلاغته ، كما لم يغفل التنبيه على كثير من الأوهام والآراء المرجوحة لبعض العلماء الذين تقدموه .

ومثال على طريقته : في سورة يونس :

(في ستة أيام) لتشاهد الملائكة الخلق شيئاً بعد شيء ، فيعتبرونه ويدركونه ، وقيل : لأن تصريف الخلق حالاً بعد حال أحكم وأبعد من شبه الإتفاق .

« وعد الله » نصب على معنى المصدر ، أي وعد وعداً ، وحققه حقاً ، أو نصبه على مافي « مرجعكم » من معنى الفعل كقول الهذلي :

ماإن يَمَسُّ الأرضَ إلاّ مَنكِبُ

منه وحَرفُ السَّاق طيَّ المِحْمَلِ

فنصب طيّ المحمل على فعلٍ ليس من لفظه ، لأن معناه : طُوِيَ طيَّ المحملِ .

وقد قامت المحققة بإخراج الكتاب وتحقيقه تحقيقاً علمياً دقيقاً ، معتمدة على نسخة وحيدة ، وهي رسالة قدمتها لنيل درجة الماجستير ، وقد خرجت أحاديث الكتاب وآثاره ، والأشعار وكلّ ماورد من المسائل الأخرى في فنون متعددة، وعلّقت على كثير من المسائل ، وبدأت عملها بمقدمة نفيسة (تتضمن دراسة قيمة عن المؤلف والكتاب) ووضعت فهارس وافية للكتاب .

اسم الكتاب : درّة التنزيل وغُرّة التأويل .

المؤلف : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني المعروف بالخطيب الإسكافي ت (٤٢٠) هـ

تخصص الكتاب : متشابه القرآن (علوم القرآن)

عدد الأجزاء: ٣، عدد الصفحات : ١٤٩٠ تاريخ الطباعة : ١٤٢٢ هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه ، وهو في علم المتشابه اللفظي للقرآن ، (وهو تكرير بعض الآيات القرآنية في القصة الواحدة أوالموضوع الواحد في عدة مواضع بكلمات متفقة أو مختلفة وصور متعددة وفواصل شتى ، ممايؤدي إلى اشتباه بعض ألفاظه واختلافها إيجازاً وإطناباً وتقديماً وتأخيراً ....) ، وهو لون من ألوان الإعجاز في القرآن الكريم . ويكشف هذا الكتاب وأمثاله الحكمة في هذا التكرار ، ويوجه المتشابه والمتماثل في هذه الآيات حتى يدفع شبهات الجاهلين والمغرضين ، ويبيّن أسرار هذا الكتاب العظيم ، ويرفع اللبس في الآيات القرآنية . وهو أول كتاب وصل إلينا في هذا الفن . فلذا قد امتاز المؤلف عن سابقيه بأسلوبه المستقل المتميز في توجيه الآيات القرآنية المتشابهة .

وقد سلك المصنف في طريقة كتابه مسلك المفسرين ، وسار على ترتيب المصحف بآياته وسوره . فيورد اسم السورة أولاً ، ثم يذكر الآية منها مما يعتبره من نوع التشابه اللفظي ، ثم يتتبع كلّ ما تكرر واشتبه من الآيات في سور القرآن بهذه الآية ، ثم يوجه تلك الآيات بأسلوب إثارة السؤال وتقرير الجواب بعبارة : « للسائل أن يسأل فيقول » ، ويبدأ إجابته بقوله : «الجواب أن يقال » . كما يرد على الشبه التي ربما يُعترض بها على ذلك التشابه . وقد بلغ

عدد الآيات الأم التي تناولها المؤلف في كتابه أربعاً وسبعين ومائتي آية من غير الآيات المتشابهة بها ، وأما مجموع الآيات المتشابهة فهي اثنين وخمسين وثلاثمائة آية .

ومن منهجه أنه يذكر المتشابه في أول موضع يرد في القرآن ، ولكن ربما فاته الالتزام بذلك سهواً ـ كما ذكر ـ .

وقد كان المؤلف يوجه كلامه غالباً معتمداً على مايشهد له من القرآن الكريم أو الحديث والأثر أو الشعر أو غير ذلك من العلوم ، كما أنه يهتم بتوجيه القراءات القرآنية ، ويفسر كثيرا من الألفاظ الغريبة لتوضيح معنى الآية وإيضاح التوجيه الذي يذكره .

وتظهر شخصية المؤلف النقدية فيما يوجهه من ملاحظات ونقد لآراء بعض العلماء دون أشخاصهم ، وهذا يدل على أنه كان مجتهداً ولم يكن مجرد ناقل لآراء غيره بدون تمحيص ، كما أنه يختار بعض الآراء ويرجح بينها معتمداً على قواعد اللغة وغيرها .

وقد اعتمد المؤلف على كثير من المصادر والأقوال العلمية قبله ، كأقوال بعض المفسرين من الصحابة والتابعين ، وأقوال بعض أئمة اللغة والنحو في توجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم .

ومثال على طريقته :

قوله عز وجل : ﴿ إن تبدوا خيراً أو تخفوه أو تعفوا عن سوءٍ فإن الله كان عفوّاً قديراً ﴾ [النساء : ١٤٩] .

وقال في سورة الأحزاب [٥٤] : ﴿ إن تبدوا شيئاً أو تخفوه فإن الله كان بكل شيء عليماً ﴾ .

للسائل أن يسأل عن الآية الأولى لِمَ خصّ فيها خير ، ولم عمّ في الثانية بلفظ شيء؟

والجواب أن يقال : إنما خصّ في هذا الموضع الخير بالإبداء لأنه بإزاء السوء الذي قال فيه : ﴿ لا يُحِب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم ﴾ [النساء : ١٤٨] ، والمعنى : لا يحب الله أن يَجهر بالقول السيء غيرُ المظلوم ، وهو أن يدعو على من ظلمه ، أو أن يخبر بظلمه له ، أو أن ينتصر منه بسوء مقاله فيه فقال : إن أبديتم ثناء وذكرا جميلاً لمن يستحقهما أو أخفيتموهما أو سكتم عمّن أساء إليكم بالعفو عنه فإن الله مع قدرته كثير العفو على خليقته ، فاقتضت في هذه الآية المقابلة أن يُجعل بإزاء السوء الخيرُ .

وأما في الآية التي في الأحزاب فلأنّ قبلها تحذيراً من إضمار مالايحسن إضماره في قوله عز وجل : ﴿ والله يعلم ما في قلوبكم ... ﴾ [الأحزاب : ٥١] ، وقوله : ﴿ .. وإذا سألتموهن متاعاً فاسألوهنّ من وراء حجاب ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهن .. ﴾ [الأحزاب : ٥٣] ، فاقتضى هذا المكان العموم ، فقال تعالى : إن تبدوا مما حذركم الله شيئا أو تخفوه ﴿ فإن الله كان بكل شيء عليماً ﴾ لم يزل عليما بما يكون كعلمه بما كان .أ.هـ .

وقد استفاد العلماء من هذا الكتاب في مصنفاتهم ، واعتمدوا عليه في توجيه كثير من الآيات المتشابهة وبيان أسرارها .

وقد قام المحقق بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً معتمداً على ٣ نسخ خطية ، واستفاد من (تسع) نسخ أخرى ناقصة لهذا الكتاب .

وقد اجتهد المحقق في توثيق نص الكتاب وتصحيحه وضبطه ، وخرّج أحاديث الكتاب وآثاره والأبيات الشعرية والأقوال والمسائل المختلفة وغيرها ، وعرّف بالأماكن والأعلام ، وكتب للمؤلف والكتاب دراسة علمية قيمة ، وحلّى كتابه بفهارس فنية عديدة .

اسم الكتاب : تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير من كتب السنة

المؤلف : د. عبد العزيز بن عبدالله الحميدي .

تخصص الكتاب : تفسير القرآن الكريم .

عدد الأجزاء : ٢ **عدد الصفحات : ١٠٧٠**

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب عباره عن رسالة علمية قُدِّمَت لنيل درجة علمية ، وقد جمع فيه المؤلف أقوال الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنه في تفسير القرآن الكريم من ثنايا كتب السنة المشهورة ، فتتبع هذه الأقوال والروايات وصنّفها وضبطها ودرس أسانيدها.

وقد بدأ المؤلف كتابه بترجمة موجزة للصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وذكر نبذة عن مكانته العلمية ومناقبه ، وأنه لم يكن ممن يأخذ عن أهل الكتاب ، وذكر أن دعاء النبي ﷺ له كان له أعظم الأثر في درجته العلمية وبراعته في تفسير كتاب الله تعالى . ثم ذكر أشهر تلاميذه الذين تلقّوا عنه التفسير وهم من كبار التابعين . ثم تعرض للتفسير المنسوب لابن عباس والمسمى بـ (تنوير المقباس من تفسير ابن عباس) ، وذكر أنه لايعتمد عليه ، ولاتصح نسبته إلى ابن عباس رضي الله عنه . ثم ذكر أنه من خلال دراسته للروايات التفسيرية التي جمعها في كتابه لابن عباس وجد بأن منها ماهو صحيح النسبة إلى ابن عباس ، ومنها ماهو ضعيف ، وفيه ماهو مكذوب عليه ، وأنه ينبغي على أهل العلم أن يتأكدوا من صحة نسبة الأقوال في التفسير إلى ابن عباس رضي الله عنه .

وذكر أن أئمة التفسير قد اعتنوا بتفسيرات الصحابة رضوان الله عليهم، واجتهدوا في تنقيحها واختيار الصحيح منها .

ثم ذكر بأن مصادر ابن عباس في تفسيره هي ما أخذه عن رسول الله ﷺ ، ثم ماأخذه عن علماء الصحابة ، ثم ما وجده في علوم اللغة العربية والشعر الجاهلي ، ثم فهمه الثاقب وإدراكه الواسع السريع بسبب دعاء رسول الله ﷺ له بقوله : اللهم فقهه في الدين علمه التأويل »

ثم ذكر المؤلف منهجه في دراسة تفسير ابن عباس ، وأنه تتبع هذه الأقوال والمرويات من ثنايا كتب السنة المشهورة ، ودرس أسانيدها وحكم عليها، ثم بّين معنى الآيات والأحاديث الواردة فيها ، وإذا كان هناك تعارض بين ظاهر هذه الروايات وفّق بينها أو رجّح بينها .

وقد رتّب المؤلف الآيات القرآنية تحت سورها حسب ترتيب المصحف . فيذكر الآية كاملة ثم يتبعها بما ورد عن ابن عباس في تفسيرها ، ويذكر درجة إسنادها ، ثم يبين معنى الآية ، وإذا لم يُنْقل عن ابن عباس في تفسير بعض الألفاظ شيءٌ فإنه يفسرها ويشرحها معتمداً على مراجع التفسير الأخرى ، تسهيلاً للقارىء .

وقد بلغ مجموع الأقوال والروايات المنقولة عن ابن عباس في التفسير، والتي جمعها المؤلف في هذا الكتاب (٣٨٢) روايةً وقولا . وقد حلّى المؤلف كتابه بفهارس فنّية نافعة .

اسم الكتاب : الإقناع في القراءات السبع

المؤلف : أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري (ابن باذش) المتوفى سنة (٥٤٠) هـ .

تخصص الكتاب : القراءات .

المحقق : د. عبد المجيد قطامش

عدد الأجزاء : ٢ ، عدد الصفحات : ٩٥٩ ، تاريخ الطباعة: ١٤٠٣هـ

موضوع الكتاب :

يعتبر الكتاب من الكتب المهمة في فن القراءات ومرجع من مراجعها ، ومؤلفه من أئمة هذا الفن وابن بجدتها ، جمع بين علوم شتّى كالفقه والحديث والنحو والأدب والقراءات وغيرها . وكتابه هذا من أمهات كتب القراءات ، وقد بدأه بمقدمة نفيسة أدبية بليغة ، ثم ذكر باباً في أسماء القرّاء السبعة ورواتهم الأربعة عشر المشهورين ، وأسانيد هؤلاء الرواة إلى القرّاء الأئمة ، وأسانيد هؤلاء القرّاء إلى رسول الله ﷺ ، وإسناده هو إلى كل راوٍ من الرواة . ثم عقد باباً في الإستعاذة وصفتها وصورة استعمالها ، ثم باباً في التسمية وأحكامها، ويذكر كثيراً من الأخبار والآثار بأسانيد متصلة إلى قائلها . ثم عقد أبواباً في أصول القراءة كالإدغام والإمالة ، والراءات واللامات ، فالهمزة فالمد ، فالهاءات، فالوقف ، فالياءات ، فاختلاف مذاهب القرّاء في كيفية التلاوة وتجويد الأداء ، فما خالف فيه الرواة أئمتهم وغيرها، ذاكراً في كلّ ذلك مذاهب القرّاء في كلّ مثال أورده تحت تلك الأبواب والحروف التي لها صلة بذلك الباب .

مثل قوله في باب الإدغام الكبير : « وإذا التقى الحرفان المثلان ، الأول مشدّد ، أو منوّن ، أو منقوص ، أو تاء مخاطبة ذَكَرٍ أو أنثى ، نحو قوله تعالى (وأُحِلّ لكم) و (مسّ سَقَر) و .... لم يدغم ، وذكر الخزاعي أن هذا اتفاق من الأئمة . وقد ورد عن أبي عمرو الإدغام في كلّ ذلك ......».

ثم ذكر بعد ذلك فرش الحروف ، وقد أورده مختصراً ، فقد ترك إعادة بعض الحروف التي مرت في الأصول كأمثلة . ثم ختم كتابه بالتكبير عند الختم ومايتعلق به من آراء لأهل العلم .

وقد قام المحقق بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً جيّداً معتمداً على نسختين خطيتين ، وقد قام بتخريج الأحاديث والآثار ، وعزا أقوال القرّاء إلى مصادرها ، وترجم للأعلام الذين وردوا في الكتاب ، وعلّق على مايحتاج إلى تعليق من المسائل ، وشرح وبيّن ماغمض من الألفاظ ، وكتب ترجمة للمؤلف ودراسة عن الكتاب ومنهجه ، وصنع للكتاب فهارس عديدة قيّمة .

اسم الكتاب : قراءات للنبي ﷺ وظواهرها اللغوية.

المؤلف : د . مصطفى عبد الحفيظ سالم .

تخصص الكتاب : القراءات واللغة العربية .

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ١٩١ ، تاريخ الطباعة: ١٤٢٠هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب تحدّث فيه مؤلفه عن الظواهر اللغوية في قراءات النبي ص للقرآن الكريم والمنقولة عنه بالتواتر ، فذكر أهم مظاهر الإختلاف بين لهجات القبائل العربية ، كظاهرة التماثل والإمالة والهمز والتسهيل وغيرها. وقد ربطت هذه الدراسة بين القراءات وبين مصادرها اللهجية ، وتناولت العلاقة بين الهمزة وبين الألف والواو والياء باعتبارها صوائت وأنصاف صوائت ، من الناحية الصوتية والتاريخية ، ووازنت بين معالجة القدماء والمُحْدَثين لها ، كما بينت العلاقة بين الهمزة والهمز والنبر ، وأصالة أوفرعية كلٍّ من الهمز والتسهيل، والمصدر اللهجي لهما ، ثم تناول القراءات المختلفة بالتفصيل والتحليل في إطار تلك الظاهرة . كما تحدث أيضاً عن الإمالة والوصف الصوتي لها ببيان نسبة الفتحة والكسرة عند الإمالة ، واتبع ذلك بالكلام عن المماثلة بين الحروف الصوامت ، كالسين والصاد في جعل كل منهما مكان الآخر ، ثم التبادل بين الحركات القصيرة كتبادل الفتحة والكسر في (السِّلْم)، ووضّح العلاقة الصوتية بين الحركات القصيرة ومظهرها اللهجي مع استفاضة في الأمثلة على ذلك ، ثم شرع في الكلام عن زيادة الحركة وحذفها بإسكان الحرف الذي كانت شكلاً له .

ومما وضحه المؤلف وأجلاه العلاقة بين افْتَعل وفَعِل ، وبين فَعَل وفَعَّل ، وتوجيه ذلك والتشديد والتخفيف في عين الإسم ، مثل كلمة (الخنّس) بتشديد النون وإسكانها .

وقد اشتملت بقية الدراسة على مسألة الهمز والتسهيل ، وهما ظاهرتان واسعتان في القراءات ، وقد أفاض فيهما بعض إفاضة .

اسم الكتاب : الإختيار في القراءات منشؤه ومشروعيته وتبرئة الإمام الطبري من تهمة إنكار القراءات المتواترة.

المؤلف : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي

تخصص الكتاب : قراءات

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٧١ ، تاريخ الطباعة:١٤١٣هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب برّأ فيه مؤلفه الإمامَ الطبريَ من تهمة ألصقها به باحِثَيْن معاصرَيْن مفادها: أن الطبري ينكر القراءات المتواترة .

والباحِثان هما صاحب كتاب « دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر » ، وصاحب كتاب « القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره ، والردّ عليه من أول القرآن إلى آخر سورة التوبة » .

وقد اجتهد المؤلف في كتابه هذا في تفنيد هذه التهم ، وأثبت أن الإمام الطبري له معايير في اختيار القراءة ، وبيّن معنى الإختيار ومنشؤه أولاً ، ثم ماهو الأصل في سنة قراءة القرآن الكريم بالقراءات السبع المعروفة ، مستدلاً بالآثار النبوية ومستشهداً بأقوال أئمة هذا الشأن .

ثم بدأ المؤلف في الإجابة عن الأمور التي انتقد بها الباحثان الإمام الطبري ، وذكر كيفية اختيار الإمام الطبري للقراءة في كتابه ، وبرّأه من إنكار أيّ قراءة من القراءات المتواترة ، وتعرّض لحقيقة مآخذ الأقدمين على الإمام الطبري في هذا المجال ، ثم ذكر الأمور التي كان يفاضل بها الطبري بين القراءات ويختار إحداها في كتابه ، كالقراءة التي تمثل الأفصح والأعرف من كلام العرب ، والقراءة التي توافق خط المصحف العثماني ، وماأجمعت الحجة

من القراءة على قراءته ، واعتماده على ما صح إسناده ، وتركه الشاذ على ماأُجْمِع عليه من القراءات . وذكر أمثلة على اختياراته ، وذكر أضرب المفاضلة بين القراءات لديه ، كقوله : « القراءات إذا اختلفت في الألفاظ ، واتفقت في المعاني فأعْجَبُها إلينا ماكان أظهر وأشهر في قراءة أمصار الإسلام » .

« لاتجوز القراءة بغير القراءة التي تظاهر النقل من القراءة بها وهي اللغة الجودي » .

« غير جائز القراءة بحرف يخالف رسم خطوط مصاحف المسلمين » .

« غير جائز توجيه شيء من كتاب الله إلى الشاذ من لغات العرب » .

ثم ذكر المصنف بعض اختيارات مرفوضة لطائفة من القرّاء لفقدها بعض أركان القراءة الصحيحة .

اسم الكتاب : التفسير بالمأثور ومناهج المفسرين فيه .

المؤلف : أ . د محمد أبو النور الحديدي صقر

تخصص الكتاب : التفسير وعلوم القرآن .

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ١٠٤ ، تاريخ الطباعة: ١٤٠٣هـ

موضوع الكتاب :

يتحدث هذا الكتاب - بإيجاز - عن مناهج المفسرين لكتاب الله تعالى المتنوعة ، واتجاهاتهم المختلفة في تفسير القرآن الكريم ، وخاصة التفسير بالمأثور . وقد بدأ المؤلف بتعريف التفسير والتأويل لغة وفي إصطلاح العلماء، وبيّن العلاقة بينهما ، ثم تحدث عن فضل تفسير القرآن الكريم وحاجة الناس إليه مستعيناً بكتب السنة والتفسير وغيرها . ثم فصّل في التفسير بالمأثور وذكر مصادره وطرقه مع ذكر أمثلة على كلّ مسألة ، وتحدث عن أقوال الصحابة في التفسير وأهميتها ، ومَنْ أشهر المفسرين منهم لكتاب الله تعالى ومكانتهم ودرجتهم في هذا المجال ، والطرق التي نقلت بها أقوالهم ، ثم تحدث عن أشهر المفسرين من التابعين ، وذكر مدارس التفسير في مكة والمدينة والعراق وأشهر روّادها ، ثم تحدث عن قيمة التفسير بالمأثور وأهميته ومظاهر الخلل فيه ، وختم كتابه ببعض أشهر الكتب المؤلفة في هذا المجال من التفسير .

الحديث
النبوي الشريف
وعلومه

اسم الكتاب : أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري.

المؤلف : الإمام أبو سليمان حمد بن محمد الخطّابي البستي (٣١٩ ـ ٣٨٨) هـ .

تخصص الكتاب : الحديث الشريف

المحقق : د . محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود

عدد الأجزاء : ٤ ، عدد الصفحات : ٢٨٠٣ ،تاريخ الطباعة:١٤٠٩هـ

موضوع الكتاب :

الكتاب عبارة عن رسالة علمية قدمها المحقق لنيل درجة علمية ، وهو شرح لأحاديث (صحيح البخاري) الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري ـ أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى ـ ، وهو من أوائل الشروح لهذا الكتاب ، وربما كان ـ بهذه الهيئة ـ أوّلها على الإطلاق . فمؤلفه من علماء السنة في القرن الرابع الهجري ، وهو إمام جليل القدر فقيه شافعي إمام من أئمة السنة ، وشاعر أديب له تصانيف حسنة .

وقد شرح في كتابه هذا المشكل من أحاديث صحيح البخاري ـ كما ذكر ذلك في مقدمته ـ وبيّن الغامض من معانيه ، وله كتاب آخر اسمه (معالم السنن) شرح فيه سنن أبي داود ، فما سبق وشرحه من الأحاديث في كتابه (معالم السنن) يذكر عنه هنا في (أعلام الحديث) بياناً موجزاً ، ويضيف عليه ماتيسّر من الفوائد مالم يوجد في كتابه السابق .

وأما الأحاديث التي لم يسبق شرحها في (معالم السنن) فانه يقوم بشرح مشكلها وتوضيح غامضها بدون إسهاب ولا إطالة .

ويقتصر المؤلف في تفسير غريب الألفاظ اللغوية على القدر الذي تقع به الكفاية في معارف أهل الحديث ، دون التوسع في كلام أهل اللغة .

ومما هو معروف بأن صحيح البخاري ينقسم إلى كتب ، والكتاب ينقسم إلى أبواب ، والباب يضم أكثر من حديث ، فكان الخطابي في شرحه غالباً

مايختار من كلّ كتاب بعض أبوابه ، ثم يختار من كل باب حديثاً أو أكثر ، فقال مثلاً في كتاب الزكاة : ومن كتاب الزكاة (باب وجوب الزكاة)، واختار حديثاً لابن عباس رضي الله عنهما، وذكر مافيه من أحكام وفوائد ، ثم ذكر حديثاً آخر في نفس الباب وبنفس المنهج، وهكذا . وقد يأتي على أحاديث الباب كلها شرحاً وبياناً ، حيث إنه التزم شرح المشكل وتبيين الغامض من المذاهب والآراء اللغوية والفقهية والعقدية .

ولايذكر المصنف من المتن إلا موضع الحاجة ، وربما ذكر الحديث بتمامه إذا كان في آخره مايفسر أوّله .

وقد التزم الخطابي في شرحه للصحيح برواية (الفربري أو النسفي) للجامع الصحيح .

ولا يتعرض المصنف لشرح متن الحديث إذا كان المتن يحكي ماقاله الراوي ، أو رآه وصفاً منه لحالة بعينها مالم يقل : « قال رسول الله ﷺ .

وأما الآيات القرآنية التي يستشهد بها في شرحه فإنه لا يورد إلا موضع الشاهد منها فقط . وقد يستشهد ببعض الأحاديث من غير الصحيح بدون بيان درجته ولا راويه ولا من خرّجه إلا نادراً إذا كان الاستشهاد بالحديث من أجل توثيق مذهبه . وقد يستشهد ببعض الآثار والأقوال المشهورة والأشعار بدون ذكر قائلها إلا نادراً ، كما يذكر آراء بعض الفقهاء غالباً . وكثيراً ماينتقد بعض روايات الكتاب عن البخاري ومافيها من نقص أو اختلاف في الرواية .

وقد قام المحقق بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً معتمداً على خمس نسخ خطّية ، وقام بضبط الكتاب وتصحيح نصوصه وتخريج ماورد في الشرح من أحاديث وآثار وأقوال فقهية وغيرها ، وترجم للأعلام ، وقدم للكتاب دراسة عن المؤلف ومنهجه في كتابه وأهمية كتابه ، ووضع للكتاب فهارس عديدة قيمة تسهّل على القارىء والباحث الوصول إلى مايحتاج إليه من معلومات .

اسم الكتاب : الفوائد المنتقاة الحسان العوالي من حديث أبي عمرو عثمان بن أحمد بن محمد بن هارون السمرقندي (ت ٣٤٥هـ) عن شيوخه . رواية أبي طاهر محمد بن علي الأنباري عنه.

تخصص الكتاب : الحديث الشريف

المحقق : د . محمد بن عبد الكريم بن عبيد .

عدد الأجزاء : ١، عدد الصفحات : ٢٠٨ ، تاريخ الطباعة: ١٤٢٠هـ

موضوع الكتاب :

يعتبر الكتاب أحد الأجزاء الحديثة التي تروى عن أئمة الحديث ، ويحتوي على (٩١) حديثاً من رواية أبي عمرو عثمان السمرقندي ، وغالبها صحاح أو حسان ، عالية الإسناد حيث إن بينها وبين رسول الله ﷺ خمسة رجال أو ستة في بعضها . ولم يذكر على الكتاب أو في داخله من انتقى هذه الأحاديث ، ولعلّه راوية هذا الجزء ، ولعلّه قد سمّاها بالفوائد ظنّاً منه بأنها ليست عند غيره. وأحاديث الكتاب نقلت مسندة مرفوعة إلى رسول الله ﷺ، وبعضها موقوفة على الصحابة والتابعين في موضوعات مختلفة .

وطريقة المصنف أنه يذكر أحاديث أحد شيوخه مجموعة ، فيذكر الإسناد من أول حديث منها ، ويحذفه في الباقي منها على طريقة النسخ الحديثية .

وقد انتقى المصنف أحاديث كتابه من مرويات بعض كبار المحدثين، وكان جلّ عنايته بأربعة من كبار الشيوخ ، ورتب أحاديثه بناءً على مروياتهم .

وقد قام المحقق بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً معتمداً على نسخة خطية فريدة ، فضبط نص الكتاب ورقّم أحاديثه وخرّجها تخريجاً علمياً ، وعزا الآيات القرآنية ، وترجم لرجال الأسانيد وحكم عليها ، وشرح غريب الألفاظ، ووضع للكتاب فهارس فنية .

اسم الكتاب : كتاب فيه أربعون حديثاً من مسند بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن جدّه ، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه

المؤلف : الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥) هـ رواية أبي الغنائم عبد الصمد بن علي الهاشمي عنه .

تخصص الكتاب : الحديث الشريف

المحقق : د . محمد بن عبد الكريم بن عبيد .

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٢١٥ ، تاريخ الطباعة : ١٤١٩هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب هو نسخة حديثية فيها أربعون حديثاً من حديث بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن جدِّه أبي موسى الأشعري رضي الله عنه - وهو أحد المانعين لتدوين الحديث خوفاً من إنشغال الناس بتدوين السنة عن القرآن الكريم - . وقد لقيت هذه النسخة عناية كبيرة من قبل المحدثين ، فانتقى منها الشيخان (البخاري ومسلم) أحاديث في صحيحيهما ، كما روى منها أصحاب السنن الأربعة وغيرهم من كبار أئمة السنة ، فتعتبر هذه النسخة وأمثالها هي اللبنات الأولى في كتابة الحديث وتدوينه .

وقد اختار الدارقطني هذه الأربعين حديثاً وهي في الأخلاق والآداب ، وسلك في كتابه منهج رواة النسخ الحديثية وهو : أن يذكر الراوي إسناد النسخة في المتن الأول منها ، ثم يقول فيما بعده من المتون : (وبإسناده) .... فالإسناد الواحد المذكور هو إسناد متكرر لكل متن من متون أحاديث الكتاب .

وقد سار الدارقطني في عموم نسخته على منهج الإمام مسلم بن الحجاج في صحيحه في متون الأحاديث ، من حيث ذكر اختلاف الألفاظ للمتن ، والحرص على بيان ماانفرد من الرواة ببعض الألفاظ ، أو بإيراده الزيادات التي ترد في المتون ، إضافة إلى بيانه الأسانيد المتعددة للرواية الواحدة ، مما جعل الأربعين حديثاً أصبحت أربعة ومائة حديث .

وقد اختار الدارقطني هذه الأحاديث من باب الآداب والأخلاق ، ويمكن أن يندرج كل حديث منها تحت باب مستقل . وتعتبر معظم الأحاديث على شرط الشيخين البخاري ومسلم ، دائرة بين الصحة والحسن غالباً . وقد اقتبسها من عدد من مصنفات الحديث المتقدمة .

وقد قام المحقق بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً معتمداً على نسخة فريدة، فضبط نصّه وخرّج أحاديثه وترجم لرجال الأسانيد وحكم عليها ، حسب قواعد أئمة الحديث المعروفة .

اسم الكتاب : غريب الحديث.

المؤلف : إبراهيم بن إسحاق الحربي (١٩٨ ــ ٢٨٥) هـ

تخصص الكتاب : غريب الحديث (علوم الحديث)

المحقق : د . سليمان بن إبراهيم العايد

عدد الأجزاء : ٣ ، عدد الصفحات : ١٤١٧ ،تاريخ الطباعة: ١٤٠٥هـ

موضوع الكتاب :

يعتبر هذا الكتاب من مصادر علم غريب الحديث ، فمؤلفه من علماء القرن الثالث الهجري ، وهو إمام حافظ متقن عارف بالفقه والحديث واللغة والأدب ، وكتابه هذا يعتبر إتماماً لما وجد في كتب السابقين له في هذا الفن. وقد أثنى على هذا الكتاب جمع من الأئمة والعلماء من أهل هذا الشأن ، وذكروا بأنه لم يؤلف مثله في بابه ، كما نقل عنه جمع آخر من العلماء .

وذكر ابن الإثير فيه أنه : « جمع فيه وبسط القول ، وشرح واستقصى الأحاديث بطرق أسانيدها ، وأطاله بذكر متونها وألفاظها وإن لم يكن فيه إلا كلمة واحدة غريبة ، فطال لذلك كتابه ، وبسبب طوله ترك وهجر » .

وقد خُرِّج من تفسير المصنف لغريب الحديث مسانيد عدد من كبار الصحابة ، كما تضمن الكتاب جملة كبيرة من المسائل العربية والنحوية ، وآراء الفقهاء والمفسرين ومسائل علوم القرآن وغريبة ، ولهجات العرب ولغاتها ، وقراءات القرآن وشذوذها ،وآثار النبي ﷺ وأصحابه ، ومسائل حديثية أخرى كثيرة ، وأقوال العرب وأمثالهم ، وحكايات الأخباريين وقصصهم ، وطرائف نادرة وشعر ورجز ، ومواضع كثير من البلدان والديار والأمصار والمياه والجبال وغير ذلك من الفوائد .

ويُعَدُّ هذا الكتاب من أوائل كتب المعاجم التي ظهرت ، ولم يكن هناك في حينها منهج واضح تسير عليه هذه المصنفات .

وهذا الجزء المطبوع هو عبارة عن الجزء الخامس من الكتاب فقط ، ولم يوقف على بقية الكتاب .

وقد ذكر محقق الكتاب بأن المؤلف قد سار في كتابه على طريقتين :

طريقة المحدثين بجمع الأحاديث على مسانيد الصحابة ، وذِكْر بعض فتاواهم وأقوالهم ، وطريقة التقاليب عند اللغويين بتصنيف الحروف حسب مخرجها من الحلق . إلا أنه قد أخلّ بأسّ وأصول نظام التقاليب ، وفاتته طريقة المسانيد كما هي عند المحدثين بحسب أصولها المعروفة ، ففاته إتحاد المواد المقلّبة في جميع حروفها ، وكان - فيما يظهر - لم يشترط ذلك ولا ينظر إليه ، كما أنه لم يلتزم بنظام المسانيد في ذكر الأحاديث ، فيكتفي أحياناً بإيراد أول حديث في المادة عن صاحب المسند ، ثم يقلّب المادة تحت نفس المسند ، وقد لا يكون في بقية هذه أيّ حديث عن الصحابي صاحب المسند.

وطريقته أن يعقد عنواناً بقوله مثلاً : غريب حديث عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ ، ثم يضع تعريف الكلمة الغريبة الواردة في الحديث على شكل عنوان كقوله : باب (سجر) ويذكر تحتها أحاديث بأسانيدها وردت فيها هذه الكلمة ، ثم يذكر أحاديث أخرى عن غير هذا الصحابي فيها بعض تصريفات هذه الكلمة ، ثم يشرح الكلمة الغريبة الواردة في تلك الأحاديث بمختلف تصاريفها ، ويذكر في شرحه بعض الأحاديث منها المرفوع ومنها الموقوف والمقطوع ويذكرغيرها من أقوال السلف . وإذا ورد تفسير للفظ الغريب في الحديث اكتفى به ولا يحيد عنه إلى غيره ، كما يعتمد على تفسير رواة الحديث وغيرهم من السلف لتلك الكلمة الغريبة .

وقد كان لطريقة الخليل بن أحمد - إمام العربية - وطريقة التأليف على الموضوعات والمعاني أثر بارز في طريقة الحربي في كتابه .

ويعتمد الحربي في مادة كتابه على ماسمعه ونقله عن العلماء والأئمة ـ بمختلف تخصصاتهم ـ بالسند والرواية ، ويتحرّى في النقل عنهم ، ويتتبع أقوال أهل السنة ويعتمد عليها ، وكثيراً ماينتقد المحدثين أو اللغويين أو غيرهم في بعض مارأوه ويبيّن أوهامهم .

وقد قام المحقق بتحقيق هذا الجزء معتمداً على نسخة خطية فريدة ، وقدمه كرسالة علمية لنيل درجة في الجامعة ، وبدأ عمله بدراسة عن المؤلف وسيرته ثم بدراسة عن الكتاب ومنهجه ، واجتهد في ضبط نصوص الكتاب وتوثيقها وتخريج الأحاديث والآثار ، وترجم للأعلام وعلّق على كثير من المسائل، ووضع للكتاب فهارس عدّة .

اسم الكتاب : غريب الحديث.

المؤلف : الإمام أبو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي البستي . ت ٣٨٨ هـ .

تخصص الكتاب : شرح غريب الحديث

المحقق : د . عبد الكريم إبراهيم العزباوي

عدد الأجزاء : ٣، عدد الصفحات : ٢٢٤٣ ، تاريخ الطباعة : ١٤٠٢هـ

موضوع الكتاب :

يعتبر هذا الكتاب من الكتب الجليلة في فن غريب الحديث ، (قال فيه العلماء : إنه غاية في بابه) ، ومؤلفه إمام عظيم له معرفة باللغة والأدب والحديث والفقه .

وقد سبقه إلى تأليف مثل هذا الكتاب الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام والإمام ابن قتيبة . وأما الخطابي - مؤلف هذا الكتاب - فقد ذكر في كتابه مالم يذكره أبو عبيد القاسم بن سلام وابن قتيبة ، من شرح غريب ألفاظ الحديث وتفسير المشكل من معانيه ، وتتبع هذه الألفاظ وجمعها من خلال نظره في الأحاديث ومجالسته لأهله مما لا وجود له في الكتابين السابقين ، فبدأ بحديث رسول الله ﷺ ثم ثنى بأحاديث الصحابة الكرام (أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ..... ثم من بعدهم) ، ثم أردفها بأحاديث التابعين (فبدأ بكعب الأحبار ثم عبيد بن عمير الليثي ثم علقمة ... ثم غيرهم) ، وألحق بها مقطّعات من الحديث لم يجد لها سنداً في الرواية ، إلا أنها - كما يقول - قد أُخِذَت عن علماء معتبرين ، وختم كتابه بإصلاح ألفاظ من أحاديث مشهورة يرويها بعض العامة ملحونة محرّفة . ولا يذكر الخطابي في كتابه شيئاً من الألفاظ الموجودة في كتابي أبي عبيد وابن قتيبة إلا إنْ وَجَدَ حديثاً قد خلا من الشرح عندهما فيذكره

ليَشْرَحه ، أو يكون هناك اختلاف بينهما فيذكر رأييهما ويختار أحدهما - وغالباً مايكون قول أبي عبيد - مستدلاً في ذلك بأحاديث أخرى أو شعر أو غير ذلك، أو يكون هناك اختلاف بين ماذكراه وبين ماجد في بعض الأقوال الأخرى وكان الحق خلاف ماذكراه، فيذكره ويبّين الصواب فيه حسب ما يراه .

وربما خالف هو رأي أبي عبيد أو ابن قتيبة أو غيره في تفسير بعض الألفاظ فيذكر مايراه هو وما يترجّح لديه مستشهداً على ماقاله بالأدلة وكلام أهل اللغة .

وقد راعى في مادة كتابه ماهو موجود في كتاب أبي عبيد وابن قتيبة دون غيرهما لما رأى من سلامة منهجهما وجودة استنباطهما وكثرة فقهمهما، ولأن فيهما غني ومندوحة عن غيرها من الكتب .

وقد استفاد الخطابي مما رآه في كتاب ابن الأنباري من استدراكات على ابن قتيبة ، وما زاده في تخريج الحديث وتفسيره ، وذكر كل ذلك في ثنايا كتابه وعزاه اليه .

وقد بدأ الخطابي كتابه بمباحث أولها : مايجب على من طلب الحديث من تعلم كلام العرب وتعرّف مذاهبها ومصارف وجوهها ، ثم في : التصحيف وسوء التأويل ، ثم في : مادرج عليه الصدر الأول من لزوم الإعراب، وما أنكروه من اللحن وعابوه من أهله ، ثم في : فصاحة رسول الله ﷺ ومايؤثر من حسن بيانه ، ثم في : السبب الذي من أجله كثر غريب حديث رسول الله ﷺ ، ثم في: معنى الغريب واشتقاقه ، ثم شرع في شرح غريب حديث رسول الله ﷺ ثم حديث أبي بكر رضي الله عنه ثم من بعده من الصحابة . وطريقته : أنه يورد متن الحديث المطلوب شرح غريبه ، ثم يذكر إسناده الذي وصل به إلينا ، ثم يبدأ بشرح المشكل من ألفاظه مستشهداً بالقرآن الكريم وكلام أئمة اللغة ،

ويورد الألفاظ المرادفة لها مما ورد في أحاديث أخرى مبيناً معناها كذلك ، ويبين غالباً مافي الحديث من الفقه كذلك . وقد يورد أحاديث أخرى شواهد لحديث الباب لتأكيد حكم الحديث ومعناه .

وقد قام المحقق بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً معتمداً على ست نسخ خطية ، وقد عزا الآيات القرآنية وخرّج الأحاديث النبوية ، ووثق أقوال أهل العلم، وخرج الأشعار والأمثال وغيرها . وشرح مايحتاج إلى شرح من الألفاظ والعبارات ، وعلّق على كثير من المسائل ، ووضع للكتاب فهارس علمية عديدة قيمة ، تسهيلاً للقاريء والباحث .

اسم الكتاب : المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث.

المؤلف : الإمام الحافظ أبو موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصفهاني ت (٥٨١) هـ.

تخصص الكتاب : شرح غريب القرآن والحديث

المحقق : د . عبد الكريم العزباوي .

عدد الأجزاء : ٤ ، عدد الصفحات : ٢٤٤٥ ، تاريخ الطباعة : ١٤٠٦هـ

موضوع الكتاب :

يعتبر الكتاب من أمهات كتب غريبي القرآن والحديث ، فقد ألّفه صاحبه واستدرك فيه مافات الإمام أبو عبيد الهروي في كتابه « الغريبين » ، وجمع ماأغفله من الألفاظ والكلمات ، وأضاف عليها ماوجده في كراسة كبيرة لبعض علماء خراسان مما فات أبا عبيد من غرائب الألفاظ . وقد سار في كتابه على ترتيب كتاب أبي عبيد سواء بسواء ، في إخراج الكلم في الباب الذي يليق بظاهر لفظها وإن كان اشتقاقها مخالفاً لها ، لكنه ينبه على ذلك حتى لا يظن القاريء أنه مخطيء ، وكان ينتقد شيخه في بعض المسائل التي يرى بأن الصواب خلافها ، ولم يذكر في كتابه ماسبق وذكره أبو عبيد، بل اكتفى بالتنبيه عليه ، وقد كان يستقي كثيراً من المعلومات ممن سبقه من الأئمة كالإمام إبراهيم بن إسحاق الحربي وأبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري والخطّابي وغيرهم .

وطريقته أنه يذكر اللفظة الغريبة التي يريد شرحها - والواردة في آية أو حديث - في موضعها حسب الترتيب الهجائي ، ذاكراً الحديث أو جزءاً من الآية الوارد فيها ذلك اللفظ ، ثم يقوم بشرحه ذاكراً أقوال أهل اللغة وغيرهم ، ويذكر في ضمن شرحه أحاديث ذكرت فيها بعض تصريفات تلك اللفظه ، ويبيّن

معناها . فمثلاً ذكر في لفظة (ثبج) [٢٥٧/١] نص حديث الملاعنة ، ثم ذكر معنى لفظة « أُثَيْبج » ثم ذكر حديث أمِّ حرام وفيه لفظ « ثبج البحر » وذكر معناه وقول الأزهري فيه ، ثم ذكر حديثاً وفيه لفظ «ثبج المسلمين » وذكر معناه كذلك ، وختمه ببيان معنى « الثبجاء » .

وقد يذكر الحديث مفرّقاً في عدة مواضع إذا وردت فيه عدد من الألفاظ الغريبة التي تحتاج إلى شرح وبيان . وكان يفصّل أحياناً - إذا اقتضى الأمر - في شرح بعض الألفاظ الواردة في بعض الأحاديث بما لا يدع مجالاً لقول بعده .

وقد قام المحقق بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً جيّداً معتمداً على ثلاث نسخ خطية ، واجتهد في ضبط النص وتوثيقه ، وعزا الآيات القرآنية ، وذكر بعض من خرّج أحاديثه ، وخرّج الأشعار والأمثال ، وشرح بعض الألفاظ والعبارات التي تحتاج إلى بيان ، وعلّق على بعض المسائل الواردة في الكتاب.

اسم الكتاب : منال الطالب في شرح طوال الغرائب.

المؤلف : مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الموصلي الشافعي المعروف بـ (ابن الأثير) . (٥٤٤ ـ ٦٠٦ هـ) .

تخصص الكتاب : شرح غريب الحديث

المحقق : د . محمود محمد الطناحي رحمه الله .

عدد الأجزاء : ٢ ، عدد الصفحات : ٩٧٩ ، تاريخ الطباعة: ١٤٠٠هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب هو أحدث كتب غريب الحديث ، إلا أنه ليس على نسق كتب الغريب الأخرى من ترتيب الأحاديث التي تحتوي على ألفاظ غريبة ثم شرحها ، أو ترتيب الألفاظ الغريبة الواردة في عموم الأحاديث على حروف المعجم ثم شرحها ، وإنما هو على منهج مستقل ، حيث جرّد فيه ابن الأثير الأحاديث الطويلة المأثورة عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين ـ رضوان الله عليهم ـ مما كان أكثر ألفاظه غريباً يشكل فهمه على أكثر الناس ، وكان من الأحاديث المشهورة ، فقام بشرحها في هذا الكتاب .

وقد قسم ابن الأثير الكتاب إلى قسمين : الأول في أحاديث رسول الله ﷺ مما له فيه كلام أو ذِكْرٌ سيق الحديث له ، أو بُنِي عليه ، ومعظم أحاديث هذا القسم يدور على أحاديث الوفود التي وفدت على رسول الله ﷺ ، وأحاديث المولد والمبعث ، ودلائل النبوة وخصائصه ﷺ . وأما القسم الثاني ففيه آثار جماعة من أصحابه ﷺ وبعض التابعين .

وطريقته : أنه يذكر إسم الصحابي كعنوان للباب فيقول : حديث فلان ثم يورد الحديث كاملاً ، ثم يذكر في آخره من أخرجه من علماء الحديث والغريب ، ويعقِّب بما قيل في الحديث جرحاً وتعديلاً ، وقبولاً ورداً . ثم يذكر شرحه للحديث ، ويُكْثِر من ذكر المسائل النحوية ، إلا أنه قلّ مايستشهد بالشعر .

وكثير من هذه الأحاديث التي يذكرها ابن الأثير قد تكلم فيها علماء الجرح والتعديل ، وضعّفوا طرقها ووهّنوا رواتها ، ولا يغفل هو عن ذلك بل ينبه عليها ويفصّل الحديث عنها في موضعه ، وغايته من شرح مثل هذه الأحاديث غاية لغوية ، كما هو شأن كتب غريب الحديث .

وقد يورد ابن الأثير الحديث في الكتاب لا لغريب ألفاظه وإنما لإشكال معناه .

وكثيراً ما يوفّق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض .

وقد بسط القول في بعض المسائل والأمور التي كان قد اختصرها في كتابه « النهاية في غريب الحديث والأثر » ، كما اعتنى بتعدد الروايات فيما ذكره من الأحاديث هنا أكثر من كتابه « النهاية » ، وربما ذكر أموراً لم يذكرها هناك ، وهناك بعض الإختلاف بين ما ذكره هنا في (المنال) وبين ما ذكره في (النهاية) .

وقد استفاد ابن الأثير من جهود العلماء الذين سبقوه إلى التصنيف في غريب الحديث ، وصرّح بالنقل عنهم ، وقد ورد اسم أكثر من (١٦) مورداً في كتابه .

وممن أكثر من الإستفادة منهم في كتابه ابن قتيبة والخطابي والزمخشري وأبي موسى المديني الأصبهاني .

وقد قام المحقق - رحمه الله - بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً معتمداً على نسخة وحيدة وجدت في الخزانة العامة بمدينة الرباط (المغرب) ، وكتب مقدمة نفيسة ضمَّنها ترجمة للمؤلف ، وذكر فيها مآثره العلمية ومكانته ، وتحدث عن الكتاب وذكر منهجه وطريقة مؤلفه فيه ، كما أنه نبّه على بعض الأمور التي غفل عنها المؤلف ، وانتقد بعض الأمور على المصنف وخاصّة في نقله عن بعض المتقدمين - كالزمخشري - بدون عزو إليه ، كما أنه ضبط النص ضبطاً دقيقاً ، وعلّق على كثير من المسائل ، ووثّق كثيراً من الأقوال والآثار ، ووضع للكتاب فهارس فنية عديدة تسهل على الباحث والقاريء الرجوع إلى مواد الكتاب .

اسم الكتاب : تخريج الأحاديث النبوية الواردة في مدونة الإمام مالك بن أنس .

المؤلف : د . الطاهر محمد الدرديري.

تخصص الكتاب : الحديث الشريف

عدد الأجزاء : ٣ ، عدد الصفحات : ١٣٦١ ، تاريخ الطباعة: ١٤٠٦هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب هو عبارة عن رسالة علمية قدمت لنيل درجة الدكتوراه في الجامعة ، وقد قام فيها الباحث بتخريج الأحاديث النبوية المرفوعة التي وردت في مدونة الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه .

وقد اعتمد الباحث على أربع نسخ مطبوعة للمدونة ، وقسم بحثه إلى مقدمة وبابين وخاتمة . وقد ذكر في المقدمة ماهو أصل كتاب المدونة ، وأن أصلها كتب « الأسدية » وهي نسبة إلى أسد بن الفرات من كبار أصحاب مالك بن أنس ، فذكر تاريخها وكيف دونها أسد ، وكيف التقى بداية بالإمام مالك يسأله ثم انتقل إلى العراق والتقى بأصحاب أبي حنيفة ، ثم رجع إلى أصحاب مالك وأخذ عنهم وسألهم ودوّن ما سمعه منهم ، وخاصّة « عبد الرحمن بن القاسم » ، وأخذ منه كذلك سماعه من مالك ، ثم انتقلت هذه الكتب إلى سحنون الذي قام بتدوين مسائلها ورتب أبوابها وهذبها وإستوثق من عبد الرحمن بن القاسم من كثير من مسائلها واستدرك مافاته منها. وألحق بها مسائل اختارها من علماء أخر خلاف كبار أصحاب مالك ، وذيل أبوابها بالحديث والآثار.

وهكذا أكمل حديثه عن المدونه ببيان شروحها واختصاراتها ، وأماكن انتشار المذهب المالكي .

ثم تحدث المصنف عن التخريج وعرّفه وبيّن أهميته وتاريخه وبعض كتبه ، وذكر بأنه سار على طريقة الزيلعي وابن حجر في عمله ، وأنه تتبع الأحاديث المرفوعة في المدونة سواء كانت مسندة أو معلّقة .

وفي الباب الأول تحدث المؤلف عن سيرة الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه وجهوده في علم الحديث ، فكتب عن عصره الذي عاش فيه ، ثم كتب ترجمة عن حياة الإمام مالك وسيرته وأسرته وطلبه للعلم وبعض فضائله ، ومؤلفاته . ثم ذكر أشهر شيوخه وترجمة مختصرة عنهم ، ثم ذكر أشهر أصحابه الذين أخذوا عنه ، وذكر ترجمة مختصرة عن كلٍّ منهم ، ثم ترجمة لـ سحنون بن سعيد التنوخي راوية المدوّنة عن أصحاب مالك .

ثم بدأ في ذكر الأحاديث التي خرّجها والتي وردت في المدوّنة ، فذكر ما مجموعه (٥٥١) حديثاً مسنداً ومعلّقاً ، مرتبة على الأبواب الفقهية ، حسب ورودها في المدوّنة .

وعمله في الحديث كان بترجمة رجال إسناد الحديث ، وبيان حال كلّ رجل جرحاً وتعديلاً ، مرجحاً الرأي الأمثل فيه ، ثم يقوم بتخريج الحديث من كتب السنة المعتمدة ، ثم يحكم على الحديث بما يراه بناء على الأقوال الواردة في رواته ، وختم البحث بخاتمة ذكر فيها بأن هناك في المدوّنة أحاديث صحيحة وحسنة وضعيفة قابلة للإعتبار ، ولايوجد في المدونة حديث موضوع ، وذكر أن المدوّنة تحتوي على (٥٥١) حديثاً وليس (٤٠٠٠) حديث كما نقل عن القاضي عياض رحمه الله ، ثم ذيّل الكتاب بفهارس فنيّة تسهل على الباحث والقاريء استخراج مايريده من مسائل وفوائد .

مشيخات ومعاجم

اسم الكتاب : مشيخة الإمام أبي بكر بن الحسين بن عمر القرشي (الشهير بالمراغي)

(٧٢٧ ـ ٨١٦) هـ

المؤلف : جمال الدين أبو البركات محمد بن موسى بن علي المراكشي المكي (٧٨٩ ـ ٨٢٣) هـ .

تخصص الكتاب : المشيخات والمعاجم

المحقق : محمد صالح بن عبد العزيز المراد

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٥٩٠ ،تاريخ الطباعة : ١٤٢٢هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب من الكتب القيمة في المشيخات والمعاجم والأثبات (والتي يجمع فيها المؤلف أسماء شيوخه ومروياته عنهم ، أو يخرّجها له شخص آخر من المعاصرين له أو من تلاميذه) ، وتتجلى أهمية المشيخات في توثيق أسماء كثير من الكتب ونسبتها إلى مؤلفيها ، وفيها مصادر لتراجم الشيوخ ووقوف على سيرهم ، وهي وثيقة باتصال أسانيد صاحب المشيخة ، وفيها اثبات سماع بعض الرواة من شيوخهم ومعاصرتهم لهم ، وفيها غير ذلك من الفوائد العظيمة .

ومشيخة المراغي هذه كتبت عام (٨١١) هـ ، وقد اهتمت بمعرفة أحوال شيوخ المراغي المترجم لهم ، وسماع مروياتهم ومؤلفاتهم وتدوينها أو الاستجازة برواياتها . وقد تحدث المؤلف عن شيخه المراغي ومكانته في الحديث وعلوّ سنده فيه . ثم ذكر طريقته في جمع هذه المشيخة ، وقد رتبها المصنف غالباً حسب قدم الوفيات ، وقسمت إلى ثمانية أجزاء ، كلّ جزء يحتوي على شيخين أوعدة

مشائخ ، وتتضمن المشيخة برمّتها خمسة وثلاثين شيخاً للمراغي ، وقد وضع لكل شيخ رقماً تسلسلياً بالحروف ، ويذكر في ترجمة الشيخ إسم الشيخ ونسبه وكنيته وطريقة سماعه منه مثنياً عليه بعبارة تعدّله وتظهر مكانته ، ويذكر مكان وزمان ولادته ووفاته ، وسبب وفاته أو حادثة مشهورة أخرى صاحبت وفاته إن وجدت ، كما يذكر رحلاته وأسماء شيوخه الذين سمع منهم أو أجازوه ، والمناصب التي تولاّها ونشاطه العلمي وصفاته وكريم سجاياه . كما يذكر المصنف درجة الحديث على أساس من خرّجه من الأئمة لا على أساس إسناده المذكور ، ويبّين المصنف مافي الأسانيد من علل ، ويذكر كثيراً من النكات الحديثية النادرة ، وإذا خالف راوي إسناد حديث في مسألة يذكر وجهة نظره وحجته .

وقد قام المحقق بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً معتمداً على نسخة خطية فريدة ، معروف تاريخ نسخها ، وعليها بعض السماعات ، وقد ذكر في مقدمة عمله ترجمة عن صاحب المشيخة المراغي ، وجامعها المراكشي المكي محمد بن موسى ، وتعرّض لمنهجه في كتابه وموارده فيها ، وقام بعزو الآيات وتخريج الأحاديث الواردة في الكتاب ، وترجم للأعلام وشرح ماغمض من الألفاظ ، وعلّق على بعض المسائل ، وذيل الكتاب بفهارس فنّية.

اسم الكتاب : برنامج ابن جابر الوادي آشي

المؤلف : شمس الدين محمد بن جابر الوادي آشي التونسي ت (٧٤٩) هـ

تخصص الكتاب : المشيخات والمعاجم

محقق الكتاب : د . محمد الحبيب الهيله

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٤٠٦ ، تاريخ الطباعة: ١٤٠١هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب هو عبارة عن برنامج جامع للمحصول الثقافي لصاحبه، ويبين لنا الطريقة الفضلى التي ينبغي أن يسلكها طالب العلم في رحلته وأخذه عن الشيوخ بمختلف تخصصاتهم ونزعاتهم وتعدد بلدانهم . وقد وضع المؤلف كتابه استجابة لرغبة بعض أهل العلم في عصره ، وقد قيّد فيه أسماء شيوخه الذين لقيهم أثناء قيامه في تونس وأثناء رحلته ، وذكر ما أخذه عن هؤلاء الشيوخ من إجازات وكتب وغيرها .

وقد قسم المؤلف كتابه إلى جزئين ، يحتوي الجزء الأول منها على ذكر الشيوخ (وجملتهم ٢٧٩ شيخاً) ، وقد ذكرهم غير مرتبين على حروف المعجم ، وإنما رتبهم بحسب كثرة الأخذ عنهم ، وبحسب البلاد التي ينتسبون إليها ، وقسمهم إلى قسمين : شيوخ إجازة وشيوخ سماع . أما القسم الأول فقد التزم فيه بطريقة موحدة في ذكر الشيوخ (وفيه ٧٠ ترجمة) ، فيذكر أولاً الأوصاف والتحلّيات الخاصة بالمترجم ، ثم يذكر لقبه وكنيته واسمه وسنة ولادته ويحدد أحياناً يوم ولادته ، ثم يعرض جملة من شيوخه الذين أخذ عنهم وأجازوه ، ثم يذكر قراءته عليه ، وغالباً مايبيّن مقدار الأخذ عنه ، ويذكر أحياناً المكان الذي

أخذ به عنه والكتب المسموعة ، ثم يذكر سنة الوفاة مع اليوم والشهر ومكان الدفن ، ولا يترك غالباً ذكر سنة الوفاة إلا بالنسبة للشيوخ الذين امتدت أعمارهم بعد سنة (٧٤٤) هـ .

أما القسم الثاني من هذا الجزء فقد أورد فيه (٢١٠) ترجمة مرتبين على حروف المعجم ترتيباً غير منتظم ، وهم شيوخ الإجازة ، فيذكر اسم الشيخ وولادته وشيوخه ثم وفاته .

وأما الجزء الثاني من الكتاب ، والخاص بالكتب التي أخذها عن شيوخه فإنه رتب هذه الكتب بحسب العلوم ، فبدأ بذكر القرآن وعلومه ، ثم الحديث وعلومه ، ثم كتب التصوّف فاللغة والأدب ، ثم كتب الفهارس والمعاجم ، وذكر ما جملته (٢٣٨) كتاباً . وذكر لكل كتاب عنوانه واسم مؤلفه كاملاً ، وحدد مقدار ماأخذه من الكتاب إن لم يأخذه كاملاً من شيخه ، وأورد سند شيخه في تلقي الكتاب إلى أن وصل به إلى المؤلف ، وإذا تعددت الأسانيد إلى كتاب ذكرها جميعها .

ولقد فات ابن جابر ذكر بعض الكتب التي سمعها من شيوخه ، وقد قام المحقق بذكر كثير منها ، أخذاً من المصادر التي وقف عليها . وذكر المحقق بأن ابن جابر كان قد أضاف على نسخة الكتاب الأولى معلومات أخرى وقف عليها متأخراً .

وقد قام محقق الكتاب بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً دقيقاً معتمداً على نسختين خطيّتين ، وضبط نص الكتاب ووثقه ، وعلّق على كثير من المسائل ، وحلّى الكتاب بفهارس فنية .

اسم الكتاب : علم الأثبات ومعاجم الشيوخ والمشيخات وفنّ كتابة التراجم .

المؤلف : د . موفق بن عبد الله بن عبد القادر

تخصص الكتاب : علوم الحديث (المشيخات والمعاجم)

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٢٩٦ ،تاريخ الطباعة: ١٤٢١هـ

موضوع الكتاب :

في هذا الكتاب عرض عام لبعض المناهج المتبعة في تصنيف بعض المعاجم والمشيخات ، ومحاولة لإعطاء نتائج نهائية لهذا الفن وإبراز الخطوط الرئيسية لتطور نشأة المعاجم والمشيخات ، ويبيّن أهميّة هذا النوع من المصنفات بالنسبة للمشتغلين في العديد من الفنون المختلفة ، كما أن يتطرق إلى فنّ كتابة التراجم والسير المفردة وأثر معاجم الشيوخ عليها.

وقد قسم الباحث كتابه إلى ثلاثة أبواب وتحت كل باب فصلين .

أمّا الفصل الأول من الباب الأول ففيه تعريف المعجم والمشيخة والثبت والفهرس والبرنامج والسند والأوائل والمسلسلات والإجازات والمرويات والسّماعات ، فبيّن مَخْرَج هذه الألفاظ وأصلها اللغوي واستعمال المحدثين لها ، معتمداً على أقوال أئمة الحديث واللغة من خلال كتب الحديث والمصطلح واللغة.

أما الفصل الثاني فذكر فيه الرواية وأثرها في توثيق النصوص ، وكيف كانت القواعد التي وضعها المحدثون سبباً في سلامة المرويّات من كلّ أنواع الخلل، وذكر نماذج لذلك ، ثم تحدّث عن طرق الرواية وألفاظها المختلفة وصيغ الأداء والتحمل وأنواعها وتعريفاتها . وتطرّق إلى موضوع سرقة الحديث والكتب ورواية المصنفات وتعريف الطِّباق ، فعرّف كل ذلك وذكر ضوابطها وشروطها وبيّن منهج المحدثين فيها.

وفي الباب الثاني تحدث عن نشأة معاجم الشيوخ والمناهج المتبعة في تصنيفها، فذكر في الفصل الأول نبذة تاريخية عن نشأة المعاجم والمشيخات ، وماهو أصل الدراسة في الحلقات ، وذكر بأن النبي ﷺ هو المؤسس الأول لها ، وقد تخرج الصحابة الكرام من هذه الحلقات ، وكان منهم المكثرون في الرواية عنه ومنهم المُقِلّون ، وتحدث عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو أكثر الصحابة رواية للحديث ، وتحدث عن بعض تلاميذه كنموذج لبيان كيفية نشأة معاجم الشيوخ والمشيخات ، وليِبَيِّن كيف كانت رواية الحديث منذ نشأتها منتظمة منسّقة .

ثم ذكر في الفصل الثاني المناهج والأساليب المتبعة في تصنيف معاجم الشيوخ والمشيخات والفهارس والبرامج ، وقَسَمَها إلى مدرسة الأسانيد ومرويات الشيوخ ، ومثّل لها بالمعاجم الثلاثة للطبراني . ومدرسة (الرواية وسير الشيوخ) ومثل لها بكتاب « الغنية » للقاضي عياض . ومدرسة (المعاجم والمشيخات التي اتخذت من وفيات الشيوخ أساساً في ترتيبها) ومثّل لها بكتاب « تاريخ وفاة الشيوخ الذين أدركهم البغوي » للإمام أبي القاسم البغوي. ومدرسة (المعاجم والمشيخات التي اقتصر فيها مؤلفوها على ذكر شيوخهم المجيزين فقط) ومثّل لها بكتاب « الوجيز في ذكر المجاز والمجيز » . ومدرسة (المعاجم والمشيخات التي رتبت ونظمت على أساس شيوخ البلدان) ، ومثّل لها بـ « مشيخة أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي » . ومدرسة (الفهارس والبرامج)، ومثّل لها بكتاب « الفهرست » لابن النديم ، وقد بيّن منهج كلّ مدرسة وطريقتها وذكر لها عدداً من الأمثلة .

ثم ذكر الباب الثالث في كتابة التراجم وأهمية علم معاجم الشيوخ ، وذكر في الفصل الأول منه : كتابة التراجم والسير المفردة وأثر معاجم الشيوخ

والمشيخات عليها ، وذكر العناصر الرئيسية لترجمة الراوي في معظم المعاجم والمشيخات ، والضوابط التي اتبعها المحدثون للأمن من الوهم أو الخطأ في الترجمة من ذكر اسم الشيخ واسم أبيه ونسبه ونسبته وكنيته ولقبه ومعتقده ومذهبه ومكانته الاجتماعية والعلمية ، وذكر شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ، وبيّن عناية الأئمة بالكنى والألقاب ، وذكر طرق ومناهج الأئمة في كل تلك العناصر السابقة ، وبيّن المسائل التي تتفرع عنها ، وتأليف أهل العلم فيها .

ثم ختم كتابه ببيان أهمية معاجم الشيوخ والمشيخات ، وأنه من أرقى ما توصل إليه المسلمون في ميدان المعرفة الإنسانية ، وأنها وثائق هامة للكثير من العلوم التي كتبها المسلمون ، وغير ذلك من الأمور المهمة الجليلة .

سيـــر
وتراجــــم

اسم الكتاب : فقه السيرة النبوية .

المؤلف : د/ منير محمد الغضبان .

تخصص الكتاب : السيرة النبوية

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٧٥١ ، تاريخ الطباعة: ١٤١٠ هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب في سيرة رسول الله ﷺ يغلب عليه الطابع التعليمي ، تتبع به المؤلف سيرة النبي ﷺ من القرآن الكريم والسنة النبوية ، وقد تحرى المؤلف أن يستقي مادة كتابه من صحيح السنة وماقاربها ، ووثق الروايات التي تحتاج إلى توثيق ، وقد يستعين ببعض الروايات التي فيها شيء من الضعف وقابلة للإعتبار لتجلية بعض جوانب مبهمة مهمّة في السيرة النبوية ، ويغلب على الكتاب جانب السيرة التحليلية .

وقد استهل المؤلف كتابه ببيان معنى السيرة النبوية وأهمية دراستها للمسلم ، ثم ذكر بالتفصيل مصادر السيرة النبوية ، وبين كيف كانت عناية المسلمين على مر العصور بالسيرة النبوية المطهرة بكتابتها وتدوينها ونشرها ، وسلكوا في ذلك مناهج شتى .

ثم تحدث عن ابن اسحاق والسيرة التي كتبها والتي وصلت إلينا من خلال ابن هشام ، فهو يعتبر أكثر وأوسع مصدر للسيرة النبوية .

ثم شرع في الكتابة عن النبّوة وحاجة الناس إلى بعثة خاتم الرسل محمد ﷺ ، وتطرق إلى الحديث عن العرب وحياتهم وأصل عقيدتهم، وأحوالهم الدينية والسياسية والإجتماعية والخلقية والإقتصادية .

ثم بدأ في الحديث عن سيد الخلق ﷺ وبيته وأسرته ، وحِفْظ الله تعالى له منذ ولادته ، وذكر سيرته منذ طفولته حتى شبابه ، ثم زواجه بخديجة أم

المؤمنين رضي الله عنها ، ثم نزول الوحي عليه ، ثم تحدث عن مراحل الدعوة المحمّدية ومراتبها ، وأساليب المخالفين لإجهاض هذه الدعوة .

وهكذا تدرّج في ذكر مراحل السيرة المطهرة مستلهماً كثيراً من العبر، وموضحاً كثيراً من أسباب تطوّرها ، وكيف كان رسول الله ﷺ يضع الخطط السليمة في كل مراحلها حتى قامت دولة الإسلام وشاعت أحكامه ، وكيف وضع الضوابط الصحيحة للتعامل مع المنافقين واليهود ، وكيف وضع حداً لغدرهم وكيدهم ، حتى انتقل عليه الصلاة والسلام إلى الرفيق الأعلى . وختم كتابه ببعض الفهارس الفنية .

اسم الكتاب : فضائل الصحابة

المؤلف : الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤ـ٢٤١) هـ

التخصص : السنة وسير الصحابة

المحقق : وصي الله بن محمد عباس

عدد الأجزاء : ٢، عدد الصفحات : ١١٠٢ ،تاريخ الطباعة: ١٤٠٣هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب عبارة عن رسالة علمية تقدم به محققه لنيل درجة علمية ، وهو في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ ، وقد ذكر فيه الإمام أحمد بن حنبل تراجم وسير جمع من مشاهير الصحابة الكرام ، وقد ضمّنه فضائل عامة للصحابة وللعرب ولبعض البلاد المختلفة.

والكتاب من رواية عبد الله عن أبيه الإمام أحمد ، وقد ابتدأ الكتاب بذكر آيات وأحاديث عامة في فضائل عموم أصحاب رسول الله ﷺ ، ثم شرع في ذكر فضائل خواصّ الصحابة ، فبدأ بأبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وذكر بعض فضائله ، ووضع عنواناً « سئل عن فضائل أبي بكر الصديق رحمة الله عليه ورضوانه » ، ثم ذكر أحاديثاً وأخباراً كثيرةً في فضائله ومناقبه ومكانته رضي الله عنه بطرق وأسانيد متعددة. وهذه هي طريقته في كتابه ، بأن يعقد عنواناً لذكر منقبة أو فضيلة للصحابي ، ثم يذكر تحته ماورد في تلك المنقبة من أحاديث وآثار بطرق متعددة مختلفة على طريقة المحدثين . ثم ينتقل إلى فضائل صحابي آخر ويسير بنفس هذا المنهج ، وقد بدأ بالخلفاء الأربعة الراشدين أولاً ثم تلاهم غيرهم من كبار الصحابة كبقية العشرة المشهود لهم بالجنة وفاطمة والحسن والحسين وغيرهم رضي الله عنهم .

وقد قام المحقق بتحقيق الكتاب معتمداً على نسخة فريدة ، وبدأ عمله بترجمة مختصرة عن الإمام أحمد ودراسة عن الكتاب . وقد اجتهد في تحقيق نصوص الكتاب وخرّج الأحاديث والآثار ، وترجم لرواة الأسانيد ومن ورد بالمتون من الأعلام ، وختم كتابه بفهارس فنية .

اسم الكتاب : عمرو بن العاص الأمير المجاهد .

المؤلف : د . منير محمد الغضبان

تخصص الكتاب : تراجم الصحابة

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٦٢٢ ، تاريخ الطباعة: ١٤٢١هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب يستعرض سيرة الصحابي الجليل عمرو بن العاص رضي الله عنه سيرة تحليلية مبنية في الدرجة الأولى على ماورد في السنة النبوية ، سواء مما قاله فيه رسول الله ﷺ أو بعض كبار الصحابة ، أو ماقاله هو وحدث به من سنة رسول الله ﷺ ، معتمداً في كل ذلك على كتب السنة المشهورة ، موثّقاً كل ماوقف عليه من نصوص بناء على قواعد أهل العلم . وقد رسم مما وجده من أدلة ونصوص إطاراً لسيرة عمرو بن العاص رضي الله عنه، وأخضع جميع النصوص والحكايات والروايات الأخرى عنه تحت هذا الإطار بعد ذلك ، خاصّة إن شخصية هذا الصحابي قد تعرضت كثيراً للنقد والتنقيص والتهم الباطلة نتيجة لما حصل من الفتنة بين الصحابة في عهد أمير المؤمنين علي رضي الله عنه .

ثم نظر كذلك في كتب التراجم والتاريخ والسير والأدب وغيرها ، وأخذ منها ماله صلة بهذا الصحابي ، ووضعه موضع النقد والتحليل حسب الإطار العام الذي رسمه لسيرة هذا الصحابي .

فبدأ في حديثه عن الساحة القرشية وماكان فيها من بطون وأحزاب وأحلاف وزعامات وصراعات ، ثم تحدث عن قبيلة عمرو رضي الله عنه وهي بني سهم ووالده العاص وموقفه من الإسلام عند ظهوره . ثم تحدث عن عمرو

رضي الله عنه وبعض الأحداث التي وقعت له في حياته ورحلاته ، والتي كان لها الأثر في تكوين شخصيته ، وذكر بعض الحوادث التي تدل على دهائه ، وذكر موقفه من الإسلام في أول عهده وخاصة عندما هاجر المسلمون إلى الحبشة ، حتى دخل رضي الله عنه الإسلام عن قناعة . ثم ذكر الغزوات التي حضرها ومواقفه في الدعوة إلى الله ، ثم تحدث عن عمرو في ميزان رسول الله ﷺ ، وذكر مآثره وبعض آثاره بأسلوب تحليلي مشوق ، ثم ذكر مشاركته في الفتوحات الإسلامية ، وكيف أنه كان أحد القادة البارزين ، وذكر بعض مواقفه وجوانب من عظمته في تلك الأحداث ، ثم تحدث عن فتح مصر وليبية وكيف ظهرت فيها جوانب عظمته وسمات قيادته وحنكته ، وذكر بعض مواقفه مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ثم عثمان رضي الله عنه ثم علي رضي الله عنه ، ثم مأساة صفين والحوادث التي وقعت وكانت سبباً في إثارة الأقاويل والإتهامات عليه ، وقد فنّد تلك الأحداث وبين الحق والصواب فيها من خلال شخصيته بأسلوب تحليلي علمي رصين ، وختم كتابه ببعض الفهارس .

اسم الكتاب : يحي بن معين وكتابه التاريخ "دراسة وترتيب وتحقيق" .

المؤلف : أ . د . أحمد محمد نور سيف

تخصص الكتاب : رجال الحديث

عدد الأجزاء : ٤ ، عدد الصفحات : ٢٣١٣ ،تاريخ الطباعة: ١٣٩٩هـ

موضوع الكتاب :

يعتبر هذا الكتاب من الكتب العلمية القيمة في علم رجال الحديث ، فهو من مصادر هذا العلم ومن أهم مصنفاته ، فقد جمعت فيه أقوال الإمام يحي بن معين في رواة الحديث ، والتي نقلها الإمام الدوري العباس بن محمد بن حاتم ، وسميت هذه الرواية بـ (التاريخ) ، وهي إحدى روايات عدة نقلت فيها أقوال يحي بن معين في الرجال ، وهذه الرواية أوسعها وأكثرها مادة وأغزرها فوائد ، وقد احتوت على (٥٤٠٠) نص تقريباً .

وقد بدأ المؤلف كتابه بمقدمة نفيسة بدأها بالحديث عن نقد الرجال نشأته ومراحله ، ومرتبة كتاب يحي بن معين هذا من بين الكتب الأخرى . ثم كتب عن حياة الإمام يحي وسيرته وفكره ومذهبه ومسيرته العلمية ومكانته بين العلماء ، وإمامته في الجرح والتعديل ، وآثاره وجهوده في الحديث ، ومنهجه ومدرسته في نقد رجال الحديث ، وعقد مقارنة بين منهجه وبين مناهج المذاهب الأخرى ، ذاكراً ماانفرد به يحي من ألفاظ الجرح والتعديل عن غيره ، ذكر كلّ ذلك بمنتهى الدقة والشمول ، وناقش كثيراً من الآراء المختلفة ، وبيّن الصواب فيها بمنهج علمي رصين .

ثم ذكر روايات أقوال يحي بن معين في الجرح والتعديل ، ومالمتازت به كلّ رواية ، ثم ذكر رواية الدوري وأهميتها وما امتازت به عن غيرها ،

وطريقتها، وذكر بأنه قد نظمها على طبقات حسب الأمصار ، بعد طبقة الصحابة ثم التابعين ومن بعدهم في الأمصار المختلفة (المكيين وأهل الطائف وأهل اليمن ، ثم المدنيين ، ثم الكوفيين ، ثم البصريين ، ثم الخراسانيين ، ثم أهل واسط والسواد وأهل المدائن وبغداد ، ثم الشاميين والمصريين وأهل الجزيرة) وغيرهم . ثم تحدث عن أوصاف النسخة الخطية لهذه الراوية .

وحيث إن النصوص الواردة في هذا الكتاب غير مرتبة ترتيباً يسهل به استخراج ترجمة علم أو أيّ مسألة أخرى فقد عمد المؤلف إلى نصوص الكتاب فرقّمها ترقيماً تسلسلياً وهي على وضع مصنفها ، ثم رتب أسماء الرجال ترتيباً هجائياً ، وجمع النصوص الخاصّة بكلّ علَمَ في موضع واحد ، وكتب ترجمة مختصرة لكل علَمٍ أخذها من (التقريب) لابن حجر ، وقد خرّج الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب ، وضبط نصوصه وصححها ، وقد عانى في ذلك كثيراً جداً ، نظراً لعدم وجود نسخة خطية أخرى للكتاب ، مما اضطره إلى الرجوع إلى كثير من المصادر والمراجع التي نقلت من أقوال يحي واستفادت منه ، كما اجتهد المؤلف في بيان مواضع الآيات والأماكن ، ووضّح كثيراً من العلل التي وردت في الأحاديث المذكورة في الكتاب وبيّن رأي النقاد الآخرين عنها ، وذكر اختلاف يحي في الرجل الواحد ، كما وضّح بعض القضايا الفقهية التي وردت .

وقد ذكر المؤلف نص كتاب (التاريخ) لابن معين بنفس ترتيب مؤلفه مرقماً نصوصه في جزء مستقل ، وعلّق على مايحتاج إلى تعليق من المسائل ، وشرح ماهو في حاجة إلى شرح وتوضيح .

ووضع للكتاب فهارس فنّية قيّمة ، وملاحق متعددة وفصول عدة ، تسهيلاً لطلبة العلم والباحثين .

اسم الكتاب : تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (٢٠٠ـ٢٨٠) عن أبي زكريا يحي بن معين (١٥٨ ـ ٢٣٣)هـ في تجريح الرواة وتعديلهم.

المؤلف : عثمان بن سعيد الدارمي (٢٠٠ ـ ٢٨٠) هـ

تخصص الكتاب : رجال الحديث

المحقق : أ . د. أحمد محمد نور سيف .

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٣٢٠ ، تاريخ الطباعة : ١٤٠٠هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب هو إحدى الروايات التي نقلت بها آثار الإمام يحي بن معين في الجرح والتعديل (كرواية الدوري ، ويزيد بن الهيثم البادي وغيرها) ، إلا أن هذه الرواية أقدم من رواية الدوري وبعض الروايات الأخرى ، وقد احتوت على (٣٧٥) نصاً ، وصاحبها عثمان بن سعيد الدارمي السجستاني أحد الأعلام الثقات الحفاظ ، جالس الإمام يحي بن معين ، ودوّن عنه سؤالاته في الرجال ، وهي هذه المنسوبة إليه باسم « تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي » ، وتمتاز هذه الرواية عن غيرها من روايات أقوال ابن معين في الرجال بأن تراجمها مرتبة على الحروف الهجائية ، حتى لو استطرد عند ذكر الآباء أو الإخوة أو الأبناء فإنه يذكرهم غالباً في مكانهم المناسب حسب الترتيب الهجائي . إلا أنه بدأ روايته أولاً بتراجم لأصحاب بعض التابعين البارزين وطبقاتهم ، مع المفاضلة بينهم في السماع والتثبت والحفظ (مثل أصحاب الزهري ، وأصحاب قتادة وغيرهم) .

ويستدرك الدارمي على ابن معين أحياناً في نقده ، كما يعرّف ببعض الرواة الذين قال فيهم يحي :لا أعرفه ، وكثيراً مايقارن بين الرواة في الجرح والتعديل والسماع والتثبت (كما في الترجمة رقم ٤١٦) .

وقد اشتملت هذه الرواية على نصوص مهمة ستؤدي إلى إعادة النظر فيما حُكِم به على بعض الرواة من جهالة الحال أو العين أو غير ذلك ، (كما في ترجمة عبد الرحمن الجرمي رقم ١١٤ ، قال فيه يحي : ثقة ، وقال فيه ابن حجر في التقريب : مقبول) .

كما أن هناك أحكاماً نُسِبَت إلى صاحب الرواية في مصادر أخرى ذُكِر هنا خلافها في هذه الرواية .

وقد قام المحقق - جزاه الله خيراً - بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً قيماً معتمداً على نسخة خطّية وحيدة عليها سماعات ومعروف ناسخها وتاريخ نسخها ، وقام بتخريج نصوصها من مصادر كتب الرجال وضبطها ، واستعان بمصادر أخرى نقلت عن هذه الرواية في توثيق كثير من نصوصها . وعلّق على كثير من المسائل تعليقات نفيسة ، وكتب مقدمة تتضمن ترجمة لصاحب الرواية وأهميتها وما تمتاز به عن غيرها .

اسم الكتاب : من كلام أبي زكريا يحي بن معين (١٥٨ـ ٢٣٣) في الرجال ، رواية أبي خالد الدقاق يزيد بن الهيثم بن طهمان البادي.

المؤلف : أبو خالد الدقاق يزيد بن الهيثم بن طهمان البادي .

تخصص الكتاب : رجال الحديث .

المحقق : أ . د أحمد محمد نور سيف

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ١٧٣ ،تاريخ الطباعة: ١٤٠٠ هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب هو إحدى الروايات التي نقلت فيها آثار الإمام يحي بن معين في الجرح والتعديل ، وهي إحدى الروايات القصيرة عنه ، والمتضمنة بعض أقواله في الجرح والتعديل ، وصاحب الرواية بغدادي لازم بعض مجالس يحي ، ونقل عنه هذه الأقوال في الرجال ، ويقول هو في آخر روايته : « كل شيء من كلام يحي في هذا الجزء سمعته من يحي بعضه ، وبعضه سألته عنه ، وبعضه كان يبتدينا ».

هذا ماوجد في ثنايا الرواية ، ولعلّ قصر هذه الرواية عن غيرها - كالدوري وابن محرز - ناتج عن قصر ملازمته لشيخه يحي ، أو لقلة نشاطه أو لغير ذلك . وقد احتوت الرواية على سبعة وأربعمائة نص ، واشتملت على أربعمائة وعشرين ترجمة تقريباً .

وتشبه هذه الرواية في مادتها غيرها من الروايات ، وخاصة روايات البغداديين ، إلا أنها امتازت بأنها قد اشتملت على نصوص مهمة في حق بعض الرواة ، يترتب على معرفتها إعادة النظر في الأحكام التي حكم بها على

هؤلاء الرواة ، حيث إن بعضهم - مثلاً - رمِي بالجهالة ، وهم بمقتضى هذه النصوص يتم تعديلهم ورفع الجهالة عنهم .

فمثلاً : عبد الله بن أبي جميلة ، قيل عنه : مجهول (تقريب ١/٤٠٧)، وفي هذا الكتاب (رقم ٢٦٦) قال فيه يحي : ليس به بأس ، أي أنه ثقة .

وقد ذكر في هذه الرواية عدد (٤٠٧) نصاً عن يحي - كما ذكرنا - ، بعضها في الحكم على الرجال ، وبعضها لبيان علل في بعض الأحاديث ، وبعضها لبيان سماع رواة عن شيوخهم ، وبعضها في غير ذلك من مسائل علوم الحديث .

وقد قام المحقق القدير بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً قيّماً ، بناءً على ضوابط التحقيق المعروفة ، معتمداً على نسختين خطّيتين ، جعل إحداهما أصلا لما اجتمعت فيها من أمور التوثيق ، وعرف ناسخها وتاريخ نسخها وسندها. كما قام بترقيم النصوص ترقيماً تسلسلياً ، وترجم للأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب ولم ترد فيهم أقوال في الرواية ، وخرّج الأحاديث الواردة في الكتاب، وضبط نصوص الكتاب ، وأشار إلى اختلاف قول يحي في بعض الرواة حسب الحاجة إلى ذلك ، ووضع للكتاب فهارس فنية عديدة .

اسم الكتاب : الإمام محمد بن يحي الذهلي محدثا . مع تحقيق الجزء المنتقى من زهرياته (رسالة ماجستير).

المؤلف : سليمان بن سعيد بن مريزن العسيري

تخصص الكتاب : رجال الحديث .

عدد الأجزاء : ٢، عدد الصفحات : ١٣٣٢ ،تاريخ الطباعة : ١٤١٩هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب عبارة عن رسالة علمية قدمها صاحبها لنيل درجة علمية ، كتب فيها عن شخصية الإمام محمد بن يحي الذهلي المحدث الحافظ وآثاره في الحديث ، وهو من علماء السنة في القرن الثاني والثالث الهجري ، فتحدث المؤلف عن عصر الشيخ من الناحية السياسية والدينية والإجتماعية والعلمية ، فبيّن أحوال الدولة العباسية في عصره ، والتقلبات التي حصلت من بعض القادة ، وكيف كانت أحوال الدولة االطاهرية في مسقط رأس الإمام الذهلي حتى سقطت عام (٢٥٩) هـ . كما بيّن أحوال البلاد الدينية وظهور عددٍ من الفرق والأحزاب الدينية كالشيعة والمعتزلة وكيف كان نفوذهم ، ثم كيف ظهرت فتنة المعتزلة القائلين بخلق القرآن ، ثم كتب عن الحالة الإجتماعية وكيف ظهرت عددٌ من العرقيات في جسد الأمة من أتراك وأكراد وديلم وروم وزنج وغيرهم ، ثم تحدث عن الحالة العلمية وذكر بأن هذا العصر كان عصر ازدهار العلوم الإسلامية عامة ، والسنة النبوية خاصة ، وبيّن كيف كان لهذه الأحوال المختلفة أعظم الأثر في شخصية الإمام الذهلي العلمية والفكرية .

ثم تحدث المؤلف عن سيرة الذهلي الشخصية (نسبه وأسرته ومكانته العلمية ، وثناء العلماء عليه ومكانته الاجتماعية وصفاته ومواهبه التي كانت من

أسباب نبوغه ، وشيوخه وتلاميذه ورحلاته وبعض مصنفاته)، وتحدث عن اهتمام الذهلي بزهريات الإمام ابن شهاب الزهري وعللها وعناية العلماء بعده بها ، ثم تحدث عن عقيدته وفقهه ، وماوقع بينه وبين الإمام البخاري في مسألة اللفظ بالقرآن ، وفصّل القول في ذلك .

ثم كتب عن أثر الإمام الذهلي في الحديث وعلومه ، وبيّن آثاره في مختلف مباحث علوم الحديث بتفريعاتها الكثيرة المتعددة ، مستشهداً بكثير من الأمثلة والنماذج التي تبيّن منهجه في تلك المسألة ودرايته بها ، ذاكراً أحياناً بعض آراء أئمة هذا الفن في تلك المسألة .

وفي آخر كتابه حقق المؤلف جزء « منتقى من منتخب أحاديث الزهري للذهلي » لمحمد بن عبد الرحيم شمس الدين أبي عبد الله المقدسي الصالحي الحنبلي ، مخرّجا أحاديثه ومترجما لرجاله ، وضابطاً لنصه . ثم ذكر فهارس فنية عدة .

اسم الكتاب : نهاية السُول في رواة الستة الأصول.

المؤلف : الإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي المعروف بـ (سبط ابن العجمي) .

تخصص الكتاب : رجال الحديث

المحقق : د . عبد القيوم عبد رب النبي

عدد الأجزاء : ٣ ويليها أجزاء أخرى ، عدد الصفحات : ١٧٣٣ ،

تاريخ الطباعة : ١٤٢١هـ ،

موضوع الكتاب :

هذا كتاب في تراجم رواة أحاديث الكتب الستة وماعلّق له البخاري في صحيحه أو روى له في المتابعات أو قرنه فقط ، وكذا مسلم ومن في مقدمة صحيح مسلم أو عمل اليوم والليلة للنسائي ، وهو على غرار المِزّي في كتاب « تهذيب الكمال » ومغلطاي والذهبي وابن حجر وغيرهم ، إلا أنه لم يترجم لجميع رواة مؤلفات أصحاب الكتب الستة كما فعل المِزّي وغيره . ويعتبر سبط ابن العجمي في تاريخ إصدار كتابه هذا متأخراً عن المِزّي ومغلطاي والذهبي وغيرهم ، إلا أنه امتاز بأن كتابه جامع متوسط الحجم ، ليس بطول كتاب المِزّي ، ولا هو باختصار الذهبي . وقد استهل كتابه بالسيرة النبوية ، كما أبان عن معاني كثيرة من ألفاظ الجرح والتعديل في بداية كتابه ، وتعرّض لبعض المسائل الخاصة بالجرح والتعديل كمسألة تعارض الجرح والتعديل في الراوي الواحد ، وهل يكفي فيهما قول إمام واحد ؟ ومسألة رواية المبتدع والتدليس والمخضرم ورواية المختلط ورواية المجهول ، ويذكر بعض ماستُنْكر من حديث الرجل ، ويضبط الأسماء والنسب المشتبهة بالحروف ، ويذكر ماتَعقَّب به مغلطاي على المِزّي ، كما أن له نقولاً في الجرح والتعديل على بعض الرواة لم توجد عند من سبق ، وقد ينقلها من مصادر لا يُظن وجودها فيها ، كما أنه يحكم على بعض من لم يوجد فيه توثيق ولا تجريح ، ويبيّن بعض ماأبهمه

الذهبي في الكاشف وغيره ، ونبّه على أسماء بعض من اشتهر بلقبه من الرجال ولم يعرف اسمه عند السابقين . كما أنه ذكر في كتابه كثيراً من الفوائد والتنبيهات والنقول المهمة من كتب بعض السابقين كالعراقي وغيره مما لم يُعْثَر عليه حتى الآن ، مما حفظ لنا بهذا نصوصاً قيمة من كتب مفقودة . وإذا ترجم لرجل من رجال « ميزان الاعتدال » يذكر فيه ماذكره الذهبي في ميزانه مختصراً ، ويضع الرمز « صح » بجانب اسم الراوي المختلف فيه ـ كما يفعل الذهبي ـ إشارة إلى أن المعتمد توثيقه . هذا بعض مايمتاز به هذا الكتاب .

وأما طريقة سبط ابن العجمي في ترجمة الراوي فهي أنه يذكر اسم المترجم وبعض نسبه ونسبته ، ويضع فوق اسم المترجم له رموز مخرّجي حديثه، كما يذكر بعض شيوخه وبعض من روي عنه ، ويذكر بعض أخباره ومناقبه ، ويهتم بذكر ماقيل في الراوي من جرح أو تعديل ، وإذا لم يقف على شيء في حال الراوي نبّه على ذلك ، كما أنه يهتم كثيراً بذكر تاريخ وفاة الراوي وتحديده بدقة وعناية، كما يذكر بعض ما استُنْكر من حديثه .

وقد استفاد سبط ابن العجمي في كتابه بما ذكره السابقون له في هذا المجال، وقد تعرّض لذكر كثير من أسماء المصادر المختلفة التي نقل عنها ونظر فيها . وقد يؤخذ على المصنف نقله معلومات من مصادر متأخرة ونسبته ذلك إلى مصادر أصلية .

وقد قام محقق الكتاب بتحقيق الأجزاء الثلاثة الأولى من الكتاب ويقوم بتحقيق ماتبقى منها ، وأما الثلاثة المحققة فقد حققها تحقيقاً علمياً دقيقاً معتمداً على نسخة فريدة ، فعزا الآيات القرآنية إلى مواضعها ، وخرّج الأحاديث الواردة ، وضبط نصوص الكتاب ووثقها ، وأعاد كتابة كثير من المصطلحات القديمة بالأسلوب الإملائي الحديث المعروف لدى القراء تسهيلاً لهم، وكتب في بداية عمله ترجمة لحياة المؤلف وبياناً لسيرته، ودراسة عن الكتاب ومنهجه، ووضع فهرساً لموضوعات وتراجم كل جزء في نهايته. والله الموفق .

اسم الكتاب : تكملة الإكمال .

المؤلف : الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي المعروف بابن نقطة . (٥٧٩ ــ ٦٢٩) هـ

تخصص الكتاب : رجال الحديث (المؤتلف والمختلف) .

المحقق : د . عبد القيوم عبد رب النبي

عدد الأجزاء : ٦ ، عدد الصفحات : ٣٦٤٥ ، تاريخ الطباعة: ١٤٠٨هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب من الكتب المهمة في المؤتلف والمختلف وضبط أسماء الرواة ومشتبه النسبة ، وهو استدراك وتكملة لكتاب (الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب) للأمير أبي نصر ابن ماكولا سعد الملك عليّ بن هبة الله بن علي ، والذي ألّفه في المؤتلف والمختلف من أسماء الرجال ومشتبه النسبة - صوناً من الخطأ والاشتباه والخلط في أسماء الرجال وأنسابهم - وهو من أجمع الكتاب في هذا الباب وأكملها . وقد رأى الإمام ابن نقطة أن صاحب كتاب الإكمال قد ترك ذكر تراجم كان يود ذكرهم في كتابه ، إلا أن المنية وافته قبل ذلك ، وأنه أغفل ذكر تراجم كان عليه ذكرهم، وتراجم نقلها عن من سبقه إلا أن الصواب خلافها وأخرى وهم فيها ، فألّف كتابه هذا جمع فيه مافات ابن ماكولا وماوهم فيه .

وقد سار فيه على منهج ابن ماكولا في كتابه في ترتيبه وهو ترتيبه على حروف المعجم ، ورتب مادة كل حرف على حروف المعجم كذلك ، ويبدأ بذكر من اسمه موافق لترجمته ثم بمن كنيته كذلك ، ثم يتبع بذكر الآباء والأجداد ، وقدّم في كلّ صنفٍ ذكر الصحابة وتابعيهم إن كان منهم أحد في الباب ، ثم الأقدم

فالأقدم من الرواة ، ثم الشعراء والأمراء والأشراف في الإسلام والجاهلية ، وكل من له خبر من الرجال والنساء ، ثم يختم الباب بمشتبه النسبة في ذلك الحرف . وربما أخلّ بترتيبه هذا أحياناً في كتابه .

وأما التراجم فانه يذكرها باختصار مشتملاً على بعض شيوخ الرجل ومن روى عنه ، ويذكر ماقيل فيه من جرح أو تعديل أحياناً ، وتاريخ وفاته غالباً. وربما انتقد ابن ماكولا في بعض كتاباته وتراجمه .

ويمتاز ابن نقطة في كتابه أنه كثيراً مايذكر المصادر التي استقى منها معلومات الترجمة ، كما أنه زاد معلومات أخرى في الأنساب وغيرها فاتت من سبقه .

وقد قام المحقق بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً جيداً ، فبدأه بمقدمة نفيسة عن فنّ المؤتلف والمختلف ، وبعض المؤلفات فيه ، ثم كتب ترجمة عن المؤلف وحياته العلمية ، وقد اعتمد في عمله على سبع نسخ خطية للكتاب ، ووثق نصوص الكتاب ، وخرّج مايحتاج إلى تخريج منها ، وضبط مايحتاج إلى ضبط من الألفاظ ، وعلق على كثير من المسائل ، ورجع إلى كتب الضبط الأخرى مقارناً بها بما في هذا الكتاب ، وخرّج الأحاديث وأصّل التراجم الواردة بالرجوع إلى مصادرها . والله الموفق .

اسم الكتاب : ذيل تكملة الإكمال.

المؤلف : الحافظ وجيه الدين منصور بن سليم الإسكندراني المعروف بابن العمادية (٦٠٧ ـ ٦٧٣) هـ

تخصص الكتاب : رجال الحديث (المؤتلف والمختلف).

المحقق : د . عبد القيوم عبد رب النبي

عدد الأجزاء : ٢ ، عدد الصفحات : ٧٦٠ ، تاريخ الطباعة : ١٤١٩هـ

موضوع الكتاب :

هذا كتاب من الكتب المهمة في باب المؤتلف والمختلف في أسماء الرواة ، فهو ذيل لكتاب تكملة الإكمال لابن نقطة ، والذي هو تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا ، فهو امتداد لهذه السلسلة في مشتبه الأسماء والأنساب ، ذكر فيه مافات ابن نقطة، وزاد عليه ماجدّ بعده في هذا الباب.

وقد رتب المؤلف كتابه على حروف المعجم ، إلا أنه لم يراع هذا الترتيب في مادة الحرف الواحد مثل ابن نقطة ، وقد ذكر في كتابه سير كثير من الرجال في مختلف العلوم كالمحدثين والفقهاء والشعراء والأدباء والمؤرخين والوعاظ والمتصوفة والوجهاء والأعيان والفضلاء ، إلا أنه اهتم بالمحدثين والفقهاء أكثر من غيرهم .

ولا يذكر في الغالب ماسبق ذكره في كتاب ابن نقطة ، بل ينبه على ما ذكره ثم يستدرك عليه ما وجده من إضافة عليه ، ضابطاً كل ماأورده ضبطاً بالحروف .

ولكتاب ابن نقطة ذيل غير هذا ، كتبه أبو حامد بن الصابوني ، إلا أن لهذا الذيل الذي كتبه منصور بن سليم ميزات من ناحية سعة المادة العلمية ،

وكثرة التراجم وسعتها ، وذكره لمصادرها ، وكثرة الفوائد المتنوعة ، وضبطه لعناوين الأبواب حتى لو لم يذكر تحتها أيّ مادة علمية .

وقد قام المحقق بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً جيداً ، اعتمد فيه على نسخة خطية فريدة ، وقد بدأه بمقدمة نفيسة تتضمن ترجمة عن المؤلف وحالة عصره ، ثم قام بضبط الكتاب وتخريج التراجم وتأصيل النصوص وعزو الآيات القرآنية ، وتخريج الأحاديث النبوية ، وتصحيح الأخطاء التي وقعت في الكتاب، وضبط الأعلام ، ثم صنع للكتاب فهارس فنية متنوعة .

اسم الكتاب : ذيل التقييد لمعرفة رواة السنن والأسانيد.

المؤلف : الإمام أبو الطيب التقي الفاسي محمد بن أحمد الحسني المكي .

تخصص الكتاب : رجال الحديث

المحقق : محمد صالح بن عبد العزيز المراد

عدد الأجزاء : ٣ ، عدد الصفحات : ١٥٧٧ ، تاريخ الطباعة: ١٤١١هـ

موضوع الكتاب :

يعتبر هذا الكتاب من الكتب النادرة القيمة في معرفة رواة السنن والمسانيد والمعاجم وغيرها ، ومؤلفه من علماء القرن الثامن الهجري ، وهو إمام معروف عني بعلم الرجال عامة ، وتاريخ رجال مكة خاصة ، وهو ذيل وامتداد لكتاب ابن نقطة الحنبلي « التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد » الذي حفظ لنا تراجم الرواة الذين تلقوا كتب السنن والمسانيد ، سواء كان سماعاً أو رواية أو إجازة وعرّف بهم ، وذكر أحوالهم ودرجتهم العلمية ، فجاء الفاسي صاحب هذا الذيل فاستدرك على ابن نقطة مافاته من تراجم ومروريات بعض الرجال ، وتاريخ وفيات بعض التراجم ، فذكر في كتابه تراجم كثير ممن عَلِم عنه بأنه روي شيئاً من الموطأ والصحيحين والسنن والمسانيد والمعاجم وبعض المشيخات، والكتب المؤلفة في سيرة النبي ﷺ وأخبار الصحابة رضي الله عنهم ، وبعض الكتب المؤلفة في علوم الحديث ومايتعلق بذلك ، وكتب التفسير ، ومكارم الأخلاق ، والترغيب والترهيب ، والأدب ، والزهد ، وعوارف المعارف والفوائد وغير ذلك من المؤلفات التي ذكرت في هذا الكتاب ، فكان مجموع من ذكرهم (١٨٩٩) ترجمة .

وقد راعى المؤلف الاختصار في التراجم ورتبهم على حروف المعجم ، وقدّم المحمدين والأحمدين منهم على غيرهم تقديراً لرسول الله ﷺ .

وطريقته أنه يذكر في الترجمة اسم الشخص وبعض شيوخه الذين سمع منهم ، والكتب التي سمعها من شيخه وتاريخ سماعه إن أمكن ، والجزء الذي سمعه من الكتاب - إن لم يسمعه بأكمله - ، ثم يذكر تاريخ وفاته وبعض تلاميذه الذين سمعوا منه ، وقد يذكر آخرهم سماعاً منه . وقد كان المصنف دقيقاً في الأخبار التي أوردها .

وقد قام محقق الكتاب بتحقيقه تحقيقاً علمياً معتمداً على نسختين خطيّتين للكتاب ، وخرّج الأحاديث والآثار الواردة ، وعزا الآيات القرآنية ، وذكر ماتيسر من مصادر الترجمة ، وضبط مايحتاج إلى ضبط من الألفاظ ، وعرّف بالأعلام ، ووضع فهرساً لتراجم كل جزء .

اسم الكتاب : الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات .

المؤلف : أبو البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال (٨٦٣ ـ ٩٣٩)هـ

تخصص الكتاب : رجال الحديث

المحقق : د . عبد القيوم عبد رب النبي

عدد الأجزاء : ١ ،، عدد الصفحات : ٥٥٨ تاريخ الطباعة : ١٤٠١هـ

موضوع الكتاب :

هذا كتاب في المختلطين من رواة الحديث ، والاختلاط : فساد عقل الراوي وعدم الانتظام في الأقوال والأفعال نتيجة علّة . وقد ذكر فيه ابن الكيال سبعين ترجمة من رواة الأصول المشهورين الثقات رُمُوا بالإختلاط ، ذكرهم مرتبين على حروف المعجم ، وقد بسط في تراجمهم وذكر معظم أقوال العلماء فيهم جرحاً وتعديلاً ، مع ذكر اسم الراوي ونسبته ضابطاً اسمه بالحروف حتى لايشتبه بغيره ، وذكر من رووا عنه ومن روى عنهم من أهل الأثر ، وقد جمع ذلك من عدد من المصادر والمراجع التي سبقته ، كما ذكر في بعض التراجم من أخذ عنه قبل الإختلاط أو بعده . وقد امتاز هذا الكتاب عن الكتب التي سبقته في هذا الباب بأنه قد اجتهد في ترجمة الراوي المختلط لبيان رواية تلاميذة عنه هل كانت قبل الاختلاط أو بعده ، وحاول استقصاء أقوال العلماء فيه جرحاً وتعديلا ، حتى يعطي فكرة متكاملة عنه ، واختار الرواة المشهورين الثقات ممن كان من رواة الأصول الحديثية المشهورة ليكشف الغموض عن حالهم .

وقد قام المحقق بتحقيق الكتاب معتمدا على نسخة وحيدة ، وقام بضبط نصوص الكتاب ، وخرّج أحاديثه وآثاره ، وعزا نصوصه ووثقها ، ثم قام

المحقق بتتبع المختلطين من الرواة في كثير من المصادر ممن لم يذكرهم ابن الكيّال في كتابه ، وكتب لهم ترجمة بنفس طريقة ابن الكيّال ، ثم ذكرهم مرتبين في مُلْحَقَين ، ملحق للمختلطين الثقات وذكر فيه (٣٨) ترجمة، وملحق للضعفاء منهم وذكر فيه (١٣) ترجمة . كما أضاف على مادة الكتاب الأصلية ورجال ابن الكيال ماوجده من أسماء الرواة ممن روي عن صاحب الترجمة المذكورة في الكتاب قبل الإختلاط أو بعده مما لم يذكره ابن الكيال حسب منهجه ، وختم كتابه بفهارس علمية قيمة .

اسم الكتاب : ذيل ميزان الاعتدال .

المؤلف : الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦)

تخصص الكتاب : رجال الحديث

المحقق : د . عبد القيوم عبد رب النبي

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٥٣١ ، تاريخ الطباعة: ١٤٠٦هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب من الكتب المهمّة في رجال الحديث المجروحين منهم ، استدرك فيه مؤلفه العراقي على الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله الذهبي صاحب كتاب ميزان الاعتدال تراجم أشخاص لم يذكرهم وهم على شرطه .

وكتاب ميزان الاعتدال هذا ألّفه الذهبي ليحصر الكذّابين والوضّاعين والمتهمين بالوضع أو التزوير ، والمتروكين والهلكى الذين كثر خطؤهم ، والحفاظ الذين في دينهم رقّة وفي عدالتهم وهن ، والمحدثين الضعفاء والمحدثين الصادقين الذين لم يبلغوا رتبة الأثبات المتقنين ، والشيوخ المستورين الذين فيهم لين ، والمجهولين ، وغيرهم من رواة الحديث المتكلّم فيهم من ناحية الضبط أو العدالة . وقد حذا الذهبي في كتابه حذو ابن عدي في كتابه الكامل .

وأما الإمام العراقي صاحب الذيل فألف كتابه يستدرك على الذهبي مافاته من تراجم أشخاص قد تُكُلِّم فيهم ، إلا أنه غفل عن ذكرهم ، وكان عليه ذكرهم حسب منهجه الذي رسمه لنفسه في كتابه . والحقيقة أن العراقي قد أصاب في كثير مما ذكره في كتابه مما استدركة على الذهبي ، إلا أنه مع ذلك قد استدرك عليه تراجم ادعى أن الذهبي قد أغفلها ، والصواب أنها موجودة في كتاب الذهبي .

وقد استقى العراقي معظم مادة كتابه من مصنفات الأئمة قبله والتي كتبت في رجال الحديث وفي تواريخ البلدان المختلفة وغيرها ، وهذا يعطي أهمية للكتاب من حيث إنه قد حفظ لنا كثيراً مما في هذه المصادر المختلفة من تراجم ومعلومات قيمة ، وهي كتب تعتبر في عداد المفقودات . كما أنه جمع لنا في كتابه فوائد كانت متناثرة في كثير من المصادر المتفرقة لا توجد مجموعة إلا في كتابه هذا .

وقد استفاد كثير من الأئمة والعلماء بعده من هذا الكتاب في مصنفاتهم واقتبسوا منه .

وقد رتب العراقي تراجم كتابه على حروف المعجم ، وطريقته :

أن يذكر اسم الشخص وبعض نسبه في الترجمة ويذكر بعض شيوخه ومن روي عنه ، ثم يذكر بعض ماقاله الأئمة فيه من جرح وتعديل ، وينتقد أحياناً بعض الأقوال التي ذكرت في الشخص ، أو ينبه على الأخطاء التي وقعت من بعض الأئمة قبله في هذا الشخص . وقد يذكر في كتابه بعض الرواة وهم ليسوا من الضعفاء ليميزهم عن غيرهم ممن يشبههم في الاسم .

وقد ذكر العراقي في كتابه (٧٧٩) ترجمة .

وقد قام المحقق بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً جيّداً معتمداً على نسختين خطّيتين ، وأعطى للتراجم كلّها رقماً تسلسلياً ، وضبط نص الكتاب وعلّق على بعض المسائل ، وعزا الآيات القرآنية وخرّج الأحاديث والآثار وكتب مقدمة نفيسة تتضمن ترجمة للمؤلف ، وبياناً لمنهجه وطريقته في كتابه . وختم الكتاب بفهارس عديدة تسهيلاً للطالب والباحث في الوصول إلى مايريده من معلومات.

اسم الكتاب : معجم الأصوليين (أعلام أصول الفقه) .

المؤلف : د . محمد مظهر بقا

تخصص الكتاب : تراجم علماء أصول الفقه

عدد الأجزاء : ٣ ويليه أجزاء أخرى ، عدد الصفحات : ٨٩٠ ،

تاريخ الطباعة : ١٤١٤ هـ.

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب فيه تراجم لعلماء أصول الفقه ، وقد ترجم المصنف فيه لكلّ عالم تخصص في أصول الفقه من علماء المسلمين ، أو اشتغل به تصنيفاً وتدريساً ، أو شهد له أصحاب تراجم العلماء باهتمامه الخاص بهذا العلم ، كقولهم فلان أصولي أو فلان إمام في الأصول أو فلان صنف في الأصول كتاب كذا .

وقد رتّب المؤلف هؤلاء العلماء ترتيباً أبجدياً ، وابتدأ بذكر تراجم أجلّ الأصوليين في أمة سيدنا محمد ﷺ وهم الأئمة الأربعة ، باعتبارهم أوّل من استنبط القواعد الأصولية والقواعد الكلية والضوابط الفقهية والشروط . وقد ذكر أن أول من صنف في أصول الفقه الإمام الشافعي لتصنيفه (الرسالة).

وقد اجتهد المصنف في ترجمة كلّ أصولي مكتفياً بتعيين اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده ووفاته ، وأشهر شيوخه وتلاميذه ، ومؤلفاته وخاصة مؤلفاته في أصول الفقه وماطبع منها :

وقد نبه المصنف إلى أهمية تصنيف معجم الأصوليين ، وذكر أن أول من صنّف في هذا الباب الشيخ مصطفى المراغي ، فقد صنّف الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، ود. شعبان إسماعيل الذي صنف أصول الفقه تاريخه

ورجاله . وذكر أن الدكتور شعبان إسماعيل نقل أكثر ما بكتاب المراغي وزاد عليه قليلاً ، وأن الكتابين لم يستوعبا إلا أقل من نصف الأصوليين الواجب الترجمة لهم ، وهذا بالاضافة إلى القصور الكبير في ترجمة كلّ أصولي ، ولهذا ركّز الدكتور المصنف (محمد مظهر) على التوسع في التراجم ، واستيعاب تراجم ما بالكتب المطبوعة ، وما تيسّر جمعه من المخطوطات ، ونبه على الأخطاء التي وقع فيها السابقون له ، وأضاف مافاتهم من معلومات ، حتى جاء الكتاب جامعاً لتراجم عدد كبير من الأصوليين ، مدبّجاً بذكر أشهر مصنفات كل أصولي ، وبيان ماطبع منها ، وقد يورد مكان وجوده بدور المخطوطات كلّما تيسّر ، حتى غدا الكتاب سجلاً يرشد الباحث إلى كتب الأصول ومؤلفيها وأماكن وجودها سواء كانت مطبوعة أو مخطوطة .

والكتاب لم يكتمل بهذه الأجزاء الثلاثة ، وستصدر إن شاء الله الأجزاء الباقية منه قريباً .

العقيدة الإسلامية

اسم الكتاب : حدّ الإسلام وحقيقة الإيمان.

المؤلف : الشيخ عبد المجيد الشاذلي

تخصص الكتاب : العقيدة الإسلامية

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٦٠٥ ،تاريخ الطباعة: ١٤٠٤هـ

موضوع الكتاب :

يبحث هذا الكتاب في عقيدة التوحيد بمفهومها السلفي الواضح - كما ذكر مؤلفه - ، وقد ذكر بأنه حرص على توضيح قواعد وأصوله ، وتجميع أقوال علماء السلف فيه لرفع اللبس ولربط حاضر هذه الأمة بجذورها ، وردها إلى ينابيعها الصافية .

وقد قدم بين يدي بحثه مسألتين ، الأولى : تمهيد يتضمن آداباً يتحلى بها الداعية من حسن التعبير وترك المراء وغير ذلك من الآداب . والمسألة الأخرى أصولية للتعرف على الطرق الصحيحة للاستدلال من التزام النص ومراعاة الصيغ ، والوقوف مع المحكم والجمع بين أطراف الأدلة وغير ذلك .

وقد تضمن بيانه لعقيدة التوحيد تعريفاً بأمور منها : حدّ الإسلام وإثبات أن التوحيد قولي وعملي وتقرير توحيد السلف في ذلك ، وتجميع بعض أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم في توحيد العبادة ، وتقرير أركانه الثلاثة وبيان مذهب المتكلمين والردّ عليه وغير ذلك .

وقد حرص الباحث على بيان دلالة لفظ الإيمان والإسلام على أصل الدين، وذكر أنهما لا ينفكان حكماً وإن تغايرا مفهوماً ، ورد على المذاهب المخالفة .

ثم تعرض لقضايا الحكم والولاية لله سبحانه وتعالى ، وأن التشريع للناس لا يكون إلاّ من الله ورسوله ، وتحدث في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله

، واستعرض سور القرآن الكريم ونقل تقريره لحقائق هذه المسألة ، كما فصّل في مسألة الولاية وتقرير القرآن والسنة لها ، وكتب عن ولاية الكافرين والتولّي بغير ولاية الإسلام ، وبين بأن المسلمين كانوا أمة بالإصلاح اللغوي والشرعي حتى في الفترة المكّية قبل قيام الدولة الإسلامية بالمدينة . ثم بيّن أحكام الهجرة ومايتعلّق بها ، وأصناف المؤمنين الأربعة الذين توفى رسول الله ﷺ عنهم ، ثم بيّن المناطات المكفّرة مثل ولاية الكافرين ، والتولّي بغير ولاية الإسلام وغيرها ، والمناطات الغير مكفّرة مثل الجاسوس وبعض وشائج المودة مع الكافرين التي لاتصل إلى حدّ الموالاة وغير ذلك .

ثم بيّن معنى وشرعية الجماعة المكنة ، وهي جماعة الخلافة ، وغير المكنة وهي جماعة العلماء ومايتعلّق بذلك ، وتطرّق لحقيقة الاختلاف في الأمة وأنواعه وأسبابه وأحكامه ، ثم وضّح تأثير عوامل الخطأ والنسيان والجهل والإكراه في حدّ الإسلام ، وفصّل في مسألة الجهل والإكراه .

وختم كتابه بملحق لغوي لبيان المعاني اللغوية لألفاظ الرب والإله والإسلام والإيمان والإعتقاد والنية ...... وغير ذلك .

اسم الكتاب : رؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها

المؤلف : د . أحمد بن ناصر بن محمد آل حمد

تخصص الكتاب : العقيدة الإسلامية

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٢٧١ ، تاريخ الطباعة : ١٤١١هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب عبارة عن رسالة علمية لنيل درجة علمية كتبها المؤلف في موضوع « رؤية الله تعالى في الآخرة » محاولاً لمّ شتات هذا الموضوع ، واستقصاء الأقوال في هذه المسألة ، ومناقشتها ، حيث تنازع فيها فريقان وهم : أهل السنة والجماعة ، وفرقة المعتزلة ومن تابعهم في هذه المسألة .

وقد قسم الباحث كتابه إلى أحد عشر فصلاً ، تحدث فيها بداية عن تعريف الرؤية لغة واصطلاحاً ، وبين اختلاف المتكلمين في تحديدها ، ثم تحدث عن آلة الرؤية ، ثم تحدث عن المذاهب في جواز رؤية الله تعالى ، فذكر مذهب أهل السنة والجماعة ، ثم رأي المعتزلة ، وذكر ماانفق عليه المختلفون في هذه المسألة وماختلفوا فيه . ثم تحدث عن أدلة نفاة الرؤية النقلية أولاً وهي أربعة ، وذكر وجوه استدلالهم في كل دليل احتجوا به ، ثم ناقشهم في أدلتهم وآرائهم ومواطن استدلالهم ، وأجاب على آرائهم بما يوافق مذهب أهل السنة والجماعة والاستدلال الصحيح لغة واصطلاحاً ، ثم ذكر أدلتهم العقلية والأصول التي بنيت عليها ، وأجاب على آرائهم .

ثم ذكر في الفصل التالي أدلة أهل السنة النقلية والعقلية على جواز الرؤية ، وذكر اعتراضات المعتزلة عليها ، وماأجاب به الأئمة عليهم .

ثم عقد المؤلف فصلاً في وقوع الرؤية وجواز ذلك في الدنيا أو نفي ذلك ، وآراء العلماء في هذه المسأة ، ثم تحدث عن رؤية النبي محمد ﷺ لربّه ، وذكر

مذاهب العلماء في هذه المسألة وأدلتهم ، ومنشأ الخلاف فيها ، ومايمكن الجمع به بين الأقوال المختلفة في هذه المسألة ، ثم تحدث عن جواز رؤية الله تعالى بالقلب في الدنيا ، ورؤيته تعالى في المنام ، ورؤيته تعالى يوم القيامة ، ثم عن رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة ، وأدلة وقوعها ومناقشتها والإجابة على أدلة المخالفين والرد عليها .

ثم ختم بحثه بخاتمة ذكر فيها عدداً من النتائج ومنها أن الله تعالى لم ير ولا يرى في الدنيا ، وأنه لم يره موسى عليه السلام ولا سيدنا محمد ﷺ وأنه تعالى يُرى يوم القيامة رؤية عامة بأعين الرؤوس ، وليست رؤية حقيقية للذات المقدسة . والله أعلم .

اسم الكتاب : جهود الإمامين ابن تيمية وابن قيم الجوزية في دحض مفتريات اليهود .

المؤلف : سميرة عبد الله بكر بنّاني.

تخصص الكتاب : عقيدة .

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٦٣٠ ، تاريخ الطباعة : ١٤١٨هـ

موضوع الكتاب :

هذا البحث عبارة عن رسالة لنيل درجة علمية في فرع العقيدة الإسلامية ، وقد تحدثت فيه الباحثة عن جهود الإمامين ابن تيمية وابن القيم الجوزية - رحمهما الله - في رد افتراءات اليهود في كثير من مسائل العقيدة ، كوحدانية الله عز وجل وصفاته وأسمائه والإيمان بالملائكة والكتب السماوية المنزلة والأنبياء والمرسلين، وخاصّة نبينا وسيدنا محمد ﷺ ، وعقيدتهم في اليوم الآخر والقضاء والقدر وأفعال العباد وغيرها .

وقد بدأت الباحثة كتابها بترجمة للإمامين الجليلين ابن تيمية وابن القيم في باب مستقل ، ثم ذكرت مسائل العقيدة - التي درستها - في باب آخر ، وطريقتها أنها تعقد لكلّ مسألة فصلاً تذكر فيه عقيدة اليهود في تلك المسألة ، وماهي عقيدة المسلمين الصحيحة في تلك المسألة ، وماهي جهود الإمامين في نقض عقيدة اليهود المنحرفة في تلك المسألة والردّ عليها ، مقسّمة كل ذلك في مباحث عدة .

فمثلاً كتبت عن عقيدة اليهود في الإيمان بالله تعالى ، فبدأت ببيان عقيدة الإيمان بالله تعالى في مبحث ، وقدحهم في مقام الربوبية والذات الإلهية وأسماء الله وصفاته بالتفصيل ، مستعينة في معرفة أقوالهم بكتبهم وأسفارهم .

ثم ذكرت جهود الإمامين الجليلين في نقض ورد تلك العقائد المنحرفة في هذه المسألة العظيمة في مبحث ثالث .

وقد اجتهدت الباحثة في إبراز جهود هذين الإمامين الجليلين لكشف افتراءات اليهود في مسائل العقيدة وانحرافهم التام عن العقيدة الصحيحة التي أوجبها الله تعالى على عباده المؤمنين . وقد تتبعت تراث الإمامين في هذا المجال وجمعته في هذا الكتاب ، وحللته تحليلاً علمياً .

وتقدِّم عادة في الذكر رأي ابن تيمية ثم ابن القيم ، وقد تُقَدِمّ رأي ابن القيم على رأي شيخه لوضوح رأيه في المسألة أكثر .

وقد رجعت الباحثة في هذا الموضوع إلى جملة من المصادر العلمية في العقيدة والتفسير واللغة والحديث وكتب أهل الكتاب وأسفارهم ، وناقشت كل ذلك بموضوعية مستندة على ماورد في كتاب الله وسنة رسوله ورأي سلف الأمة في ذلك .

اسم الكتاب : موقف ابن تيمية من النصرانية.

المؤلف : مريم عبد الرحمن عبد الله زامل .

تخصص الكتاب : العقيدة الإسلامية

عدد الأجزاء : ٢ ، عدد الصفحات : ٩٩٠ ، تاريخ الطباعة: ١٤١٧هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب : عبارة عن رسالة لنيل درجة علمية في العقيدة الإسلامية ، ذكرت فيها الباحثة عرضاً لمواقف شيخ الإسلام ابن تيمية من عقائد النصارى ، من خلال كتبه المتعددة وخاصة ردّه المسمى بـ (الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح) وهو رد على رسالة وردته من قبرص كتبها أسقف صيدا الأنطاكي (بولس الراهب) والمسماة بـ (الكتاب المنطيقي الدولة خاني المبرهن عن الاعتقاد الصحيح والرأي المستقيم) ، وذكر فيها ـ هذا الأسقف ـ أموراً عدة احتجاجاً لدين النصارى ، وأن محمداً ﷺ لم يبعث إلى النصارى ، وأنه عليه الصلاة والسلام أثنى في القرآن على دينهم ، وأن كتب الأنبياء المتقدمين ـ كالتوراة والزبور والإنجيل وغيرها ـ تشهد لما عليه دينهم من الأقانيم وغيرها ، وأن مايعتقده النصارى ثابت بالعقل والشرع ، وأنهم موحّدون ، وأن المسيح عليه السلام جاء بغاية الكمال وغير ذلك من الآراء الباطلة والحجج السقيمة .

وقد تتبعت الباحثة أفكار شيخ الإسلام ابن تيمية ومواقفه من عقائد النصارى في كتبه ، وجمعتها وقامت بدراستها ، حيث إن كتبه ـ رحمه الله ـ قد تضمنت كثيراً من آراء النصارى والردّ عليها وإبطالها ، فقد كان رحمه الله يعيش في بيئة يشارك النصارى المسلمين حياتهم ، وكان للنصارى نفوذ وسطوة فترة من الزمن ، ووجدوا من الحكام في بلاد الشام من يؤيدهم ويؤزارهم في تلك الفترة . فرأى ابن تيمية تلك المواقف منهم ، واستمع إلى كثير من شبههم وأباطيلهم ، ودوّنها كتبه وردّ عليها وأبطلها .

وقد قامت الباحثة بعرض تلك المواقف والآراء ودرستها دراسة تحليلية ، ملتزمة طريق الأمانة في النقل ، والدقّة في العرض ، وأخذ المعلومات من مصادرها الأصلية . وقد تزيد الباحثة أموراً من النقد والردّ على بعض آراء النصارى غير ما ذكره ابن تيمية ، كما عقدت مقارنات تاريخية بين عقائد النصارى وبين ماسبقها من العقائد في الوثنيات القديمة ، وكشفت الموقف الصحيح للقرآن من النصرانية المنحرفة ، ولم يفتها ذكر بعض المواقف والصور الصحيحة من بعض المحافظين من النصارى على النهج الصحيح رغم ندرتها .

وقد قسمت الباحثة كتابها إلى أبواب ثلاثة : ذكرت في الأول منه الأناجيل وإثبات الشيخ ابن تيمية لتحريفها ، وبينت أن الإنجيل الذي نزل على عيسى عليه السلام غير موجود ، وأن الأناجيل الموجودة مليئة بالأباطيل والتناقضات ، مع ذكر أمثلة على ذلك . ثم ذكرت في الباب الثاني العقائد النصرانية التي تناولها الشيخ ابن تيمية ـ مثل الحلول والاتحاد والتثليث وبنوّة المسيح لله تعالى وألوهيته عندهم والصلب والفداء وغيرها ـ فذكرت أصل كل عقيدة من تلك العقائد النصرانية في كتبهم الصحيحة ، ومتى بدأ الانحراف فيها ، وكيف تطور ؟ ، وماهي حجج النصارى في تلك العقيدة الباطلة ؟ ، ثم ردّت على تلك الحجج وأبطلتها ، ثم ذكرت موقف ابن تيمية من تلك العقيدة وكيفية ابطاله لها ، معقبة على كلّ تلك الأمور بما تحصّل لديها من فوائد وأخبار وأدله .

ثم ذكرت في الباب الثالث العبادات والشرائع النصرانية ، وبنفس الأسلوب السابق ، وبينت إبطال ابن تيمية لها وردّه عليها .

وقد ذكرت كل تلك الأمور السابقة في فصول متعددة تحت تلك الأبواب . وختمت بحثها بنتائج ذكرت فيها مدى الانحراف الذي وقع في الديانة النصرانية وفي شرائعها ، وأنها ليست هي الديانة المنزلة من عند الله تعالى .

وقد استعانت في بحثها بجملة من المراجع في مختلف الفنون ، إضافة إلى كتب النصارى وأناجيلهم.

اسم الكتاب : ابن حزم وموقفه من الإلهيّات عرض ونقد .

المؤلف : د. أحمد بن ناصر الحمد .

تخصص الكتاب : العقيدة الإسلامية .

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٦٢٢ ، تاريخ الطباعة : ١٤٠٦هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب هو دراسة لآراء الإمام ابن حزم الظاهري في الإلهيات ، وقد تتبع المؤلف آراء ابن حزم من كتابه « الفِصَل في الملل والنحل » ، وكتابه « المحلّى»، وكتابه « الأصول والفروع » ، ثم صنف تلك الآراء على الموضوعات ، ثم ناقش كلّ رأي . فيذكر من قال بذلك القول غير ابن حزم ، ثم يبدأ بمناقشته ونقده . فإذا وجده صواباً ذكر مايؤيده من الأدلة لإثباته وترجيحه ، وإن اجتمع في مذهب ابن حزم صواب وخطأ بيّن ذلك ، وإن كان الصواب خلاف ماذهب إليه بيّن الصواب بأدلته ، ويردّ على ماقد يرد عليه من اعتراضات فيما اختاره ، كما يردّ على الشبه التي منعت ابن حزم من القول بالمذهب الصحيح .

وقد قسم المصنّف كتابه إلى مقدمة وبابين وخاتمة ، كتب في الباب الأول نبذة من حياة ابن حزم وعصره ، ومكانته العلمية وشيوخه وتلاميذه ومصنفّاته .

وفي الباب الثاني قسم عمله إلى فصول : في الإلهيّات وتعريفها ، ووجود الله تعالى ، ووحدانيته تعالى ، والتنزيهات ، والصفات (الحياة ، العلم ، القدرة ، والقوّة ، الإرادة ، الكلام ، السمع ، البصر والقِدَم ..) ألخ .

كما كتب عن أفعال الله تعالى كالقضاء والقدر وخلق أفعال العباد ، والهداية والإضلال ... وغيرها .

وقد استعان المؤلف في مناقشاته وترجيحاته لإثبات الصواب بما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية وأقوال السلف وآرائهم .

وختم كتابه بخاتمة ذكر فيها النتائج التي توصّل إليها في منهج ابن حزم في الإلهيات وذكر ماوافق فيها ابن حزم أهل السنة والجماعة وماخالفهم فيه ، أو ماوافق فيه غيرهم كالمعتزلة وغيرهم ، ثم ذكر فهارس فنّية متعددة .

اسم الكتاب : موقف الإسلام من نظرية ماركس للتفسير المادي للتاريخ .

المؤلف : أحمد العوايشة .

تخصص الكتاب : (العقيدة) الفكر الإسلامي .

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٦٣٦ ، تاريخ الطباعة: ١٤٠٢هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب يتحدث عن أفكار المذهب الشيوعي الماركسي وخاصّة نظرية ماركس للتفسير المادي للتاريخ .

وقد كتب المؤلف عن نظرية ماركس للتفسير المادي للتاريخ أصلها، ومنشأها (من بداية انحراف النصرانية ومظاهره ومظاهر اضطهاد النصارى ، وأثر الحضارة الرومانية المادية عليها) ، والصلة بينها وبين المادية الجدلية ، وماهو تعريف المادة عند الماديين وقوانينها ، وأثر نظرية (دارون) عليها ، وماهو تقسيم الماديين للمراحل الإجتماعية في التاريخ البشري وهي (الشيوعية البدائية والرق والإقطاع والرأسمالية والإشتراكية الممهدة للشيوعية) وبداية ظهور الإشتراكية وروّادها ، وذكر موقف الشيوعيين من الدين والأخلاق والأفراد البارزين والأسرة وغيرها .

ثم ناقش المؤلف هذه النظرية في جميع مسائلها في ادعائهم أزليتها ، والمغالطة المفتعلة في إثبات أسبقية المادة في الوجود على الفكر ، وناقشهم في قوانينها ، وهي الترابط والحركة والتطور والتناقض ، وتعرض لسلوك الإنسان وسلوك المادة ، وناقش أثر نظرية دارون على هذه النظرية بالأدلة العلمية ، وناقش تطوّر القوى المنتجة وأدوات الإنتاج والشيوعية البدائية والرق وصراع الطبقات ، ومرحلة الإقطاع والرأسمالية، وبيّن موقف الإسلام من كلّ ذلك .

كما ناقش وانتقد العامل الاقتصادي والحتميّات ، وتعرّض لنزعة الملكية الفردية وفكرة زوال الدولة ، وتنبؤات ماركس والأدلة التي تكذّبها . وناقش موقف التفسير المادي من الدين ، وأسباب محاربة الشيوعية للدين ، وناقش ادعاءاتها في الدين بأنه مخترع مخدّر يشوّه نظرة الإنسان إلى العالم وغير ذلك . وناقش موقف التفسير المادي من الأخلاق ، وماهي الأخلاق في الإسلام وأساسها وصلتها بالدين . ثم ناقش موقف الشيوعيين من الشخصيات البارزة في المجتمع وصلة الفرد بالمجتمع ، وموقف الشيوعيين من الأسرة ، وبيّن حالة المرأة الأوروبية في الشرق والغرب ، ووضع المرأة في الإسلام .

ثم كتب عن التصوّر الإسلامي الصحيح للألوهية ، وسنن الله الثابتة في الكون ، وتفسير تاريخ الأمم بمقتضى التصوّر الإسلامي ، ومفهوم الحضارة في الإسلام ، مدعّماً كلّ ذلك بالأدلة القويّة من القرآن الكريم والسنة المطهّرة وأقوال الأئمة والمتخصصين في هذا المجال .

وقد رجع المؤلف إلى عدد كبير من المصادر الشرعية في التفسير والحديث والفقه وغيرها من العلوم الشرعية والعربية والتاريخية ، وكذا مراجع في الفكر الإسلامي والشيوعي والنصراني وغيرها .

الفقه
وأصولـــــــــه

اسم الكتاب : التمهيد في أصول الفقه .

المؤلف : محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي (٤٣٢ـ ٥١٠ هـ).

تخصص الكتاب : أصول فقه حنبلي .

المحقق : د. مفيد محمد أبو عمشه ، د . محمد علي بن إبراهيم .

عدد الأجزاء : ٤ ، عدد الصفحات : ١٨٦٢ ، تاريخ الطباعة: ١٤٠٦هـ

موضوع الكتاب :

هذا كتاب في أصول الفقه على المذهب الحنبلي ، وهو الكتاب الثاني في المرتبة عند الحنابلة بعد كتاب « العدة » لأبي يعلى ، ويعتبر هذا الكتاب من أوائل الكتب التي وصلت إلينا من أصول الحنابلة ، ولذلك اهتم به المصنفون في المذهب ، واعتمدوا عليه ونقلوا عنه ، ولايكاد يوجد كتاب من كتب الحنابلة بعد الكلوذاني إلا استفاد من آرائه ، ومنهم ابن قدامة في « روضة الناظر » ، وابن النجار في شرح « الكوكب المنير» وغيرهم، وقد اشتمل الكتاب على جميع الموضوعات الأصولية .

ومن مميزات هذا الكتاب أن فيه روحاً استقلالية للمؤلف ، إذ أنه يذكر الآراء ويرجّح بينها ويدلّل عليها ويناقش الأدلّة ، وينتهي في كلّ مسألة إلى رأي يختاره ، ويدعمه بالدليل ، ويكون غالباً الرأي الأول هو المرجّح عنده ، ويتضح أنه كان مهتماً باختيارات شيخه أبي يعلي كثيراً في كتابه ، ومما يمتاز به سهولة العبارة وغزارة الأدلة وإنصافه لمخالفيه ، إذ يذكر آراء خصمه وأدلته واعتراضاته وأجوبته بنزاهة، ثم يذكر الردّ عليه ، داعماً رأيه بأدلة وحجج .

ويظهر من مقارنة كتاب التمهيد بكتاب « العدة » لشيخه أبي يعلي أن هناك تشابهاً كبيراً في المنهج والطريقة وفي المسائل التي تم عرضها ومناقشتها وإن اختلف الكلوذاني مع شيخه في تسع عشرة مسألة .

وقد بدأ المصنف كتابه بمجموعة من المصطلحات الأصولية والمنطقية والألفاظ اللغوية كمفتاح للكتاب ، وقد استعان المصنف بكثير من المصادر التي سبقته وورد ذكر تسعة منها كثيراً في هذا الكتاب .

وقد قام المحققان بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً وقدّماه كرسالة علمية لنيل درجة علمية ، واعتمدا على ثلاث نسخ خطية للكتاب . وقد قدما دراسة عن المؤلف وعصره من الناحية السياسية والعلمية (الفقهية والأصولية) ، وحالة المذهب الحنبلي في هذا العصر ، وذكرا بأن هذا العصر كان عصر ازدهار أصول الفقه . ثم تحدثا عن المؤلف وسيرته وحياته العلمية والاجتماعية وتلاميذه وشيوخه ومصنفاته ، ثم قدما دراسة عن الكتاب ومنهجه وطريقته وأهميته ، وفي آخر الكتاب وضعا فهارس فنيّة متنوّعة تسهيلاً للطالب وأهل العلم ليصل إلى مايريده بيسر وسهوله .

اسم الكتاب : المغني في أصول الفقه .

المؤلف : الإمام جلال الدين أبو محمد عمر بن محمد بن عمر الخبازي (٦٢٩ـ٦٩١هـ) .

تخصص الكتاب : أصول فقه حنفي .

المحقق : د. محمد مظهر بقا .

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٤٨٦ ، تاريخ الطباعة: ١٤٠٣هـ

موضوع الكتاب :

هذا كتاب في أصول الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة ، وهو كتاب ذو قيمة علمية عالية ، وذلك لرصانة عباراته ، ومتانة نكته ، ولطافة إشاراته ، يحتوي على المقاصد الكليّة ، وينطوي على الشواهد الجزئية ، ويشتمل على خلاصة أصول « شمس الأئمة » ، وزبدة أصول « فخر الإسلام » ، هذا كما ذكره بعض العلماء . إلا أنه مع ذلك في حاجة إلى شرح كثير من عباراته ، وتوضيح كثير مما استُغْلِق من معانيه ومراميه ، وقد قام بذلك كثير من فحول العلماء .

ولم يبدأ المؤلف كتابه بخطبة بل شرع مباشرة في ذكر المسائل ، وقد تحدث فيه عن مجمل المسائل الأصولية كالأمر والنهي ووجوه النظم ووجوه البيان والحجج الشرعية والبيان والإجماع وغير ذلك من المسائل الكثيرة .

وقد قام المحقق بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً معتمداً على ست نسخ خطية ، واجتهد في ضبط النص وتصحيحه وتوثيقه ، وعلّق على كثير من المسائل التي تحتاج إلى تعليق وتفصيل ، وخرج الأحاديث والآثار ، وعزا الآيات القرآنية ، وترجم للأعلام ، واختار من حواشي النسخة الخطية مايعين على فهم نص الكتاب، وأثبته في الهامش ، وختم عمله بفهارس فنية قيمة .

اسم الكتاب : نهاية الوصول إلى علم الأصول المعروف ببديع النظام الجامع بين كتاب البزدوي والأحكام

المؤلف : أحمد بن علي بن تغلب بن الساعاتي (٦٥١ ــ ٦٩٤ هـ)

المدرس للحنفيه بالمستنصرية

تخصص الكتاب : أصول الفقه (الجامع بين طريقتي الأحناف والشافعية)

المحقق : د / سعد بن غرير بن مهدي السلمي

عدد الأجزاء : ٢ ، عدد الصفحات : ٨١٤ ، تاريخ الطباعة: ١٤١٨هـ

موضوع الكتاب :

هذا كتاب في أصول الفقه له أهمية خاصة لأنه يجمع بين طريقتين في أصول الفقه ، طريقة المذاهب الثلاثة المالكية والشافعية والحنابلة وطريقة المذهب الحنفي . فجمع بين مدرستين كبيرتين لأصول الفقه ، مدرسة الشافعية ومدرسة الحنفية ، أو مدرسة المتكلمين ومدرسة الحنفية ، حيث جمع بين (كتاب البزدوي الحنفي وكتاب الإحكام في أصول الأحكام للآمدي الشافعي) وغيرهما .

وحيث إن مؤلف الكتاب حنفي المذهب فمن الطبيعي أن يميل إلى مذهب أئمته ، وقد اعتمده وجعله أصل الباب .

وقد اتبع المصنف طريقة الجدل في النقاش ، وكان يميل إلى الاستدلالات العقلية المنطقية ، وهو مُصَنَّف لطيفٌ مثالٌ للمختصرات قلّ أن تجد له نظيراً .

والكتاب مرتب على أربع قواعد ، الأولى في المباديء « الكلامية واللغوية والفقهية » ، فعرف الدليل والنظر والعلم والامارة والظن .. وغيرها ، وذكر الاختلاف في تعريف كل واحدة من هذه الأحكام العقلية ، وتكلم في المباديء

اللغوية على مبدأ اللغات وأنواع الكلام الموضوع لمعنى وابتداء وضعه وطريقة معرفته ... وغير ذلك. ثم ذكر في المباديء الفقهية الحكم الشرعي . وذكر أنه يستلزم حاكماً ومحكوماً فيه ومحكوماً عليه ... وغير ذلك

وأما الثانية فذكر فيها الأدلة السمعية (الكتاب والسنة والإجماع والقياس)، فذكر أقسامها وأحكامها وتعريفاتها وغير ذلك .

وأما الثالثة ففي أحكام الاجتهاد والمفتي والمستفتي ومايتبعه وقواعده وعرج على التقليد ومايتعلق به .

والرابعة في الترجيحات وأنها تكون بعد التعارض ، ولا تعارض في الحقيقة في حجج الشرع .

وقد تكلّم في كل قاعدة بإسهاب ، وذكر أمثلة كثيرة من فروع الحنفية لكلّ مايورده ، ويذكر الخلاف ويجادل ويستعمل الألفاظ المنطقية كثيراً .

وقد قام المحقق بتحقيق الكتاب معتمداً على أربع نسخ خطية انتقاها من (١٩) نسخة وقف عليها (وهي رسالته لنيل درجة الدكتوراه) ، وقد اجتهد في ضبط نصوص الكتاب وتوثيقها ، وخرج الأحاديث والآثار وترجم للأعلام وشرح مايحتاج إلى شرح ، وعلق على كثير من المسائل التي تحتاج إلى تعليق وبيان ، وختم عمله بفهارس فنية .

اسم الكتاب : قواعد الأصول ومعاقد الفصول مختصر تحقيق الأمل في علمي الأصول والجدل.

المؤلف : صفي الدين عبد المؤمن بن كمال الدين عبد الحق البغدادي (٦٥٨ ـ ٧٣٩)

تخصص الكتاب : أصول الفقه (علم الأصول والجدل)

المحقق : د . علي عباس الحكمي .

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ١٢٣ ، تاريخ الطباعة : ١٤٠٩هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب من مختصرات أصول الفقه في مذهب السادة الحنابلة ، ومؤلفه كان بارعاً في عدة فنون من العلوم الشرعية ، وقد ألّف في الأصول كتاباً كبيراً سماه « تحقيق الأمل في علمي الأصول والجدل » ، فلما رأى تقاصر الهمم عمد إليه واختصره وحذف الأدلة منه وسماه بـ « قواعد الأصول ومعاقد الفصول » وهو هذا الكتاب .

وقد جاء الكتاب واضح العبارة سهل الأسلوب متناسق الترتيب ، وجعله - كما يقول - مجرداً من الدلائل ، من غير إخلال بشيء من المسائل . والكتاب مع صغر حجمه يعتبر من أنفس الكتب المؤلفة في أصول الحنابلة ، فقد أشاد به ابن بدران حيث قال فيه إنه من أنفع ماألف في المختصرات في الأصول عند الحنابلة . وقد تحدث في مسائل عدة كالحكم ولوازمه وأقسامه ، والواجب والمندوب والمستحب والسنة والنفل والمحظور والمكروه والعلة والحقيقة والمجاز وغير ذلك من المسائل الأصولية .

وقد قام المحقق بتحقيق الكتاب معتمداً على نسخة خطية وحيدة وثلاث نسخ مطبوعة ، وقد اجتهد في تصحيح النص وضبطه مع مراعاة الاختصار في التعليقات حتى لايفوت الغرض الذي أراده المؤلف من اختصار هذا الكتاب ، كما خرج أحاديث الكتاب وعزا الآيات القرآنية وعرّف بالمصطلحات العلمية ، وعلّق على كثير من المسائل ، وختمها بفهارس فنية .

اسم الكتاب : إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل

المؤلف : عبد الرحيم بن عبد الله بن محمد الزريراني الحنبلي ت (٧٤١)هـ

تخصص الكتاب : أصول فقه حنبلي

المحقق : د . عمر بن محمد بن عبد الله السبيل

عدد الأجزاء : ٢ ، عدد الصفحات : ٨٦١ ، تاريخ الطباعة : ١٤١٤ هـ

موضوع الكتاب :

هذا كتاب في علم الفروق الفقهية ، وهو :« علم يعرف به حقائق الفقه ومداركه وأسراره ومآخذه وحكمه ومقاصده ، ويهتم هذا العلم ببيان الفرق بين مسألتين فقهيتين متشابهتين ظاهراً مختلفتين حكماً »، : مثال : « أكل لحم الجزور ينقض الوضوء دون لحم الغنم » ، والفرق : ماروى جابر أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ : « أتوضأ من لحوم الغنم ؟ ، قال : إن شئت فتوضأ وإن شئت فلا تتوضأ ، قال : أتوضأ من لحوم الإبل؟ ، قال : نعم توضأ منها) .

ومؤلف هذا الكتاب حنبلي المذهب ، وقد امتاز الكتاب بحسن عرضه لمادته العلمية ، وإيضاحه لها بأسلوب علمي رصين ، وإعتناء بالأدلة النقلية ، وأمانة علمية متميزة . وقد اشتمل الكتاب على جل أبواب الفقه ، وبلغت الفروق فيه (٨٢٥) فرقاً ، فهو من أوسع كتب الفروق . وهو تنقيح لكتاب الفروق للسامري وتهذيب له ، وفيه تقويم لبعض الملاحظات عليه - وإن كان قد فاته التنبيه على بعضها - ، وقد زاد المصنّف عليه نكتاً وفوائد ، وعزا أحاديثه وآثاره . وقد رتب المصنف كتابه على أبواب الفقه المعهودة - إلا أنه يُخلُّ بترتيب المسائل أحياناً - ، ويحتوي كل باب على فصول ، ويحتوي كل فصل على مسألتين متشابهتين في الظاهر ويكونا من باب واحد غالباً .

وقد أورد المصنف في كتابه كثيراً من اختيارات بعض كبار فقهاء المذهب الحنبلي في بعض المسائل ، وكان لوالده فضل كبير في كثير مما تعقبه على السامري (صاحب الأصل الذي اختصر منه هذا الكتاب) ، وكان يحرص على الاستدلال بالأدلة النقلية - وخصوصاً الأحاديث النبوية - ويبيّن مخرجها .

وقد اعتمد المؤلف على كثير من المصادر التي سبقته في فنون مختلفة ، وقد ورد ذكر (٢٩) مرجعاً منها في كتابه هذا .

وقد قام المحقق - رحمه الله - بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً معتمداً على نسخة وحيدة للكتاب ، وعلى ثلاث نسخ لأصل كتاب السامري ، وقد عرّف علم الفروق الفقهية وتحدث عن نشأته ، وضرب أمثلة عليه من الكتاب والسنة ، وذكر بعض المصنفات فيه ، ثم كتب ترجمة عن مؤلف الكتاب وبيّن بعضاً من سيرته ، وكذلك سيرة صاحب الأصل (محمد بن عبد الله بن حسين السامري) .

كما اجتهد في توثيق النص وتصحيحه ، وعزا الآيات القرآنية ، وخرّج الأحاديث والآثار ، وعرّف بالأعلام ، وعلّق على بعض المسائل ، وختم كتابه بفهارس فنية .

اسم الكتاب : بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب) .

المؤلف : شمس الدين أبو الثناء محمود بن عبد الرحمن أحمد الأصفهاني، ت ٧٤٩ هـ

تخصص الكتاب : أصول فقه شافعي

المحقق : د . محمد مظهر بقا

عدد الأجزاء : ٣ ، عدد الصفحات : ١٨٨٣ ، تاريخ الطباعة : ١٤٠٦هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب هو أحد الشروح المهمّة لكتاب « مختصر المنتهى » لابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي الدويني الأصل ، الإسنائي ، أبي عمرو في أصول الفقه ، وهو واحد من الشروح السبعة التي هي أحسن شروحه، والمشهورة بـ « السبع السيارة » ، وقد شرحه الأصفهاني هذا شرحاً بيّن فيه حقائقه ، ووضّح دقائقه ، وذلّل من اللفظ صعابه ، وكشف عن وجه المعاني نقابه ، مقتصداً غير مختصرٍ اختصاراً يؤدي إلى الإخلال ، ولا مطنباً إطناباً يفضي إلى الإملال ، ساعياً في حلّ مشكلاته ، وفتح معضلاته ، وتقرير معاقده وتحرير قواعده ، ودفع الشبهات الواردة على مقاصده ، كما ذكر ذلك هو في مقدمته .

وقد وفّى المصنف بما وعد فشرح ماورد من غريب الألفاظ ، وبيّن ما استغلق من معانيه بعبارة سهلة سلسة ، وعرّف بالاصطلاحات العلمية التي تصادفه - مع كثرتها - . وقد تقيّد المصنف بشرح نص الكتاب ، ولم يَحُدْ عنه إلى سرد آراء الأصوليين أو بيان مواضع الأحاديث أو غير ذلك .

وقد لوحظ أن المصنف مولع بالتحليل المنطقي للمسائل والدلائل ، وقد اجتهد المصنف في توضيح عبارة ابن الحاجب ، فإذا كانت تحتمل عدة

احتمالات بيّنها ، وإذا كانت العبارة قاصرة أو كان في المسألة خلاف نبّه على ذلك ، كما أنه عقّب على كثير ممن سبقه من الشرّاح أو أصحاب المذاهب الأخرى . وكان يورد على المسألة اعتراضات غير مذكورة ولا معروفة فيجيب عليها ، حتى يوفي المسألة حقها . وإذا لم يتضح له مراد المصنف اعترف بقصور فهمه تواضعاً وأدباً .

وقد بدأ المصنف كتابه بتعريف لفظ « أصول الفقه » وبيّن حده ، ثم تحدث عن المبادىء الكلامية (المنطقية) ، فذكر الدليل والنظر والعلم والبرهان سواء كان اقترانياً أو استثنائياً . ثم ذكر أقسام القضايا العقلية إلى مشاهدات باطنة وبدهيات (الأوليات) ومحسوسات وتجريبيات ومتواترات ونظريات ، وذكر عليها أمثلة عدة . ثم ذكر القياس وقسمه إلى اقتراني واستثنائي وعرّفهما ومثّل لهما . ثم شرع في بيان المبادىء اللغوية فعرف المشترك اللفظي ، وذكر نماذج لوروده في القرآن . ثم ذكر المترادف وأمثلته ، ثم تحدث عن الحقيقة والمجاز وفرّق بين الحقيقة اللغوية والعرفية والشرعية . ثم أوجز القول في المعرّب في القرآن الكريم وذكر نماذج لوروده في القرآن مثل قوله « مشكاة كلمة هنديه واستبرق فارسية ولهو يمنيه وقسطاس رومية » ، ثم شرع في ذكر الأحكام الشرعية الخمسة (الواجب والمندوب والمباح والمكروه والمحرم) ، ومهّد لها بمقدمة عن الحسن والقبح ، وذكر قول المعتزلة ومذهب أهل السنة وذكر القول الوسط لأهل السنة فيه . ثم تحدث عن الأدلة الشرعية وهي (آيات الأحكام وأحاديث الأحكام) ، ثم تكلم عن الإجماع وذكر دلائل حجيّته وأنواعه ، ثم تحدث عن عصمة الأنبياء في الشرعيات والعاديات وأقوال العلماء فيها ، ثم ذكر بالتفصيل حكم حصول العلم بخبر الواحد وتفريعاته، ثم ذكر المرسل وأحكامه .

ثم ذكر الأمر وعرّفه وذكر حدّه ومسائله ، ثم عرّف النهي وذكر مسائله ، ثم ذكر التخصيص ثم المطلق والمقيد ثم المجمل ثم البيان والمبين ثم الظاهر والمؤول ثم المنطوق والمفهوم وذكر مسائلها جميعاً .

ثم تحدث عن القياس - في الجزء الثالث - فعرّفه وذكر حدّه وأركانه ومسائله ، وذكر عشرات الأنواع له ، ثم عرّف الترجيح وذكر مسائله ، ثم ذكر التعارض وأنواعه ونماذج لذلك .

وقد قام المحقق بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً على خمس نسخ خطية ، واجتهد في ضبط نصوص الكتاب وتصحيحها ، وعزا الآيات القرآنية ، وخرج الأحاديث والآثار والأبيات الشعرية وغيرها من الأقوال ، وترجم للأعلام ، وعلّق على كثير من المسائل ، وكتب في مقدمة الكتاب ترجمة عن المؤلف ودراسة عن الكتاب وأهميته ، ووضع في آخر الكتاب فهارس فنية متنوعة .

اسم الكتاب : القواعد

المؤلف : أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقّري . ت ٧٥٨ هـ

تخصص الكتاب : أصول فقه (القواعد الفقهية)

المحقق : أحمد بن عبد الله بن حميد

عدد الأجزاء : ٢ ، عدد الصفحات : ٦٢٦ ، تاريخ الطباعة : ١٤٠٩هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب هو أحد مصادر أصول الفقه والقواعد الفقهية ، ذكر فيه مؤلفه (١٢٠٠) قاعدة - ذكر ذلك في مقدمته - ، ويبتديء كل قاعدة بقوله « قاعدة »

مثال : قاعدة : انتقال الماء عندهما - أي عند مالك والشافعي - بزوال سِمَة إطلاقه ، فينتقل بالتغيّر ولو قَلّ على الأصح إلا بدليل كالقرار ، والتولُّد ، والجوار .

وعنده بزوال سِمَة رِقَّتِه ولطافته الموجب لتجديد اسم آخر له إلا بدليل ، كنبيذ التمر في السفر ، والعَدَم - (٢١٨/١) .

وقد يدمج قاعدتين في قاعدة واحدة ، ويُورِد المصنف القواعد الكلّية والخلافية ، ذاكرا مذاهب الفقهاء في كلّ ذلك . وقد رتب مادة كتابه حسب أبواب الفقه ، ويستدل لكل قاعدة من القرآن الكريم والسنة المطهرة .

ويتميز المؤلف بأسلوب الدقة والاختصار ، ومحاولة أداء المعاني الكثيرة في عبارة مقتضبة . وقد استعان في كتابه بعدد من المصادر التي سبقته في هذا المجال، وقد ورد ذكر عشرين كتاباً منها في كتابه هذا .

ومما يمتاز به هذا الكتاب عدم التعصب لرأي أو مذهب معيّن ، وظهور الروح الإصلاحية في كتابه ، كما أنه شارك في تأسيس كثير من القواعد الجديدة.

وقد قام المحقق بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً معتمداً على ثلاث نسخ خطية، وقد يستعين باثنتين أخريين إذا احتاجت العبارة إلى ذلك .

وقد اجتهد المحقق في توثيق نصوص الكتاب وتصحيحها ، وتوضيح عباراته وشرح غريبه ، وعزا الآيات القرآنية وخرج الأحاديث والآثار وغيرها من الأقوال ، ووثق جميع النصوص والأقوال ، وقدم في بداية عمله دراسة وافية عن المؤلف وسيرته ، ومكانته العلمية ومؤلفاته ، ثم ذكر دراسة عن الكتاب ومنهجه ومصادره ، واهتمام العلماء به ، وعقد فصلاً في علم القواعد الفقهية ذكر فيه كثيراً من الأمور المطلوبة عن القاعدة الفقهية وتعريفها وأقسامها وأهميتها ، ومناهج المؤلفين فيها ، وختمه بفهارس فنية عديدة ، وقدم عمله كرسالة علمية لنيل درجة علمية بالجامعة .

اسم الكتاب : الاستغناء في الفرق والاستثناء

المؤلف : بدر الدين محمد بن أبي بكر بن سليمان البكري ، المصري ، الشافعي .

تخصص الكتاب : أصول فقه شافعي

المحقق : د . سعود بن مسعد بن مساعد الثبيتي

عدد الأجزاء: ٢ ، عدد الصفحات : ٦٩٨ ، تاريخ الطباعة : ١٤٠٨هـ

موضوع الكتاب :

هذا كتاب في القواعد الفقهية على مذهب الإمام الشافعي في مجمله ، وقد ذكر فيه مؤلفه ستمائة قاعدة فقهية ، وامتاز الكتاب بحسن ترتيبه ، حيث إنه سار على ترتيب أبواب الفقه المعروف ، مبتدئاً بالتعريف اللغوي والإصطلاحي لموضوع الباب ، وذكر بعض الأركان والشروط ، وعرّف ببعض الأماكن والأعلام ، وضبط كثيراً من الألفاظ والأسماء وبيّن كثيراً من المقدّرات (الموزونات والمكاييل والمزروعات) ، وذكر ستمائة قاعدة فقهية كلية ، إضافة إلى بعض القواعد الأصولية والفقهية ، وقد ذكر استثناءات على مايخرج على كلّ قاعدة من التي ذكرها في كتابه ، وقد استشهد بكثير من أدلة الكتاب والسنة ، وحفظ لنا في كتابه نصوصاً فقهية من كتب قد فقدت ، ونقل لنا كثيراً من الخلاف في المذاهب أقواله وطرقه ، كما يذكر الفروق بين المسائل المتشابهة التي تعترضه بأسلوب السؤال والجواب ، متصوراً أسئلة تلقى عليه ، وقد تصل الفروق التي ذكرها في بعض المسائل إلى ثلاثة أو ستة أحياناً في المسألة ، إلا أنه لم يُوف بما وضع الكتاب له من إغنائه بالفروق .

أما الاستثناءات فإنه يستفيض فيها ، فقد يكون المستثنى متفقاً عليه ، وقد يكون تفريعاً على الراجح أو على المرجوح ، بل قد يكون تفريعاً على قول

شاذ أو غريب أو رأي عالم غير مشهور في كتاب مفقود . وبهذا يعتبر الكتاب من أهم كتب أقوال الشافعي ، وأوجه الأصحاب وطرقهم ، والأقوال الغريبة والشاذة في المذهب .

وفي أثناء الكتاب نجده كثيراً ماينصّ على أن هذا من أقوال الشافعي ، أو نصّ عليه مبيناً إن كان قديماً أو جديداً ، ويبيّن أحياناً الكتاب الذي أخذ منه المسألة كالأم أو الإملاء أو غيرها . وإذا بيّن الحكم في مسألة ذكر هل هو وجه للأصحاب أم طريق مع بيان درجة الخلاف في الغالب ، حتى الأقوال الضعيفة في المذهب والشاذة والغريبة يذكرها مبيّناً ذلك ، وقد يشير إلى غير مذهب الشافعية أحياناً ، فالكتاب زاخر بجملة من الفنون مرتب ترتيباً حسناً ، ومنظم تنظيماً بديعاً .

وقد اجتهد المحقق في تحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً معتمداً على أربع نسخ خطية ، وعمل دراسة مستفيضة عن المؤلف والكتاب ، وذكر ماطبع من كتب في القواعد الكلية والاستثناءات والفروق ، وعدّه المحقق الكتاب الثاني في الأهمية ، أي بعد قواعد المِقّري ، وشرح غريب الألفاظ والمصطلحات الفقهية ، وخرج الأحاديث والآثار وأقوال الفقهاء من كتب الأصول ، وترجم للرجال ، وذيل الكتاب بفهارس فنية نافعة .

اسم الكتاب : المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل.

المؤلف : عليّ بن محمد بن عليّ بن عباس بن شيبان البَعلي ثم الدمشقي الحنبلي " علاء الدين " أبو الحسن " المعروف بابن اللحّام ".

تخصص الكتاب : أصول فقه حنبلي

المحقق : د. محمد مظهر بقا

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٢٢١ ، تاريخ الطباعة : ١٤٠٠هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب مختصر في أصول الفقه الحنبلي محذوف التعليلات والدلائل أشار فيه المؤلف إلى مواطن الإتفاق ومواطن الخلاف في أكثر مسائله .

وقد عرّف المؤلف أصول الفقه ، وقسم الأحكام الشرعية إلى واجب وفرض وحرام ومندوب ومباح ومكروه ..... ، ثم تحدث عن القرآن ومحكمه ومتشابهه ، ثم ذكر الإجماع ومدى حجيته ، ثم أوجز القول في طرق التحمل وصيغ الأداء ، ثم ذكر الأمر وبيّن تردده بين ستة عشر معنى ، ثم تكلّم عن النهي ، ثم فصّل القول في العام والخاص والمطلق والمجمل والظاهر والنسخ والقياس والاستصحاب والاجتهاد والتقييد .

وقد أحكم المؤلف ترتيب آراء الأصوليين في كلّ مسألة ، وذيّل بعض الآراء بذكر اختياره لرأي ما أو ترجيحه له ، أو باكتفائه بالقول بأن هذا الرأي عليه مآخذ بقوله « « هذا الرأي فيه نظر » ، أي عليه مآخذ .

والكتاب في جملته يتيمز بجودة الترتيب وحسن التصنيف ، وقد اجتهد المحقق في ضبط نصوص الكتاب وتحقيقها واعتمد في ذلك على أربع نسخ خطية ، كما اجتهد في عزو كل نص إلى من قال به من الأصوليين ، وخرّج أحاديث الكتاب وعزا الآيات القرآنية إلى مواضعها ، وعلّق على بعض المسائل العلمية ، وأحسن عرض نصوص الكتاب وترتيبها ، وحلاّه بفهارس فنية نافعة .

اسم الكتاب : شرح الكوكب المنير المسمّى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه.

المؤلف : العلامة الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار. ت (٩٧٢) هـ .

تخصص الكتاب : أصول الفقه

المحققان : د/ محمد الزحيلي و د/ نزيه حماد

عدد الأجزاء : ٤ ، عدد الصفحات : ٢٩٤١ ، تاريخ الطباعة: ١٤٠٠هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب في أصول الفقه ومسائله يشتمل على قواعد علم الأصول بأسلوب سلس رصين لا تعقيد فيه ولاغموض . وقد جمع المصنف مادته من مئات المجلدات والأسفار ، وهو ذاخر بالقواعد والفوائد الأصولية والمسائل والفروع الفقهية واللغوية ، غزير المادة العلمية ، ومذاهب الفقهاء وحججهم ، وكلُّ بحثٍ من بحوثه ينطق بجودة الكتاب وحلاوة أسلوبه . وقد دمج المؤلف متن الكتاب في شرحه، فلولا الأقواس - التي وضعها المحققان - على المتن لما عرف المتن من الشرح، والسبب في ذلك أن صاحب الشرح هو نفسه صاحب المتن ، ولذلك انضم الشرح إلى المتن ، وانسجم وسار على نسق واحد وبروح واحدة، وهذا يدل على تمكن المؤلف في العلم وعلوّ شأنه فيه وبراعته في التصنيف ، وساعده في ذلك تأخُّر عهده حيث أصبحت العلوم ناضجة في عصره ، بالإضافة إلى ماوفقه الله إليه من علم وفهم .

ويذكر المصنف في كتابه المسألة ويبيّن مذاهب الأئمة المجتهدين فيها ، ويذكر السبب والعلة والحجة والدليل بأسلوب رصين .

وقد قام المحققان بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً معتمدَيْن على أربع نسخ خطية ، ونسخة مطبوعة سابقاً كثيرة الخطأ والتصحيفات والتحريفات والسقط أخرجها محمد حامد الفقي ، وقد بذل المحققان جهداً مشكوراً في توثيق نص الكتاب وتصحيحه ، وخرّجا الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب ، وكذا الشواهد الشعرية ، وترجما للأعلام ، وخرّجا النصوص الواردة عن الأئمة والعلماء ، وعلّقا على كثير من المسائل والقضايا ، وشرحا وبيّنا ما يحتاج إلى شرح وبيان وإيضاح، وذيّلا أجزاء الكتاب بفهارس فنية متنوعة ، وزادا في الجزء الرابع الأخير منها فهرساً للقواعد الفقهية ، تسهيلاً لطلاب العلم .

اسم الكتاب : عوارض الأهلية عند الأصوليين

المؤلف : د . حسين خلف الجبوري

تخصص الكتاب : أصول فقه عام

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٥٩٨ ، تاريخ الطباعة: ١٤٠٨هـ

موضوع الكتاب :

يتحدث هذا الكتاب عن العوارض والمعوّقات الخارجة عن إرادة الإنسان ، والتي تعترض سبيله لأداء الأحكام الشرعية المكلّف بها ، فتؤثّر على أهليته ، فيتعذر عليه أداء هذه الأحكام كلّيةً أو جزئية ،. سواء أكانت هذه العوارض والمعوّقات الخارجة عن قدرته من الله عز وجل أم كانت من بني قومه . وقد أراد المؤلف أن يُبيّن حكم المكلّف في حال تعرّضه لأحد هذه العوارض ، وماهي الآثار الشرعية المترتبة عند حدوث مثل تلك العوارض للإنسان .

وقد استعان المؤلف بجملة من المصادر الأصلية في التفسير والحديث والفقه وأصول الفقه واللغة والرجال وغيرها في كتابه هذا .

وقد قسم بحثه إلى تمهيد وثلاثة أبواب ، فتناول في التمهيد مايتعلق بالحكم التكليفي من جهة تعريفه وأقسامه الذاتية ، وكتب عن الحقوق سواء أكانت حقوقاً لله عز وجل أم للعباد ، أم مشتركة بينهما ، ورجع في ذلك لكتب التفسير والحديث واللغة والأصول وغيرها .

ثم ذكر في الباب الأول بيان الأهلية ومايتعلق بها من أمور ، فذكر تعريفها وأقسامها وأوجه الارتباط بين أهلية الوجوب والأداء ، ثم تحدث عن عوارض الأهلية وذكر المراد من العارض ، وأقسام العوارض السماوية منها والمكتسبة .

ثم ذكر في الباب الثاني العوارض السماوية ، فذكر الصغر والجنون والعته والنسيان والغفلة والنوم والإغماء والرق والحيض والنفاس والمرض والموت.

ثم ذكر في الباب الثالث العوارض المكتسبة ، فذكر الجهل والسكر والهزل والخطأ والسفه والسفر والإكراه . ثم بيّن الأحكام الشرعية لتصرفات الإنسان كلّما عرض له عارض من تلك العوارض .

وقد قسم الباحث كل فصل من فصول الكتاب إلى مباحث ، وذكر تحت كل مبحث مايتعلق به ، ونظر في جمع كبير من المصادر ، واجتهد في توضيح المسائل ومناقشة آراء العلماء في المسألة وبيان الراجح فيها . وختم كتابه بفهارس عديدة.

اسم الكتاب : رفع الحرج في الشريعة الإسلامية (ضوابطه وتطبيقاته).

المؤلف : د . صالح بن عبد الله بن حميد

تخصص الكتاب : أصول فقه عام

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٣٨٨ ، تاريخ الطباعة:١٤٠٣هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب درس فيه مؤلفه مسألة « رفع الحرج في الشريعة الإسلامية » ، وهو إزالة مايؤدي بالمسلم من الدين إلى مشقة زائدة في البدن أو النفس أو المال ، حالاً أو مآلاً ، وذلك برفع الإثم عند الفعل أو بارتفاع الطلب للفعل ، بشرط ألا يكون هذا الأمر معارضاً لما هو أشد منه مما يتعلق بحقوق الله والمصالح العامة .

وقد ذكر المصنف أن رفع الحرج في الشريعة الإسلامية يعتبر من أخص مميزاتها ، وأراد أن يبيّن ببحثه هذا بأن الإسلام دين توسّط واعتدال ، لا إفراط فيه ولا تفريط ، فلا يجوز أن تنقلب الوسائل غايات أو أن تتغلب الوسائل على الغايات ، رغبة منه في مسايرة ماوصل إليه العصر الحديث من دقة وتنظيم وشمول ، ولبيان أن الإسلام دين شامل لكل متطلبات العصر ، وصالح لكل زمان ومكان . وقد اجتهد المصنف في تحديد قواعد وحدود هذه المسألة بناء على مناهج الفقهاء والعلماء السابقين . ونظر في كتب التفسير والحديث وشروحها ، وكتب أصول الفقه والفروع في موضوع عوارض الأهلية ومباحث الرخصة ، وأخبار الآحاد والقياس والاستحسان ، ونظر في كتابي « الأشباه والنظائر » للسيوطي و «الأشباه والنظائر » لابن نجيم ، واستفاد كثيراً من كتاب « الموافقات » للشاطبي .

وقد قسم الباحث بحثه إلى أربعة أبواب ، وكل باب إلى فصول . . وذكر في الباب الأول تعريف الحرج وأدلة رفع الحرج من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة ومن بعدهم ، ثم ذكر في الباب الثاني مظاهر التخفيف وأنواعه ، سواء كان في الأحكام الأصلية أو الأحكام الطارئة .

ثم ذكر في الباب الثالث أسباب التخفيف ، فذكر الحاجات العامّة والخاصة لذلك ، ومنها (السفر والمرض والنسيان والخطأ والجهل والإكراه وعموم البلوى) ، وفصّل في الكلام عن الإكراه وعموم البلوى .

وفي الباب الرابع تحدث عن أصل رفع الحرج وعلاقته بالأصول الأخرى ، كالنص والقياس والمصلحة المرسلة والعُرف وغيرها . ثم أفرد الكلام عن الإحتياط وبذل فيه جهداً مشكوراً حيث إنه لم يُذكر فيه تفصيل أو تعريف له لدى الأقدمين . ثمن ختم بحثه بارتباط الأجر بالمشقة ، وهل الأجر على قدرها ، وبسط الكلام في ذلك .

وقد أجاد وأفاض في كتابه بأسلوب علمي رصين ، وقدّمه كرسالة علمية لنيل درجة علمية في الجامعة ، والله الموفق .

اسم الكتاب : القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في كتابي الطهارة والصلاة .

المؤلف : ناصر بن عبد الله الميمان

تخصص الكتاب : الأشباه والنظائر (أصول فقه)

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٥١٢ ، تاريخ الطباعة: ١٤١٦هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب من الكتب الجليلة في موضوعه ، وقد قدمه صاحبه كرسالة علمية لنيل درجة علمية في الجامعة ، ولقد أشاد عدد من العلماء بأهمية هذا الفن وبينوا حاجة الفقيه الماسّة إلى الإلمام به وتعلّمه . قال الإمام السيوطي في شأن هذا الفن: إن فن الأشباه والنظائر فن عظيم به يطلع على حقائق الفقه ومداره ومأخذه وأسراره .

وقد سلك المؤلف المنهج المعروف في مثل هذه البحوث ، فعمل أولاً استقراءً عن طريق القراءة لكل ماطبع من مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية في علم الفقه في كتابي الطهارة ، وفي أثناء قراءته دوّن مارآه قاعدة أو ضابطاً فقهياً ، وقد حرص أن يكون جميع شروح القواعد والضوابط التي جمعها من مؤلفات الشيخ من كلامه هو نفسه ما أمكن ، وقد قارن بين ماجمعه من قواعد بما هو موجود في كتب القواعد الفقهية وأئمة هذا الشأن .

وقد قسم المؤلف المادة العلمية إلى أربعة فصول :فذكر في الفصل الأول منها ترجمة لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى (حياته الشخصية وأخلاقه وصفاته ، ثم تحدث عن حياته العلمية وذكر مؤلفاته) .

وأما الفصل الثاني : فكتب فيها عن القاعدة الفقهية عند ابن تيمية ، فعرّف القاعدة والضابط أولاً عند أئمة الفقه ثم تحدث عن الأصول الفقهية التي كان لها أثر واضح في تكوين مفهوم القاعدة عند الشيخ ابن تيمية رحمه الله .

وأما الفصل الثالث : فذكر فيه القواعد التي لا تتعلق بباب أو كتاب معيّن، وخصص هذا الفصل للقواعد العامّة عند الشيخ ، وذكرها حسب الأهمية ثم شرحها .

وفي الفصل الرابع ذكر القواعد والضوابط المتعلقة بباب أو كتاب معّين، وقد قسمها إلى مبحثين ، مبحث في قواعد كتاب الطهارة ، ومبحث في قواعد كتاب الصلاة ، ثم شرح هذه القواعد والضوابط .

وأما الخاتمة فذكر فيها أهم النتائج والاقتراحات التي توصّل إليها ، وختم كتابه بفهارس متنوعة وفيها فهرس للقواعد والضوابط التي يُظَن انفراد شيخ الإسلام بها .

اسم الكتاب : معجم فقه السلف (عترة وصحابة وتابعين).

المؤلف : الشيخ محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني الإدريسي .

تخصص الكتاب : فقه عام

عدد الأجزاء : ٩ ، عدد الصفحات : ٢٥٠٠ ، تاريخ الطباعة: ١٤٠٥هـ

عدد المسائل : ١١٥١

موضوع الكتاب :

يعتبر هذا الكتاب محاولة جديدة من نوعها ، فإن فكرة إصدار معاجم علمية بتدوين مسائل الكتب الإسلامية على حروف الهجاء ، سواء كانت في القراءات أو الحديث أو اللغة أو الأدب أو التراجم وإن كانت قديمة في موضوعها، غير أنه لم يكتب للفقه ومسائله معجم قط إلى العقد التاسع من القرن الماضي .

وفضيلة الشيخ محمد المنتصر الكتاني كاتب هذا المعجم هو أوّل من خاض في هذا المجال وفتح هذا الباب . وأوّل مصنف له في هذا المجال هو معجم فقه ابن حزم الظاهري حين كان أستاذاً للتفسير والفقه المقارن بجامعة دمشق ، وصاغ هذا المعجم برغبة من لجنة الموسوعة وبإشرافها . وأصبح ذلك النموذج الخاص ينتظر أن يلحقه تدوين موسوعة عامة شاملة لفقهاء الإسلام ومذاهبهم وآرائهم الفقهية ، فألّف في هذا الصدد معجم فقه السلف هذا ، وجمع فيه من فقه العترة وفقه الصحابة وفقه الخلفاء الراشدين وفقه أمهات المؤمنين ، وذكر فيه من فقه التابعين وفقه أئمة العواصم الإسلامية وأمصارها المجتهدين .

هذا ولم يتناول المؤلف فيه فقه الأئمة الأربعة ، لأنه أراد في هذا الكتاب جمع مالم يجتمع من الفقه ، وتدوين مالم يدوّن ، ولأن فقه الأئمة الأربعة مجموع

ومدوّن - كما ذكر ذلك في مقدمته - وإن كان يذكر أحياناً بعض آراء هؤلاء الأئمة الأربعة لمقارنتها بالآراء الفقهية التي ذكرها في الباب والتي هي أساس الكتاب .

وكتاب معجم فقه السلف هذا قد جمع مسائله ومحتواه المؤلف من مراجع ومصادر عدّة منها : الكتاب المحلي لابن حزم ، والمجموع للنووي ، والمغني لابن قدامه ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، وفتح الباري للحافظ ابن حجر ، ونيل الأوطار للشوكاني ، وسبل السلام للصنعاني وغيرها كما ذكر ذلك . ونصوصه مقتصرة على ذكر الآراء الفقهية فحسب دون مناقشة الآراء والأدلة أو المقارنة بينها أو غير ذلك .

وقد رتب المؤلف كتابه على الكلمات ، فوضع لكلّ مسألة كلمة أصلية وكلمة فرعية ، ووضع الكلمة الأصلية موضع الكتاب والباب ، والكلمة الفرعية موضع المسألة ، وفي نهاية كلّ جزء من الكتاب وضع خمس فهارس : ١ ـ للفقيه ومسائله ، ٢- لفقهاء الصحابة ، ٣ ـ لفقهاء التابعين ، ٤ ـ لفقهاء من بعدهم ، ٥ ـ للمسائل الفقهية .

ومثال على طريقته : الكلمة الأصلية : الطهارة .

الكلمة الفرعية : إباحة النوم للجنب قبل أن يتوضأ ، وهو قول ربيعة ويزيد بن هارون وأبي ثور وسعيد بن المسيب وهو مذهب الشافعي .

ودليلهم حديث عائشة عند قاسم بن أصبغ وأحمد بن خالد الأندلسيَيْن أن رسول الله ﷺ كان ينام وهو جنب كهيئته ، ولا يمس ماء .

ثم ذكر في الهامش المصادر والمراجع التي استقى منها هذه المسائل والآراء. ثم ذكر في آخر الكتاب تراجم لأعلام الكتاب وفقهائه .

اسم الكتاب : فقه عمر بن الخطاب موازناً بفقه أشهر المجتهدين

المؤلف : د . رويعي بن راجح الرحيلي

تخصص الكتاب : فقه عام

عدد الأجزاء : ٣ ، عدد الصفحات : ١٤٩٠ ، تاريخ الطباعة : ١٤٠٣هـ

موضوع الكتاب :

جمع المؤلف آثار عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الفقه واجتهاداته الفقهية خاصة في الحدود والجنايات والديّات ، وقد اختار هذا الجانب له لما لعمر رضي الله عنه من قدم راسخة في هذا الميدان ، وماوضعه من قوانين لحفظ الدولة الإسلامية العظمى في زمنه ، وقد وضع النقاط على الحروف في كثير من أحكام الجنايات .

وقد سلك المؤلف في عمله المنهج الآتي :

١ ـ جمع الآثار الموقوفة على عمر بن الخطاب رضي الله عنه مما يتعلق بالحدود والجنايات والقصاص والديات وأروش الجراحات وما إلى ذلك ، وذكرها بأسانيدها غالباً ، إلا إذا تعذر ذلك أو كان السند صحيحاً لا حاجة إلى ذكره. ثم صنف هذه الآثار على الموضوعات الفقهية ، ثم خرّج تلك الآثار وفق طريقة المحدثين ، وذكر مانقل من أحكام على أسانيدها عن الأئمة المعتبرين . كما أنه وفّق بين ماظاهره التعارض منها وفق مناهج العلماء ثم استنبط فقهها وصنّفها في بابها .

٢ ـ ذَكَر أشهر مذاهب الفقهاء مع ذكر أدلتهم ومخرجها ، ووازن بينها وبين فقه عمر رضي الله عنه ، مع ذكر ترجيح مايراه راجحاً بالدليل والبرهان .

وقد ذكر في الجزء الأول من الكتاب الحدود وملابساتها ، وفي الجزء الثاني الجنايات وأحكامها ، وفي الجزء الثالث الديات وأرش مادون النفس ، ثم وضع في آخر بحثه خاتمة ذكر فيها أهم النتائج التي توصل إليها ، وذكر عظم الثروة الفقهية الكبيرة التي نقلت عن عمر رضي الله عنه ، وبين مدى استناد الفقهاء والأئمة المجتهدين بعده على آرائه رضي الله عنه ، ومدى أهمية اجتهاداته الفقهية وآرائه في استتباب الأمن وانتظام أمور الدولة الإسلامية .

ثم ختم كتابه ببعض الفهارس الفنية .

اسم الكتاب : موسوعة فقه عثمان بن عفان

المؤلف : د . محمد رواس قلعة جي

تخصص الكتاب : فقه عام

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٣٦٦ ، تاريخ الطباعة : ١٤٠٤هـ

موضوع الكتاب :

هذا كتاب في الفقه جمعت فيه أقوال عثمان بن عفان رضي الله عنه في الفقه ، وهو إحدى السلسلات التي يصدرها المؤلف في موسوعة فقه السلف على طريقة أستاذه الشيخ منتصر الكتاني وهو دليله في ذلك . وقد تتبع المؤلف أقوال عثمان رضي الله عنه من كتب التفسير والحديث وشروحه والفقه المقارن وغيرها ، وطريقته في عرض المسائل الفقهية بأن يصنف الأقوال الفقهية على موضوعاتها التي تندرج تحتها ، ثم رتب الموضوعات على حروف المعجم بعد أن أعاد الكلمة الفقهية الواردة إلى أصل اشتقاقها مفردة ، وقد راعى في ذلك اللفظ الفقهي للكلمة لا اللفظ اللغوي تلبية لرغبة المجتمع الدولي للحقوق المقارنة - كما ذكر - .

ومثال على طريقته : وضع عنوان : آل رسول الله ﷺ .

ثم ذكر تحتها جملة : سهم آل رسول الله ﷺ من الغنيمة (ر : غنيمة/ ١ أ) . ثم ذكر عنوان : أ ب . ثم ذكر تحته : استئذان الأبوين في الجهاد (ر : استئذان / ٢ د) محيلاً كل ذلك إلى موضع ذكره في الكتاب بالتفصيل ومصادر وروده .

وقد ذكر في مقدمة كتابه الرموز التي استعملها في الكتاب وطريقتها ودلالاتها . وبدأ كتابه بترجمة موجزة لسيدنا عثمان رضي الله عنه ، وختمه بفهارس فنية .

اسم الكتاب : موسوعة فقه إبراهيم النخعي

المؤلف : د . محمد رواس قلعه جي

تخصص الكتاب : فقه عام

عدد الأجزاء : ٢ ، عدد الصفحات : ١٠٢٨ ، تاريخ الطباعة : ١٣٩٩هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب هو إحدى موسوعات فقه السلف التي قام بجمعها وإصدارها المؤلف تلبية لرغبة توصيات كثير من المؤتمرات الدولية التي عقدت في العالم الإسلامي ، وتمهيداً لمشروع إصدار موسوعة في الفقه الإسلامي تتبناها الدول الإسلامية .

وموسوعة فقه ابراهيم النخعي ـ كغيرها من الموسوعات التي أصدرها ـ تتبع فيها المؤلف كتب التفسير والحديث وشروحه والفقه المقارن وغيرها ، وجمع أقوال إبراهيم النخعي في الفقه ، وسار في عرضه لمادة كتابه على نفس منهجه في الموسوعات الأخرى التي أصدرها ، وهو أنه يصنّف الأقوال الفقهية على الموضوعات التي تندرج تحتها ، ثم يرتب تلك الموضوعات على حروف المعجم بعد أن يعيد الكلمة الفقهية الواردة إلى أصل اشتقاقها مفردة ، ثم يضع عنواناً لتلك المسألة ، ثم يسعى في تبسيط الأحكام المنقولة عن النخعي بأسلوب سهل ، ويعرضه واضحاً بما يتناسب والنص المأثور عن النخعي، ثم يذكر النص بعد ذلك .

وكان المؤلف يجتهد في التوفيق بين الفتاوى المتعارضة ، ويحمل المطلق على المقيّد ، ويجتهد في توجيه كثير من آراء النخعي ، كما يتأكد من صحة نسبة تلك الأقوال إلى النخعي من عدد من المصادر ، وكان لذلك فائدة كبيرة في تصحيح النصوص المنسوبة إليه..

وقد وضع المؤلف لنفسه منهجاً لعرض الآراء ، ووضع رموزاً للإحالات وغيرها ، وذكر دلالاتها في مقدمة كتابه .

ومثال على طريقته : عنوان : حيلة

- الحيل على نوعين :

١ - حيل محرمة ، وهي التي يستعملها المرء لإماتة حق أو إحياء باطل ....

(ر: زكاة / ١٨)

٢ - حيلة محللة : وهي الحيلة التي يكون القصد منها رفع الحرج عن المؤمن ...... الخ

وقد ختم المؤلف كتابه بفهارس فنية .

اسم الكتاب : موسوعة فقه عبد الله بن عباس.

المؤلف : د . محمد رواس قلعة جي

تخصص الكتاب : فقه عام

عدد الأجزاء : ٢ ، عدد الصفحات : ١٠٠١ ، تاريخ الطباعة : ١٤٠٣هـ

موضوع الكتاب :

هذا كتاب في الفقه ذُكِرتْ فيه أقوال عبد الله بن عباس رضي الله عنه الفقهية ، وهو إحدى السلسلات التي يصدرها المؤلف في موسوعة فقه السلف ، وعلى غرار سابقاتها . وقد تتبع المؤلف أقوال ابن عباس رضي الله عنه من كتب التفسير والحديث والشروح والفقه وغيرها ، ثم صنّفها على حسب الموضوعات التي تندرج تحتها ، ثم رتّب الموضوعات على حروف المعجم ـ بنفس طريقته في الموسوعات الأخرى ـ، وقد رتبها بهذه الطريقة تلبية لرغبة المجتمع الدولي للحقوق المقارنة ـ كما ذكر ـ ، فيأتي باللفظة الفقهية ، ثم يبدأ بذكر تعريف تلك اللفظة عند الفقهاء ، ثم يذكر ما نقل عن ابن عباس حول ذلك الموضوع ، ويذكر رموز المصادر التي نقل عنها .

وقد ذكر في مقدمة كتابه سيرة مختصرة عن ابن عباس رضي الله عنه ، وفقهه ومكانته ، ثم ذكر منهجه الذي سار عليه في ذكر هذه المسائل ، والرموز التي استعملها ودلالاتها .

اسم الكتاب : موسوعة فقه عبد الله بن مسعود.

المؤلف : د . محمد رواس قلعة جي .

تخصص الكتاب : فقه عام

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٦٢٣ ، تاريخ الطباعة : ١٤٠٤هـ

موضوع الكتاب :

هذا كتاب في الفقه جمعت فيه أقوال الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، وهو إحدى السلسلات التي يصدرها المؤلف - كسابقاتها - في موسوعة فقه السلف ، وقد تتبع المؤلف أقوال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من كتب التفسير والحديث وشروحه والفقه بأنواعها وغيرها من الفنون .

وقد سار فيه المؤلف على نفس منهجه في الموسوعات الأخرى التي كتبها، وهو تصنيف الأقوال الفقهية على الموضوعات التي تندرج تحتها ، ثم رتب الموضوعات على حروف المعجم بعد أن أعاد الكلمة الواردة إلى أصل اشتقاقها مفردة ، كل ذلك تلبية لرغبة المجتمع الدولي للحقوق المقارنة - كما ذكر ذلك -

وقد بدأ كتابه بمقدمة ذكر فيها ترجمة موجزة لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه ثم ذكر الرموز التي استعملها في كتابه وطريقتها ودلالاتها .

وختم كتابه بفهرس للموضوعات الفقهية المذكورة في هذا الكتاب .

اسم الكتاب : فقه الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (الصيام والحج والعمرة)

المؤلف : د . نزار عبد الكريم سلطان الحمداني

تخصص الكتاب : فقه عام

عدد الأجزاء : ٢ ، عدد الصفحات : ٨٦٧ ، تاريخ الطباعة: ١٤١٢هـ

موضوع الكتاب :

هذا بحث فيه الأحكام الشرعية التي دلّت عليها تراجم أبواب البخاري ، وتأتي أهمية فقه البخاري لأن دلائله أحاديث أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى ، وهي تدلّ على أن البخاري كان من الفقهاء الأجلاّء ، وكان من أدرى الفقهاء بالناسخ والمنسوخ والمطلق والمقيّد والخاص والعام من حديث رسول الله ﷺ وكان من أدرى الناس بما كان عليه آخر عهد الصحابة برسول الله ﷺ ، ولهذا ترجم البخاري باب « إذا التقى الختان وجب الغسل » وذكر تحته نسخ حديث « إنما الماء من الماء » . وتارة يترجم البخاري بمقتضى الرواية المقيدة ، ولا يوردها تحت الترجمة المطلقة .

وقد تتبع المؤلف صحيح البخاري في باب الصيام والحج والعمرة باباً باباً، وترجمةً ترجمةً ، محافظاً في ذلك على مايرمى إليه ويقصد من معاني وفوائد متنوعة ، وعقد أبواباً لتراجمه وفصولاً ومباحث ومطالب حسب الوحدة الموضوعية لتلك الأبواب ، وحرر مراد البخاري من التراجم كما ظهر له مستعيناً بما ذكره شراح الصحيح والمعتنون بتراجمه ، وربما وافقهم في ماذكروه ، وربما خالفهم في مراد البخاري من الترجمة ، وبيّن وجه الدلالة من الأحاديث التي ساقها في الأبواب باعتبارها أدلة لما ذهب إليه .

وقد اجتهد المؤلف في ذكر الأحكام المندرجة تحت كل ترجمة ، ومدى موافقة رأي البخاري لرأي بعض الأئمة الأربعة ، كما نبه إلى إمعان البخاري في التدقيق في الترجمة بجعلها مطلقة إذا كانت المسألة فيها خلاف ، كما في تبويبه مثلاً « باب الحجامة والقيء للصائم » ، فهذه ترجمة توحي بثبوت خلاف في المسألة ، وقد أورد البخاري فيه الأخبار والآثار المفيدة بعدم فطر الصائم بالحجامة أو القيء .

ويكشف الكتاب عن فقه إمام جليل ، ويبيّن مكانة فقهه بين الأئمة الأربعة، وقد رجع المؤلف لإعداده إلى مراجع أصيلة كالمغني لابن قدامة ، وعمدة القاري، وفتح الباري ، والهداية للمرغيناني والأم للشافعي ، وغيرها من أمهات المراجع والكتب ، وأثبت بأن البخاري إمام فقيه مجتهد . وختم كتابه بفهارس فنية عدة.

اسم الكتاب : الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان

المؤلف : أبو العباس نجم الدين بن الرفعة الأنصاري

تخصص الكتاب : فقه المعاملات

المحقق : د . محمد أحمد إسماعيل الخاروف

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ١٠٣ ، تاريخ الطباعة: ١٤٠٠هـ

موضوع الكتاب :

يتحدث هذا الكتاب عن وحدات التعامل والمعايير التي كانت متداولة في الدولة الإسلامية في عهد المؤلف ، وتتجلى أهمية الكتاب في أن مؤلفه من كبار فقهاء الشافعية ، وكان مشرفاً على دار العيار في مصر ، وقام من موقع المسؤولية الشرعية في الحكم وشؤون الحسبة بالإشراف على وحدات التعامل الجاري العمل بها في الأسواق المحلية (الذرع والكيل والوزن) ، وحدد ضوابطها بدقة وإتقان حتى تكون قواعد للعاملين في هذا المجال ، ثم عاين بنفسه وأجرى تجارب علمية بأسلوب علمي تجريبي على وحدات النماذج الشرعية للنقود والمكاييل والمقاييس المحفوظة بدار الحسبة حتى يتيقن من صحتها .

كما يعتبر الكتاب من بحوث التراث ذات الاختصاص في موضوع وحدات نظم التعامل الشرعية عند المسلمين ، فقد اقتصر فيه مؤلفه على البحث في وحدات أوزان النقد ، والوزن المجرد - الذي سماه « وزن الكيل - والمكاييل ووحدات المقاييس الشرعية ، ولم يورد المؤلف ذكراً للوحدات العرفية - مثل الرطل ودرهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه ودينار عبد الملك بن مروان - إلا لماماً .

ويعتبر الكتاب فتوى شرعية هامة صدرت عن فقيه عالم شافعي ، تعتبر أساساً وأصلاً في المعاملات . ولقد كان الدافع لإصدار هذه الفتوى هو ضرورة معرفة القائمين على شؤون القضاء والحسبة في عهده لمقادير الوحدات الشرعية طبقاً لما قررته الشريعة .

وعلى الرغم من أن المؤلف شافعي المذهب ويمثل وجهة نظرهم ، إلا أنه ضمّن كتابه بعض آراء الفقهاء من المالكية والحنفية في بعض المسائل .

وقد قام المحقق بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً معتمداً على أربع نسخ خطية ، واجتهد في تصحيح وضبط نصوص الكتاب من أحاديث وآثار وأعلام وأماكن وغير ذلك ، وعلّق تعليقات مسهبة على كثير من المسائل ، كما اجتهد في مقارنة تلك الوحدات القديمة بالوحدات السائدة اليوم ، وسجّل مقاديرها بالنظام المتري السائد في زماننا هذا ، فجزاه الله خير الجزاء ، وقد ختم عمله بفهارس فنية

اسم الكتاب : كتاب بغية الإربة في معرفة أحكام الحسبة

المؤلف : وجيه الدين عبد الرحمن بن علي الشيباني المعروف بابن الديبع (٨٦٦ ـ ٩٤٤) هـ

تخصص الكتاب : فقه الحسبة

المحقق : د . طلال بن جميل الرفاعي

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ١٠٤ ، تاريخ الطباعة : ١٤٢٣هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب من مصادر نظام الحسبة في الإسلام ، للمحافظة على الآداب العامّة وحفظ المكاييل والموازين ومراقبة الأسواق ، وقد جاء الكتاب بعد سلسلة من المصنفات التي سبقته في هذا المجال اختلفت في طرقها ومناهجها، فمنهم من صنّف على أساس بيان المباحث الفقهية لنظام الحسبة ، وبعضهم صنّفها لبيان نظام الحسبة وفقاً لنظام الدولة السائد في ذلك الزمن ، وإعانة المحتسب في القيام بأعماله .

وكتاب ابن الديبع هذا جمع بين الآراء الفقهية والأحكام السلطانية ، وإن كان قد سار في منهجه على خطوات الإمام الغزالي ، كما اقتبس من الماوردي صاحب الأحكام السلطانية .

وقد كتب المصنف كتابه هذا عندما رأى تهاون الناس في أمور الدين وانتشار بعض مظاهر الفسق والفجور ، وانحلال الآداب الاجتماعية والأخلاق لدى كثير من الناس ، وتردّي الأحوال الاجتماعية والصحية . فتصدى ابن الديبع لهذه المفاسد وغيرها ، وسخّر علمه للقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي

عن المنكر وكتب كتابه هذا . وقد قسم كتابه إلى ستة فصول وخاتمة تحدث فيها عن حقيقة الحسبة وأحكامها وآدابها وأركانها وأحكام المحتسب وآدابه ، ودرجات الاحتساب . وذكر أنواع المنكرات وأحكام إنكارها بحسب أنواعها ، وأحكام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وقد ذكر كل تلك الأمور بناء على مانقله عن الفقهاء ، وبناء على ماوضعه السلاطين من أحكام وقوانين في ذلك العهد .

وقد قام المحقق بتحقيق الكتاب تحقيقاً علمياً معتمداً على نسخة وحيدة ، وقدّم لعمله دراسة قيّمة عن المؤلف والكتاب ، واجتهد في ضبط النص وتوثيقه ، وعزا الآيات القرآنية ، وخرّج الأحاديث النبوية ، وعرّف بالأعلام ، وشرح مايحتاج إلى شرح من الكلمات ، وعلّق على كثير من المسائل ، وختم عمله بفهارس فنية .

اسم الكتاب : رمي الجمرات ومايتعلق به من أحكام "دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي"

المؤلف : د .شرف بن علي الشريف

تخصص الكتاب : فقه

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ١٦٢ ، تاريخ الطباعة : ١٤١٠هـ

موضوع الكتاب :

يتحدث هذا الكتاب في مسألة رمي الجمرات في الحج ، ويبيّن أحكامها ، وآراء العلماء في مختلف أركان وجوانب هذه المسألة ، مساهمة من المؤلف في الإجابة على كثير من استفسارات الحجاج ، ومحاولة في إصلاح كثير من أخطائهم .

وقد اشتمل البحث على مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة ، فالمقدمة ذكر فيها معنى الجمرات ، وأماكنها وسبب رميها ودليل مشروعية الرمي والحكمة من تشريع رمي الجمرات .

أما الباب الأول فذكر فيه ما يصح به الرمي وحجم الحصى وحكم تكسير الحصى ، وعدد حصيات الرمي ، وحكم نقص الحصى عن العدد المحدد ، ومكان لقط الحصى وغسل الحصى وحكم بيع الحصى وشرائه .

وأما الباب الثاني فتحدث فيه عن حقيقة الرمي وحكمه وشروطه ووقته وصفة الرمي وحكم تأخير الرمي وأمور تتعلق بالرمي .

وفي الباب الثالث كتب عن النيابة في الرمي فذكر مشروعيته ، وشروط الوكيل، والحكم إذا زال عذر المستنيب ، وصفة رمي الوكيل ، وإغماء المستنيب.

وأما الباب الرابع فخاص بالجزاءات ، إذا ترك رمي أقل من جمرة ، أو ترك رمي جمرة أو أكثر والجزاء على المستنيب في الرمي .

وقد رجع المؤلف إلى كثير من كتب السنة والفقه في هذه المسألة ، ودرس آراء الفقهاء ونظر في أدلتهم ، ثم خرج في المسألة برأي راجح رآه وذكر حجته فيه .

ثم ختم الكتاب بأهم النتائج التي توصل إليها والاقتراحات التي يرى الأخذ بها .

اسم الكتاب : أسباب سقوط العقوبة في الفقه الاسلامي

المؤلف : د . عبد الله بن عطية بن عبد الله الغامدي

تخصص الكتاب : الفقه

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٦٥٥ ، تاريخ الطباعة:١٤١٥هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب عبارة عن رسالة علمية نال بها المؤلف درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية ، وقد كتب فيها عن الأسباب المسقطة للعقوبة عن الجاني ، فتتبع هذه الأسباب من خلال النصوص الشرعية (القرآن الكريم والسنة النبوية) وفتاوى الصحابة والتابعين وآراء المذاهب الفقهية ، ودرس هذه الأسباب وعرّفها وبيّن أدلتها وأحكامها .

وقد قسم بحثه إلى خمسة أبواب وخاتمة

فالباب الأول ذكر فيه تعريف العقوبة وأقسامها ، وتعرض فيه لتعريف عقوبات القصاص والحدود والتعزير ، وذكر شروطها وشيئاً من أحكامها ، وذكر فيه السبب المسقط للعقوبة ، وتحدث عن وجوب العقوبة .

وأما الباب الثاني فذكر فيه الأسباب الخاصة بحقوق الآدميين ، فتحدث عن سقوط العقوبة بالعفو أو بالصلح أو بالإرث .

وفي الباب الثالث ذكر الأسباب التي تسقط العقوبة والتي يكون الحق فيها لله تعالى ، فتحدث عن سقوط العقوبة بالتوبة وذكر أنواع الجنايات التي تسقط بالتوبة ، وسقوط العقوبة بالرجوع عن الإقرار ، فذكر الإقرار والرجوع

عنه ومشروعيته وأدلته ، ثم سقوط العقوبة باللعان ، فعرّف اللعان وذكر مشروعيته ، ثم سقوط حد القذف بزوال الإحصان ، ثم سقوط العقوبة باعتراض الملك .

وفي الباب الرابع تحدث عن سقوط العقوبة بفوات المحلّ أو برجوع الشهود عن شهادتهم أو بالتداخل أو بالجنون الطارئ .

وأما الباب الخامس فتحدث فيه عن سقوط القصاص بزوال أثر الجناية ، أو بالتقادم ، أو بنقصان قيمة العين المسروقة عن النصاب بعد السرقة ، وسقوط حد الزنا بالإقرار بعد البينة أو بتكذيب المزني بها للزاني.

ثم ذكر النتائج التي توصل إليها في بحثه ، وذكر فهارس فنية عدة .

اسم الكتاب : القضاء ونظامه في الكتاب والسنة .

المؤلف : د . عبد الرحمن إبراهيم عبد العزيز الحميضي

تخصص الكتاب : فقه عام

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٧٧٥ ، تاريخ الطباعة : ١٤٠٩هـ

موضوع الكتاب :

هـذا الكتاب تتبع فيه مؤلفه مسائل القضاء من نصوص الكتاب والسنة ، مـدعّمـة بأقـوال الفقـهاء ، فيـذكر المسـألة ثم يذكر أدلتـها من الكتـاب والسنة والإجماع والمعقول وغيرها ، وناقش المؤلف آراء الفقهاء في المسألة ورجّح بينها، وقسم كتابه إلى أبواب وفصول ومباحث .

وقد ابتدأ كتابه بتعريف القضاء لغة واصطلاحاً ، وذكر أشـهر تعريف له عند الفقهاء ، ثم بين أركان القضاء وموضوعه وأنواعه وأهميته ، ثم فصّل القول في بيان مسؤولية القضاة ، وشرح بالتفصيل طبيعة القضاء في الإسلام ، وذكر أن القضاء من أهم الولايات المتعلقة بحياة الناس .

ثم تحدث عن تولية القضاة والشروط الواجب توفرها في القاضي العادل، وفصّل في تاريخ القضاة ، فذكر القضاء قبل الإسلام (في عصر بني إسرائيل، ثم في عصر الفترة (العصر الجاهلي) ، وذكر بعض النماذج للأقضية بكل عصر ، وبيّن موقف الإسلام من النظم والأحكام الجاهلية .

ثـم فـصّل القـول فـي القـضـاء فـي العصـر الإسلامـي مبتـدئـاً بعـهد النبي ﷺ ثم عهد الخلفاء الراشدين فالعهد الأموي ثم العهد العباسي وظهور المذاهب الفقهية في ذلك العهد وتدوين الشريعة ، ثم القضاء في العهود المتأخرة كالعصر العثماني وعهد الاستعمار .

ثم ذكر المؤلف مصادر الأحكام القضائية ، وطرق الإثبات المعروفة في كتب الفقه الإسلامي ، فتعرّض للدعوى والبيّنة والإقرار والشهادة واليمين والكتابة ....

ثم تحدث في نظر الدعوى والقضاء على الغائب ، وكثير من الأمور المتعلقة بالقضاء كرفع الدعوى ومحاكمة الغائب والحبس وسير المحاكمة والإصلاح بين الخصوم وإثبات الدعوى والحكم وغيرها .

وأوصى في النهاية بوجوب تأهيل القاضي علمياً وخلقياً وسلوكياً ، ضماناً لحكمه بالعدل .

وقد زيّنه المؤلف بكثير من الأقضية الثابتة في القرآن الكريم والسنة المروية عن خيرة سلف الأمة ، وعزا مادته العلمية إلى المصادر الأصيلة التي استقاها منها .

ويعتبر الكتاب من مراجع تاريخ القضاء ونظامه بالكتاب والسنة .

وختم المؤلف كتابه ببعض النتائج والاقتراحات وذيّله بفهارس فنية متنوعة .

اسم الكتاب : دراسات في الفقه الإسلامي

المؤلف : أ . د . محمد إبراهيم أحمد علي . أ . د عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان

تخصص الكتاب : الفقه وقواعده .

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ١٣٩ ، تاريخ الطباعة: ١٤٠٢هـ

موضوع الكتاب :

يشتمل الكتاب على بحثين متفرقين :

الأول : الضرورة والحاجة وأثرهما في التشريع الإسلامي لـ د . عبدالوهاب أبو سليمان .

الثاني : المذهب عند الحنفية لـ د . محمد إبراهيم أحمد علي .

البحث الأول : الضرورة والحاجة وأثرهما في التشريع الإسلامي.

فإن التشريع الإسلامي في أصوله ومصادره قديم جداً قدم الرسالة المحمدية ، إلا أن له من عناصر المرونة والبقاء مايجعله يمتد إمتداد الزمان والمكان ، وتعيشه المجتمعات الإنسانية في كافة مراحلها ومسار حياتها دون مساس بأصالته الدينية وملامحه الطبيعية . وتعتبر الضرورة والحاجة واحداً من أهم تلك العناصر التي تجعل منه تشريعاً متجدداً مع تجدد الأحداث .

وقد تناول الباحث دراسة موضوعية لهذا الدليل الشرعي ، واشتمل بحثه على النقاط الآتية : الضرورة والحاجة مدلولاً في اللغة ، وحجية الضرورة في التشريع الإسلامي ، ومدلول الضرورة والحاجة عند الأصوليين ، وعلاقة الضرورة والحاجة بمصادر التشريع الإسلامي ومدلول الضرورة والحاجة عند الفقهاء ،وأثر الضرورة والحاجة على الأحكام الشرعية ، والمجالات العلمية لدليل الضرورة والحاجة ، ومجالات لا تتأثر بالضرورة شرعاً ، وضرورات العصر الحديث .

وقد رجع المؤلف إلى جملة كبيرة من كتب أصول الفقه ، وإلى بعض كتب الفقه والحديث وغيرها ، وقام بدراسة دقيقة لهذه المسألة وناقش آراء العلماء بأسلوب علمي رصين .

البحث الثاني : المذهب عند الحنفية .

وهو عبارة عن تحليل ودراسة موضوعية لمذهب الحنفية ، إذ أنه أوسع المدارس الفقهية الإسلامية انتشاراً وأكثرها أتباعاً من المسلمين في العالم ، وهو أول المذاهب الفقهية المشهورة وجوداً . والغرض من هذا البحث هو بيان ماصطلح عليه علماء الحنفية من اعتمادهم قولاً صحيحاً يمثّل المذهب الحنفي ، والكشف عن الكتب التي يعتمدها علماء الحنفية معبرة عن الرأي المعتمد . وقد استعرض الباحث الأدوار التي مرّ عليها المذهب في تطوّره العلمي منذ نشأته وظهوره ، وذكر بعض التقسيمات التي نقلت عن بعض الأئمة والعلماء لفقهاء المذهب ، ثم ذكر المراحل التي ترجحت لديه في تطوّر المذهب الحنفي ، وهي : المرحلة الأولى : دور النشوء والتكوين ، وهو دور مؤسس هذا المذهب الإمام أبي حنيفة (النعمان بن ثابت رضي الله عنه)، فذكر أصل مذهبه ومصدر فقهه، وأنه وارث فقه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الصحابي الجليل ، وبيّن شيئاً من مكانته العلمية ودرجته ودوره العظيم في تأسيس هذا المذهب الفقهي ، وأنه مذهب جماعة لا فرد بالنظر إلى المنهج الذي سلكه الإمام أبو حنيفة في وضع قواعد مذهبه . ثم ذكر أصول استنباط مذهبه باختصار أخذاً من كلام الإمام نفسه ، وذكر بأن هذا الدور يبدأ من عهد الإمام أبي حنيفة وينتهي بموت آخر الأربعة الكبار من تلاميذه وهو : الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي ، حيث كان تلاميذه الأربعة قد شاركوا في صهر الآراء الفقهية ، وتحديد الرأي الذي يتبناه المذهب .

وأما المرحلة الثانية فهي دور التوسع والنمو والإنتشار ، وهو دور المجتهد في المسائل التي لارواية فيها عن صاحب المذهب ، ويبدأ هذا الدور من وفاة الحسن بن زياد ٢٠٤ هـ ، وينتهي بوفاة الإمام عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي سنة ٧١٠ هـ .

وأما المرحلة الثالثة فهي دور الإستقرار ، وتبدأ من وفاة النسفي ٧١٠ هـ إلى عصرنا هذا ، وقد ركدت فيه الحركة الفقهية ، وانصرف علماء الفقه عن محاولة الإنشاء والإبداع إلى تكرار ماتركه الأولون من آثار ، ولا تكاد تتجاوز مؤلفات هذه الفترة عن طور الشروح والحواشي والتعليقات ، ومحور كلّ ذلك هو « الآراء الفقهية التي تركها علماء الصدر الأول والمشايخ » .

ثم تحدث الباحث عن قاعدتين أساسيتين في الفقه الحنفي والفقه الإسلامي عامة ، ثم ذكر الضوابط التي حررها علماء الحنفية المتأخرين لتحديد القول الراجح المعتمد في مذهب أبي حنيفة ، ثم ذكر علامات الفتوى والترجيح التي اصطلح عليها الحنفية في كتبهم ، ثم تحدث عن الكتب المعتمدة في المذهب والتي يمكن الاعتماد عليها في أخذ الرأي الراجح المعتمد ، وذكر كثيراً منها بأنواعها المختلفة ، كما نبه على الكتب التي لايعتمد عليها وقد كتبها بعض أهل العلم ممن انتسبوا إلى المذهب الحنفي .

وقد دوّن الباحث في خاتمة بحثه بعض الملاحظات والآراء في كثير من المستجدات في الفقه الحنفي ، ونبه إلى أن هناك من القضايا والفتاوى ماهو في حاجة إلى تنقيح لإزالة ماقد يكون فيها من تعارض . والله الموفق .

اسم الكتـــاب : ترتيب الموضوعـات الفقهية ومنـاسباته في المذاهب الأربعة

المؤلف : أ . د عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان

تخصص الكتاب : دراسات فقهية

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ١٠٨ ، تاريخ الطباعة: ١٤٠٨هـ

موضوع الكتاب :

هذا البحث هو عبارة عن محاولة لعرض ومناقشة موضوع ترتيب أبواب الفقه الإسلامي لدى المذاهب الفقهية ، فالأبواب المتقدمة في مذهب ما متأخرة ترتيباً في مذهب آخر ، وكذلك الأبواب والفصول التي تندرج تحت الأقسام الرئيسة تختلف في مذهب عن مذهب آخر ، كما يختلف توجيههم أحياناً بالنسبة للموضوع الواحد .

فقام الباحث ـ وهو أستاذ في الفقه الإسلامي ـ بمناقشة هذه المشكلة الفقهية في المذاهب الأربعة ، وتوضيح منهجهم فيها ، وتعاملهم معها أسلوباً وتعليلاً ، ثم اقتراح الحلول المناسبة لها .

ولتسهيل الوصول إلى فهم هذه المشكلة بدأ المؤلف أولاً بعرض ترتيب أبواب الفقه وتنظيمها كما يعرضه أرباب كلّ مذهب ، فبدأ بالمذهب الحنفي ثم المالكي ثم الشافعي ثم الحنبلي . وقد تعرض لذكر المناسبة بين الأبواب التي تبدو أنها في غير موضعها الطبيعي أو في ترتيبها غرابة ، ثم ذكر تحليلاً لكل تصور في كل مذهب ، ثم ذكر الحل المقترح .

وقد اختار من كل مذهب أكثر الكتب شهرة وانتشاراً عند أرباب ذلك المذهب ، وأجرى عليها هذه الدراسة ، فعند الحنفية كتاب « كنز الدقائق » لأبي

البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي ، وعند المالكية كتاب « مختصر سيدي خليل بن اسحاق المالكي » وعند الشافعية كتاب « منهاج الطالبين » للإمام محي الدين أبي زكريا يحي بن شرف النووي ، وعند الحنابلة كتاب «منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح والزيادات » لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي .

وقد نظم بحثه على مايأتي :

ترتيب الموضوعات الفقهية ومناسباته عند الحنفية .

ترتيب الموضوعات الفقهية ومناسباته عند المالكية.

ترتيب الموضوعات الفقهية ومناسباته عند الشافعية.

ترتيب الموضوعات الفقهية ومناسباته عند الحنابلة .

وقد أنهى بحثه بخاتمة ذكر فيها تحليلاً علمياً لتلك التصورات المذهبية ، وذكر بأن الحنفية قد اتبعوا على الأرجح طريقة الإمام محمد بن الحسن الشيباني في ترتيب أبواب الفقه ، وأما المذاهب الثلاثة الأخرى ، فقد رتبت الأبواب الفقهية منسجمة في الغالب تحت أقسامها ، ونادراً ما يوجد شذوذ أو ندرة في ترتيب الأبواب عندهم .

وقد اقترح المؤلف ترتيب الأبواب الفقهية على طريقة « التنظير الفقهي » لموضوعات الفقه ومسائله مراعاة للاتجاهات المعاصرة في دراسة الفقه الإسلامي ، والله الموفق .

اسم الكتاب : الفقه الإسلامي وأطواره في الماضي والحاضر والمستقبل

المؤلف : أ . زكريا البري

تخصص الكتاب : دراسات فقهية

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٤٨ ، تاريخ الطباعة: ١٤٠٣هـ

موضوع الكتاب :

ذكر المؤلف في هذا الكتاب موجزاً عن مراحل الفقه الإسلامي في كافة أطواره (الماضي والحاضر والمستقبل) ، كما ذكر أن مقاصد التشريع الإسلامي ، ومن أعظمها منع المفاسد عن الدنيا وجلب المنافع لها هي أساس التشريع . ثم ذكر بإيجاز سعة التشريع الإسلامي وشموله ليكون صالحاً لكل زمان ومكان .

ثم تحدّث عن الفقه الإسلامي وحاله في العهود الآتية :

١ ـ عهد الرسول ﷺ ، ٢ ـ عهد الصحابة ، ٣ ـ عهد التابعين ، ٤ ـ عصر الأئمة ، ٥ ـ العصر الحاضر .

ثم ختم بحثه ببيان أن الإجتهاد مفتوح ، ويجب فتحه للنظر إلى المصلحة الشرعية للأمة ، وتطوير كثير من الأحكام التي اجتهد فيها الأئمة بناءً على أحوال العصر ، وخاصّة في قانون المرافعات ، والقانون الدستوري والقانون الإداري والقانون الجزائي ، والقانون التجاري ، مع ربط هذه القوانين بمصادرها الإسلامية .

الاقتصاد الإسلامي

اسم الكتاب : شركة المضاربة في الفقه الإسلامي

المؤلف : د . سعد بن غرير بن مهدي السليم

تخصص الكتاب : إقتصاد إسلامي

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٣٨٤ ، تاريخ الطباعة: ١٤١٧هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب عبارة عن دراسة تحليلية لشركة المضاربة الإسلامية ، وهي شركة أموال وأبدان تقوم على التعاون بين أصحاب رؤوس الأموال والأشخاص، وإنشاء هذا النوع من التعاون يمكن أن يسهم في حلّ كثير من مشكلات العصر، وهو بحث لطيف ذو أهمية بالغة في كل عصر ، فإن التعامل مع البنوك الربوية قد كثر وانتشر ودخل أعماق مجتمعنا الإسلامي المعاصر وعمّت البلوى به ، فإذا ناقشت أحداً منهم في هذا الموضوع يقال لك إن الحاجة ماسّة إلى هذا التعامل ، ولا يوجد بديل له في الشريعة الإسلامية ، وذلك بسبب الجهل بتراثنا الإسلامي العظيم الذي فيه حلّ لكل هذه المشكلات .

وقد ذكر المؤلف بأنه رأى أن في نظام المضاربة حلاً ناجحاً لهذه المشكلة العصرية الممثّلة في التعامل مع البنوك الربوية واستثمار الأموال عن طريقها ، وذلك بتأسيس البنوك الإسلامية على نظام المضاربة ، بحيث يكون دور القائمين على البنك دور الوسيط بين أصحاب رؤوس الأموال وبين رجال الأعمال ، لأن الشخص لا يستطيع أن يستثمر أمواله بنفسه على الطريقة المشروعة لسبب أو لآخر ، فسيجد من يكفيه هذه المهمة عن طريق المضاربة فيحصل على مايريده من استثمار ماله ، لكن بطريقة صحيحة مشروعة .

وقد حاول المؤلف في هذا الإطار دراسة وضع المسألة الخلافية في هذه الأمور ، ومعرفة المذاهب فيها وأدلتها ، ثم مناقشة الأدلة والترجيح بين الآراء

المختلفة ، وقد حاول المؤلف إخراج الموضوع في صورة شيّقة ، وبأسلوب سهل ميسر . فقسمه إلى أربعة أبواب ومقدمة وخاتمة ، وتحدث في المقدمة عن الشركات بوجه عام ، لأن المضاربة نوع من الشركة ، ثم ذكر في الباب الأول تعريف المضاربة وأنواعها ودليل مشروعيتها ، وفي الباب الثاني إنشاء عقد المضاربة وأركانها ، والباب الثالث فيه أحكام المضاربة ، وأما الباب الرابع ففيه إنتهاء عقد المضاربة .

وقد رجع المؤلف إلى كثير من كتب السنة والفقه وغيرها ، وناقش الآراء ورجّح بينها ، ودوّن المسائل التي توصل إليها أو نقلها بترتيب شيّق وصورة جيدة .

وذكر في الخاتمة ما توصل إليه من نتائج .

اسم الكتاب : شركة المساهمة في النظام السعودي "دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي"

المؤلف : د . صالح بن زابن المرزوقي البقمي.

تخصص الكتاب : اقتصاد إسلامي

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٥٨٣ ، تاريخ الطباعة: ١٤٠٦هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب عبارة عن رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه ، وقد تحدث فيه الكاتب عن نظام الشركات وخاصة شركة المساهمة في النظام السعودي ، ودرس أنظمتها وقوانينها ، ومدى موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية ، وإلى أي المذاهب انتماؤها ، وأسند المؤلف قوانينها إلى نصوص الكتاب والسنة ، ودرس ماجدّ كذلك من المسائل في هذا المجال ، فعرضها على أدلة الشرع ، وذكر ماوافق منها أحكام الشريعة الإسلامية ، ونبّه على ماعارض الشريعة منها، حيث إن النظام المطبّق في ذلك الوقت كان مأخوذاً من نظام الشركات في القانون المدني المصري ، والمأخوذ في غالبه من القانون الفرنسي ، وكان يدرّس في كليات الاقتصاد بالجامعات السعودية من الناحية القانونية فقط ، وكانت الحاجة ملحّة لوضع نظام للشركات موافق للشريعة الإسلامية ، نظراً للنهضة الحديثة في البلاد وازدياد المشروعات الكبيرة .

وقد نظّم الباحث عمله بأن ذكر في الباب الأول مراحل تطور الشركة وكيف كانت في الشرائع والحضارات السابقة ، ثم ذكر تعريفاً للشركة وأدلة مشروعيتها وأركانها بالتفصيل مستنداً على ماورد في المصادر الحديثية والفقهية والاقتصادية الحديثة ، مناقشاً آراء الفقهاء والاقتصاديين ، ثم ذكر في

الباب الثاني شركة المساهمة ، وذكر تعريفها وكيفية تأسيسها وأهميتها ، وذكر شروط الشركة والآثار المترتبة على عقد الشركة ، ومراحل تأسيسها ومشروعيتها مناقشاً آراء الفقهاء مفصّلاً في ذلك ، ثم ذكر الصكوك التي تصدرها شركة المساهمة من أسهم وسندات وغيرها ، وذكر نظام إدارة شركة المساهمة ، وموافقته للشريعة الإسلامية ، وقد استعان في ذلك بجمع كبير من المصادر والمراجع الحديثية والفقهية والاقتصادية واللغوية وغيرها .

وقد كان الباحث يعرض القضايا التي وردت في النظام بأسلوب سهل ذاكراً مواد النظام التي عالجها في بحثه بأرقامها وبنصّها أو ملخصاً لها ، وربما عرض في المسألة رأي القانون المصري - إذا احتاج الأمر - لأن النظام السعودي كان مأخوذاً منها ، ثم يجتهد في منح مادة النظام حكمه من الشريعة الإسلامية بعد ذكر آراء الفقهاء في المسألة ، وموازناً بينها، لاختيار الرأي الذي يؤيده الدليل .

وإذا كانت المسألة جديدة في النظام ولم يوجد نصّ صريح للفقهاء فيها تم عرضها على القواعد العامة للشريعة الإسلامية لبيان موقف الشريعة منها .

وإذا كانت المسألة ليس للفقهاء فيها رأي لكن يمكن إلحاقها بما نصّ عليه الفقهاء اجتهد الباحث في إلحاقها بأقرب تلك الآراء الفقهية وبيّن حكمها .

وقد ابتعد الباحث عن محاولة تطويع الإسلام للنظم البعيدة عن مسلكه ، مجتهداً في الحكم بالشريعة الإسلامية على مواد النظام قبولاً أو رفضاً ، مظهراً سعة الشريعة الإسلامية وشمولها وملاءمتها لجميع مايَجِدّ من مشكلات على المجتمعات البشرية .

اسم الكتاب : تحريم الإسلام للميسر في وجوه إعجاز التشريع الإقتصادي

المؤلف : د . أمين عبد العزيز منتصر .

تخصص الكتاب : اقتصاد إسلامي .

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٢٦٣ ، تاريخ الطباعة:١٤١٤هـ

موضوع الكتاب :

يهدف هذا الكتاب إلى دراسة حكمة المولى عز وجل من تحريم لعب الميسر والمقامرة ورهان بعض البيوع ، وبيان ماتنطوي عليه هذه البيوع من خلل اقتصادي يؤثر على فاعلية الإنتاج ، وعلى كفاءة بعض العمليات التسويقية ، وكذا كفاءة عمليات تحصيل القروض الزراعية .

ويقدّم هذا الكتاب وبالتفصيل عدة كشوف علمية هامة لأحد جوانب الإعجاز العلمي الاقتصادي للقرآن الكريم والسنة المطهرة ، إذ يوضح جانباً هاماً من هذا الإعجاز بتوضيح حكمة تحريم الميسر ، ويتم ذلك من خلال وضع تفسير اقتصادي علمي لبعض آيات القرآن الكريم والأحاديث الشريفة ، وإثبات دقة هذه الآيات والأحاديث باستخدام الأدوات التحليلية العلمية الحديثة ، مثل بحوث العمليات ، وبعض الطرق الرياضية والنظريات الاقتصادية .

ولا شك أن بيان هذه الكشوف العلمية الاقتصادية يوضّح لنا بجلاء أن ماجاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة إن هو إلا وحي يوحى .

وقد قسم المؤلف كتابه إلى ثمانية فصول ، ذكر في الفصل الأول منه دراسة عن الإعجاز في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، فذكر الإعجاز اللغوي والعددي والعلمي ، والإعجاز بأنباء الغيب ، والإعجاز العملي مع ذكر

أمثلة على كلّ نوع . ثم ذكر ماهية المعجزة وحقيقتها والعلاقة بين الدين والعلم ومذاهب الناس في هذه المسألة .

ثم ذكر في الفصل الثاني دراسة عن ماهية الميسر وحقيقته من خلال دراسة حكمه التحريمي وأسباب انتشاره ، وحلّل شخصية المتعاطي لها تحليلاً علمياً نفسياً إجتماعياً ، كما كتب عن أوكار القمار المختلفة ودورها في نشر الرذيلة ، وظروف ممارسة هذه الخصلة .

ثم ذكر في الفصل الثالث الأنواع المختلفة للميسر كقمار العرب بالأزلام والنرد والشطرنج وأوراق اليانصيب وقسائم سحب الجوائز بالشركات والمحلات وشهادات الاستثمار البنكية ذات الجوائز ، وبعض بيوع الحاصلات الزراعية (المزابنة والمخاضرة والمحاقلة) ، ثم ذكر المباديء الإسلامية التي ينبغي أن تحكم كّلاً من التمويل والتسويق الزراعي ، وذكر منها المراهنات الرياضية (المباحة منها والمحرّمة) ، كما ذكر منها بعض البيوع الأخرى كالملامسة والمنابذة وبيع الأجنّة في بطون الأمهات ..... وغيرها .

ثم ذكر في الفصل الرابع إثم الميسر من الناحية الفقهية والناحية الاقتصادية وآثاره السلبية وأسباب تحريمه . ثم ذكر بعض مايقال أنها منافع الميسر ، وماهو المقصود منها .

ثم ذكر في الفصل الخامس تحليلاً اقتصادياً لإثم الميسر باستخدام نظرية القرار ، وقد اشتمل هذا الفصل على دراسة العلاقة بين الإثم والمنفعة من ناحية والتحريم والحل من ناحية أخرى ، كما اشتمل على دراسة ظروف استخدام نظرية القرار ودراسة كيفية اتخاذ قرار تعاطي الميسر تحت ظروف الخطر . كما اشتمل على تحليل علمي لما قد يحدث من اختلاف بين تفسير القرآن الكريم أو السنة المطهرة وبعض النظريات العلمية ، وذلك من ناحية

القصور في نتائج استخدام النظرية العلمية ، ومن ناحية القصور في تفسير القرآن الكريم والسنة المطهرة نظراً لعدم تخصص المفسِّر أو تحيّزه العلمي ، ثم ذكر أسباب فشل نظرية القرار في تفسير آية الميسر .

ثم تحدث في الفصل السادس عن نظرية المنفعة الاقتصادية الإسلامية وعلاقتها بدراسة الميسر ، وذكر بعض أوجه إعجاز القرآن الكريم فيما يتعلق بتعاطي الميسر ، كما تضمن الفصل دراسة للحدود العلمية لاستخدام المعيار الوزني للمنفعة الإسلامية ، ودراسة لبعض المفاهيم الاقتصادية المتعلقة بنظرية المنفعة الإسلامية ذات العلاقة بدراسة الميسر . ثم ذكر الفروض الاقتصادية لنماذج الميسر.

ثم كتب في الفصل السابع التحليل الاقتصادي لإثم الميسر باستخدام نظرية المنفعة الاقتصادية الإسلامية ، وقد بني التحليل الاقتصادي للميسر في هذا الفصل على الفروض الثلاثة الأساسية التي سبقت في الفصل السابق .

ثم ذكر في الفصل الثامن المنهج الإسلامي العلاجي لمشكلة الميسر على مستويين : مستوى الدولة ودورها الواجب عليها إدارياً وإعلامياً ، ومستوى المقامر ودوره والواجبات المنوطة به ، وبيّن الإعجاز الاقتصادي النبوي في ذلك .

ثم ذكر في نتائج بحثه ماوجد فيه من كشوف علمية هامة لبعض جوانب الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم والسنة المطهرة ، وذكر الإيجابيات الثلاث وفيها أن القرآن والسنة يشتملان على نهائيات الحقائق العلمية ، وأنه ينبغي الإقلال من الجهود العلمية التي تبذل بعيداً عن المعرفة الدينية ، وأن الاتفاق النهائي بين القرآن والسنة من ناحية والعلاقات العلمية الصحيحة من ناحية أخرى يوسّع الدائرة الإيمانية يوماً بعد يوم . والله أعلم .

اسم الكتاب : المفهوم الإسلامي لاقتصاديات الرفاهية

المؤلف : د . أمين منتصر

تخصص الكتاب : إقتصاد إسلامي

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٤٢ ، تاريخ الطباعة: ١٤٠٨هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب فيه محاولة جيدة لدراسة المفهوم الإسلامي لاقتصاديات الرفاهية ، وذلك بتوضيح منظور الإسلام حول العلاقة بين المستويات الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع بمختلف درجاته ، ويفيد هذا البحث صانع السياسة ومتخذ القرار في الوقوف على الحدود المثلى لتوزيع الدخل القومي بين درجات الأمة المختلفة غنيها وفقيرها، بما يتفق مع المنهج الاقتصادي الإسلامي للوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع .

فقام الباحث بمقارنة المنظور الإسلامي لحل مشكلة الفوارق بين الدرجات بمنظور باقي المذاهب (كمذهب تمجيد الفقر والترحيب به ، ومذهب الاستكانة للفقر والخضوع له ، ومذهب مقاومة الفقر بالإحسان الاختياري ، والمذهب الرأسمالي ، ومذهب الاشتراكية الماركسية) . وقد بيّن الباحث موقف هذه المذاهب المتطرفة الحائدة عن الصراط المستقيم الجانحة بين الإفراط والتفريط من مشكلة الفقر ، ثم ذكر كيف يعالج الإسلام هذه المشكلة بطريقة إيجابية ووسائل عملية واقعية ، وبيان أسباب ردّ الإسلام للمذاهب الأخرى والفلسفات المختلفة المعارضة للإسلام . وقد استعان الباحث بعدد من المراجع الاقتصادية وكتب التفسير والفقه والحديث وغيرها ، واستخدم بعض الأدوات التحليلية الحديثة ، ثم ذكر الأفكار الأساسية التي اعتمد عليها الاقتصاديون الوضعيون في صياغة نماذجهم الاقتصادية لتحليل الرفاهية ، فذكر رأي بيجو وردّ عليه ،

ثم ذكر المذهب الرأسمالي والماركسي في ذلك . ومن ثّم بيّن المنهج الإسلامي للتحليل الاقتصادي للرفاهية ، فذكر دور الناحية الروحية فيه ، وبيّن أن المذهب الإسلامي يتسم بالنظرة المجتمعية الشاملة ، وذكر نماذج صحيحة للتحليل الإسلامي لاقتصاديات الرفاهية .

اسم الكتاب : تحليل الفكر الاقتصادي في العصر العباسي الأول ومدى الاستفادة منه في الاقتصاد المعاصر

المؤلف : عصام عباس محمد علي نقلي

تخصص الكتاب : اقتصاد إسلامي

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٥٦٤ ، تاريخ الطباعة: ١٤١٦هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب عبارة عن رسالة قدمها الباحث لنيل درجة علمية في الاقتصاد الإسلامي ، وفيه عرض وتحليل للفكر الاقتصادي في العصر العباسي الأول في الفترة من (١٣٢ - ٢٣٢) هـ، وهو عصر ازدهار الحضارة الإسلامية ، وعصر تدوين العلوم الإسلامية ونشأة المذاهب الفقهية . وذلك رغبة في وضع ضوابط علم الاقتصاد الإسلامي وقواعده ، والاستفادة من الآراء الإقتصادية والمالية لمفكري ذلك العصر في التطبيقات الإقتصادية المعاصرة .

وينطلق البحث من افتراض وجود فكر اقتصادي إسلامي ، تزامن مع الازدهار الاقتصادي والعلمي لذلك العصر ، ويركز البحث على مدى صحة هذا الافتراض ، ثم مدى إمكانية الاستفادة من جوانب ذلك الفكر في التطبيقات الاقتصادية المعاصرة .

وقد انتهج المؤلف المنهج الاستقرائي التاريخي في غالب جزئيات البحث للتعرف على آراء المفكرين في هذا المجال من خلال النظر في مصنفاتهم واستنباط مايوافق موضوع البحث ، وقد تم الرجوع إلى جملة من المراجع الفقهية والاقتصادية والتاريخية والحضارية .

وقد قسم الباحث كتابه إلى تمهيد وبابين وخاتمة .

فذكر في الفصل التمهيدي مفهوم الفكر الإقتصادي لغوياً وفي الاصطلاح الوضعي والإسلامي ، من خلال كتب علماء الاقتصاد والفكر الاقتصادي الإسلامي .

ثم ذكر ملامح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعصر العباسي الأول ، فكتب عن أسس الحكم فيه ، وكيف كانت الخلافة وولاية العهد، وذكر كيف كانت كثير من الموارد المالية تبدد في غير مصلحة المسلمين ، وماهي أسباب وأماكن هذا التبديد ، كما كتب عن الجيش والأمن الداخلي والعلاقات الخارجية للدولة ، ودورها في الإنفاق المالي للدولة .

ثم تحدث عن ملامح الأوضاع الاقتصادية للدولة وماهي الأنشطة الإنتاجية والبنية الأساسية للاقتصاد فيها ، وماهي النقود المتداولة وكيف كان التعامل بها ، ثم ماهو النظام المالي للدولة وماهي الإيرادات المالية العامة وغيرذلك ، والتجاوزات التي حصلت والإصلاحات التي وضعت لتفادي ذلك . ثم تحدث عن الأوضاع الاجتماعية ودورها في الإنفاق المالي للدولة . ثم كتب في الباب الأول عن الدور الإقتصادي للدولة ، وأنه كان بناءً على قواعد الاقتصاد الإسلامي الجامع بين أصل الحرية الاقتصادية الفردية المقيّدة بالضوابط الشرعية ، وإبراز دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومواطن تدخلها . وقد كتب في هذا الموضوع من خلال نقاط ثلاثة ، الأولى وهي : الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة ، وذكر فيه حرية المبادرات الفردية كحرية العمل والتعاقد وحرية تملك الموات والمعادن ، وذكر مواضع تدخل الدولة في الملكيات الخاصة كتدخلها في تحصيل الزكاة والعشور وغير ذلك .

والنقطة الثانية في تنظيم السوق والنقود، وبيّن دور الحسبة في مراقبة السوق وضبط المقاييس وغيرها ، ثم دور المحتسب في مراقبة المقاييس والمواصفات . ثم تحدث عن الاحتكار والتسعير ، وماهي الشروط الاقتصادية للاحتكار المحرّم ، ومسائل عدة تتعلق بتنظيم السوق وأحكام التسعير.

ثم كتب عن التنظيم النقدي وسك النقود وأحكام تغير قيمة النقود ، ثم كتب في النقطة الثالثة عن التنظيم المالي للدولة وإيراداتها وتنظيمها وأحكامها وآدابها . وكتب عن النفقات العامّة للدولة وأنواعها وضوابطها.

ثم انتقل في الباب الثاني إلى الحديث عن الإنتاج والتنمية والتوزيع ، فبيّن فكر أعلام ذلك العصر عن النظرية الاقتصادية ، فذكر أولاً الإنتاج ، وبين مفهومه وأهدافه وعناصره (كالعمل والموارد الطبيعية ورأس المال) ، ثم ذكر الأنشطة المنتجة (كالزراعة والصناعة والتجارة) ، وذكر مشروعيتها وأهميتها، ثم ذكر الآراء والتطبيقات المنشطة لها .

ثم انتقل إلى دراسة التنمية الاقتصادية ،وبحث دافع الإنجاز وتكوين المدخرات وتنمية الأرض ، ثم البطالة التعبّدية والرد عليها ، وبيّن أن الكسب مشروع ولازم قبل تحقيق الكفاية ناقلاً في ذلك عن الأئمة والفقهاء .

ثم تناول التوزيع وبحث توزيع الموارد الطبيعية وتنميتها (الأرض ومواردها) والتوزيع الوظيفي ، واحترام الملكيات الخاصة ومراعاة المصالح العامة ، ثم إعادة توزيع الناتج والاستهلاك ، وعقد مقارنة بين إقطاع الفكر العباسي والإقطاع الأوروبي .

ثم أنهى كتابه بخاتمة ذكر فيها أهم النتائج ، ومنها تميّز فكر ذلك العصر وأسبقيته وتفوّقه وعدم تبعيته لأيّ فكر سابق ، ثم كتب ملحقاً بتراجم أشهر علماء الاقتصاد في تلك الفترة . والله أعلم .

اسم الكتاب : الأبعاد الاقتصادية للمفهوم الإسلامي للاحتكار ولآراء الفقهاء فيه

المؤلف : د. ربيع محمود الروبي

تخصص الكتاب : اقتصاد إسلامي

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات ٧١ ، تاريخ الطباعة: ١٤١١هـ

موضوع الكتاب :

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم قراءة اقتصادية للتشريع الإسلامي في مجال الاحتكار المحرم ، وذلك من خلال ترجمة مفهوم الأحاديث النبوية المتعلقة به إلى اللغة الاقتصادية ومصطلحاتها الفنية المعاصرة ، فضلاً عن استخراج الأبعاد الاقتصادية للآراء الفقهية المتناثرة والخلافية التي تناولت هذا الموضوع في إطار منهجي يشرح المشكلة وأبعادها ومحدداتها وسبل علاجها ، مع عقد مقابلة تنظيرية بالفكر الوضعي كلما استلزم الأمر .

وقد بدأ المؤلف كتابه ببيان مفهوم الاحتكار لغة وفي اصطلاح الفقهاء الأربعة وغيرهم ، وماهي العناصر المشتركة بينهم ، ثم ذكر نماذج من الاحتكار عند الفقهاء ، ثم ذكر طبيعة ومفهوم الاحتكار في الاقتصاد الوضعي ، وعقد مقارنة بينه وبين المفهوم الإسلامي للاحتكار . ثم بيّن حكم الاحتكار في الإسلام، وآراء العلماء في حكمه ودليل كلٍّ فيما رآه من حكم.

ثم ذكر الأضرار الاقتصادية التي تلحق بالمتعاملين وبالاقتصاد القومي من جرّاء الاحتكار ، وبين كيف أن الاحتكار في النظم الإشتراكية أسوأ حالاً من غيره ، وذكر الشروط الاقتصادية للاحتكار المحرّم عند الفقهاء من خلال تعاريف الفقهاء للاحتكار ، ومن خلال بعض السلوكيات التي اعتبروها

احتكارية، فذكر منها رفع السعر (الإضرار بالناس) ، وإنقاص العرض بمقدار كاف بحبس السلعة عن التداول رغم تضرر الناس بغيابها ، وقد فصّل في هاتين النقطتين وبيّن فروعها ، والفرق بين السلوكيات السيئة المقصود منها الاحتكار وبين بعض الأعمال التنظيمية التي يتخذها التجار لا لغرض الاحتكار. ثم ذكر منها مدة الاحتكار ومتى تصير السلعة محتكرة ، وضعف مرونة الطلب، فكلما ضعفت مرونة الطلب على سلعة المحتكر كان الضرر الممكن إلحاقه بالمستهلك كبيراً ، ثم ذكر مذاهب الفقهاء في نوعية السلعة المحتكرة .

ثم ذكر الباحث الأساليب الإسلامية لمنع الاحتكار وعلاج آثاره مثل : كفالة المنافسة الحرة ، وتوفير أسس الحرية الاقتصادية ، وتوفير شروط المنافسة . ثم ذكر علاج آثار الاحتكار من إيقاظ ضمير المسلم وتخويفه من الله، وإجبار المحتكر على بيع ماديه ، وتسعير السلعة المحتكرة وفق القواعد الشرعية ، وتعزير المحتِكر التعزير المناسب ، وتشجيع الجلب (الاستيراد) حتى يؤدي إلى زيادة العرض وكسر الاحتكار .

ثم ختم بحثه بخاتمة ذكر فيها ما امتاز به فقهاء المسلمين من دقّة وموضوعية ، وما انطوت عليه آراؤهم من جوانب اقتصادية متناسقة الأجزاء متكاملة المنهج .

اسم الكتاب : المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة في اقتصاد إسلامي

المؤلف : د . محمد عبد المنعم عفر

تخصص الكتاب : اقتصاد إسلامي

عدد الأجزاء: ١ ، عدد الصفحات : ٢٨٤ ، تاريخ الطباعة : ١٤١١هـ

موضوع الكتاب :

يقدّم هذا الكتاب دراسة في محاولة لتحديد وتصنيف الأنواع المختلفة من السلع والخدمات القائمة في عصرنا الحاضر في بعض المجتمعات الإسلامية المعاصرة ، وتحديد مستويات وكمّيات استخدامها لدى مختلف طوائف المجتمع من حيث الدخول والأذواق وغيرها من العوامل المؤثرة في طلب المستهلكين ، والتي تدخل في إطار تحقيق اللوازم أو الكلّيات الخمس (حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعرض) - التي قررها الإسلام ، ولها مستويات ثلاثة وهي : توجيه نظام المجتمع وأساليبه وطاقاته وأدواته المختلفة نحو تحقيق الضروري من الضروريات اللازمة لها ، ثم الاحتياجات التي يتيسر معها تحمل أعباء تسيير نظام الحياة ، ثم الاحتياجات التي تقل عن ذلك أهمية وهي التحسينيات مع مكمّلات هذه المستويات والأنشطة المعاونة لها في تحقيقها سواء كانت عامة أو خاصة دون تحديد ، لتكون كلّها أساساً لتحديد البنيان الاقتصادي للدولة الإسلامية المعاصرة ، والذي يتحقق معه هذه اللوازم بكافة مستوياتها ، وتتحقق معه الأهداف الإسلامية من الحياة الإنسانية في كافة مجالاتها .

ومن ثم يتحدد الدور الذي يجب القيام به في تحقيقها إن كان البنيان الاقتصادي القائم لا يحققها ، أو أنه يحققها ولكن بدرجة تقل عن المطلوب .

ويلي ذلك بيان أجهزة التخطيط في المجتمع وأساليب تقويم المشروعات وتصنيفها لتكون معيناً على تحقيق هذه اللوازم ، بالإضافة إلى ربط ميزانية الدولة وتقسيمها بما يحقق هذه اللوازم ، وربط ميزانية الأسرة أيضاً بذلك لتسير في نفس الإطار ، وتحقق نفس الأهداف ، وحتى لايؤدي اختلافها إلى تشكيل الطلب في المجتمع بما يخالف نظام الإنتاج المستهدف ، فينحرف نظام الإنتاج تحقيقاً لطلب المستهلكين .

ويتلخص فرض الدراسة في أن اللوازم أو الكليات الخمس من الممكن تحديدها وتوصيفها بأقسامها المختلفة في ضوء مجتمعاتنا المعاصرة .

وقد نهج المؤلف منهج الدراسة التطبيقية في كتابه ، فأخذ الأحكام الفقهية كما هي وبنى عليها دراسته ، كما استعان بالكتب الإحصائية والنشرات وأدلة المنتجات المختلفة في التعرف على السلع المختلفة ، ووضعها فيما رآه مناسباً لها من اللوازم وأقسامها .

وتشتمل الدراسة في مجملها على الجوانب الآتية :

١ ـ هيكل الإنتاج والأنشطة المرتبطة به ، فذكر أسس تصنيف السلع والخدمات، وبين أمثلة من السلع والخدمات التابعة لجاميع الضروريات والحاجات والتحسينيات من اللوازم الخمس في ضوء مجتمعاتنا الحالية ، وبيّن الضوابط التي يمكن بها معرفة السلعة هل هي ضرورية أم حاجية أم تحسينية بناء على معيار الفقهاء ، وفصّل ذلك بعمل جداول أعطى فيها للسلعة درجة معيّنة يتحدد على أساسها مستواهاوقيمتها .

٢ ـ التخطيط للوازم الخمس ، وذكر فيه بنيانا لجهاز التخطيط في الاقتصاد الإسلامي الذي يخدم هذا الهدف ، وذكر النصائح اللازمة التي تمكّن

المجتمع الإسلامي من تحقيق الأهداف الإسلامية من الحياة الإنسانية ، وتحدّث عن عملية التخطيط وكيف تتم ؟ وماهي أهدافها العامة ؟ وترتيبها الزمني ومايلزم من حصر الموارد والإمكانات ، وكيف تعالج المشكلات ، وكيف تعدّ الخطط وماهي أدواتها .

٣ ـ تقويم المشروعات وتصنيفها تبعاً للوازم الخمس ، وذكر فيه ضرورة ترتيب إشباع حاجات المجتمع تبعاً لمدى أهميتها في تحقيق اللوازم الخمس ، فرتّب اللوازم الخمس بحسب أهميتها ، ثم أعطاها أوزاناً نسبية تبعاً لأهميتها في سلّم الحاجات ، وتبعاً لأهميتها الشرعية ، وماهي الضروريات منها والحاجيات والتحسينيات ومكمّلاتها ، وعمل جدولاً لذلك حتى يسترشد المنتج المسلم بها في اختياره لمجالات الإنتاج ونوعيات الخدمات والسلع وكميّاتها التي ينتجها . وذكر كذلك آراء كثير من المتخصصين في هذا المجال . ثم كتب عن تصنيف المشروعات ، وعمل محاولة لتطبيق قواعد تحديد أهمية المشاريع المختلفة للمجتمع تبعاً للوازم الخمس ، وفي ضوء ظروف المجتمع التي يمر بها ، واستخدم في هذه المحاولة بعض مجالات النشاط الاقتصادي، ثم ذكر تصنيفاً لبعض الصناعات التحويلية ثم تصنيفاً لبعض المنتجات الزراعية ، وذكر على ذلك أمثلة عدّة .

٤ ـ الموازنة العامّة للدولة وتقسيمها ، وكتب فيه أهمية الموازنة العامة للدولة ، ومبادئها كمرحلة التحضير والإعداد وعمومية الموازنة ، ومرحلة الاعتماد ومرحلة التنفيذ ومرحلة المراجعة والمراقبة . ثم ذكر تقسيم الموازنة العامة للدولة سواء كان وظيفياً أو إدارياً أو نوعياً ، ووضع لكلّ نوع جدولاً وتقسيماً، وبيّن العناصر الثلاثة (الضروريات والحاجيات والتحسينات)

ومكملاّتها ، ومايندرج تحت كلّ قسم من الأنواع ، وذكر على ذلك أمثلة تطبيقية عدّة .

٥ - ميزانية الأسرة المسلمة ، ذكر فيه قواعد تنظيم الاستهلاك للمسلم من اعتدال وتوسط وربطه بظروف المجتمع ، ووضح أولويات الإنفاق للمستهلك المسلم وأوزانها النسبية ، مراعياً اللوازم الخمس ، مستعيناً بما جاء في القرآن الكريم والسنة المطهرة . وصاغ لذلك جدولاً بحسب أهمية كلّ درجة من درجات اللوازم ، وذكر الاختلاف بين المستهلك المسلم وبين غيره مع ذكر أمثلة توضيحية لكلّ ماذكر ، ثم ذكر صورة مقترحة لميزانية الأسرة التي ينبغي أن تكون عليها ، مراعياً جميع الجوانب والأسس المختلفة. والله أعلم.

اسم الكتاب : السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية

المؤلف : د . محمد عبد المنعم عفر

تخصص الكتاب : اقتصاد إسلامي

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٥٢٦ ، تاريخ الطباعة : ١٤١٥هـ

موضوع الكتاب :

يبين هذا الكتاب السياسة الاقتصادية الإسلامية والطريقة التي يتعين على المجتمع الإسلامي اتباعها في حياته الاقتصادية ، وحل مشاكلها العملية وفق مباديء الشريعة الإسلامية .

وقد بدأ المؤلف كتابه ببيان مفهوم النظام الاقتصادي والفرق بينه وبين علم الاقتصاد ، ثم ذكر أهمية النظام الاقتصادي لكل مجتمع ، وأهمية النظام الاقتصادي الإسلامي خاصة ، ومظاهر تميّزه عن النظم الأخرى . وذكر بأن النظام الاقتصادي في الإسلام جزء لا ينفصل عن باقي أركان الشريعة الإسلامية من عقائد وعبادات وأخلاق وسلوك ، كما أنه يوافق ويتكامل مع كافة جوانب حياة المجتمع الإسلامي ، ويتناسق معها بخلاف الأنظمة الأخرى التي تخالف قواعدنا الإسلامية وأنظمته ، وتباين مفهومه .

وقد بيّن المؤلف بداية الإطار العام للنظام الاقتصادي الإسلامي من الحرية الاقتصادية المقيدة لأفراد المجتمع شاملة ومراعاتها لمصلحة الفرد والمجتمع ، وحرية المنافسة في الأسواق ..... وغير ذلك ، مدعّماً قوله بالأدلة الشرعية وأقوال أهل الاختصاص .

ثم تحدث المؤلف عن ماهية السياسة الاقتصادية ، والتي تشمل الوسائل والأهداف المطلوب تحقيقها ، وبيّن بأن السياسة الاقتصادية تشمل السياسة

النقدية والمالية وسياسة التجارة الخارجية وسياسة المحافظة على الموارد الطبيعية ، والسياسة الزراعية وتشجيع وتنظيم النقل والتأمين الاجتماعي والإسكان الحكومي والمحافظة على المنافسة والأجور وغيرها . ثم ذكر بعض أنواع السياسات الاقتصادية كسياسات المجتمعات الرأسمالية والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والدول النامية والإشتراكية وغيرها .

ثم ذكر مظاهر تميّز السياسة الاقتصادية الإسلامية عنها .

ثم تحدث عن السياسة الاقتصادية وصلتها بالشريعة الإسلامية ، وبيّن مهمة ولاة الأمر ، وذكر مقاصد الشريعة وهيكل السياسة العامة للدولة الإسلامية والتي تعود في مجملها إلى حفظ الخلق في إطار المقاصد الخمس (حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل) ، ولكلٍّ من هذه المقاصد ضروريات وحاجيات وتحسينيات وتكميليات ، وكتب عن كل جزئية من هذه الجزئيات وبيّن ضوابطها ، ووضع جدولاً لبنيان السياسة العامة في المجتمع الإسلامي ، وصلة السياسة الاقتصادية بها . ثم كتب عن السياسة الاقتصادية في المجتمع الإسلامي ومايتعلق به ، ووضع جدولاً لهذه السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ، والأهمية النسبية لكل منها تبعاً لمدى تحقيقها لأهداف المجتمع . ثم كتب عن السياسات الاقتصادية الأولية ثم الثانوية ثم المساعدة ، ثم انتقل إلى الحديث عن التخطيط وإعداد السياسات المختلفة ، فذكر أهداف التخطيط وماهيته ، وماهو التخطيط الناجح وأنواع الخطط وآجال الخطة . ثم كتب عن التخطيط في الإسلام وماهيته ومبادئه في حدود الشريعة الإسلامية ، وكيف يكون بنيان أجهزة التخطيط وطريقة عملها في المجتمع الإسلامي .

ثم كتب عن سياسات العمل والاستهلاك والمنافسة ، فذكر سياسة العمل والكفاءة المطلوبة وسنّ العمل ثم عمل المرأة .... وغير ذلك ثم ذكر سياسات

الاستهلاك وترشيد الإنفاق . ثم ذكر سياسات تنظيم المنافسة وبين قواعد المنافسة . ثم ذكر سياسات المنظمات الاقتصادية المتنوعة .

ثم كتب المؤلف عن سياسات الاستثمار الإسلامية ، فبيّن الاختلاف بين سياسات الاستثمار الإسلامية وغيرها ، ثم ذكر الاستثمار في الإنسان، ثم ذكر الاستثمار الرأسمالي وكيف يتم في ظل الاقتصاد الإسلامي ، وذكر أنواعه المختلفة . ثم ذكر أولويّات التنمية في الإسلام وتقويم المشروعات ، وكيف حَرِص الإسلام على حفظ اللوازم الخمس . ثم ذكر قواعد المفاضلة بين مشروعات الاستثمار المختلفة تبعاً لمدى توافقها مع اللوازم الخمس ، وذكر نماذج وأمثلة ، ورسم جداول لكثير من السياسات السابقة .

ثم كتب عن الاستثمار الحكومي وموقف الدولة من الاستثمار الخاص، وكيف يكون الفن الإنتاجي والنمو الاقتصادي . ثم ذكر السياسات التجارية ، وماهي مباديء علاقة السياسات التجارية الإسلامية مع دول العالم المختلفة .

ثم كتب المؤلف عن سياسة الملكية والدخول ، وذكر الفرق في توزيع الدخل بين الإسلام والنظم الأخرى ، وذكر بأن الإسلام يسمح بالملكية الخاصة والعامة ويضع لها قواعد . ثم تحدّث عن الدخول في الإسلام وكتب عن أجور العاملين وقواعد الإسلام في أمرهم والربح وإيجار الأرض وعائد رأس المال ، ثم كتب عن توزيع الملكية وسياسات المرافق العامة ، وأقسام الملكية وأنواع كل قسم ، وكثيراً من الأحكام التي تتعلق بها .

ثم كتب المؤلف عن الأخوّة الإسلامية في المجال الاقتصادي وسياساتها الداخلية والخارجية ، وكتب عن دائرة التكافل ومجالاته وحده وواجباته وسياساته (مثل الزكاة وحق الجار والضيف وغير ذلك) ، ثم كتب عن الأخوّة الإسلامية على المستوى الدولي والسياسة الخارجية .

ثم كتب عن سياسات علاج الأزمات وتحقيق الاستقرار ، وماهي المفاهيم الأساسية للاستقرار في الدراسات الاقتصادية ، وكيف يكون النمو المستقر ، وعمل جدولاً يبيّن أهداف سياسة الاستقرار .

وتعرّض للسياسات المالية والنقدية والأجور والأسعار، وضوابط كلٍّ نوع، وتفريعات المسائل المختلفة المتعلقة بها . وماهي الموارد المالية في الإسلام ، وموارد الميزانية العامة للدولة ، وعمل جداول توضيحية لذلك .

ثم تعرّض أخيراً لإنفاق الزكاة والصدقات ، وكيف يتم تقسيم الزكاة بين الأصناف الثمانية ، وكيف يكون الجهاز المركزي للزكاة ، وغير ذلك من التنظيمات والسياسات التي ينبغي أن تنهجها الدولة الإسلامية في سياستها المالية والاقتصادية .

اسم الكتاب : بيع المرابحة للوعد الملزم بالشراء والدور التنموي للمصارف الإسلامية

المؤلف : د . ربيع محمود الروبي

تخصص الكتاب : اقتصاد إسلامي

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٦٢ ، تاريخ الطباعة : ١٤١١هـ

موضوع الكتاب :

يعالج هذا الكتاب مشكلة ذات محورين ، أولّهما أصلي يتمثل في أن بيع المرابحة وهو - كما عرّفه المؤلف - « بيع ماملك شرعاً - لغير البائع الأول - بثمن من غير جنسه يزيد عن الثمن الذي قامت عليه السلعة بربح معلوم يتفق عليه في مجلس العقد » .

إن المرابحة ذات الوعد الملزم - وماسمحت به من تجاوزات - أوجدت صيغة استثمار مصرفية سهلة ، يتحلل في ظلها المصرف من معظم أعبائه ، ويتدنّى فيها دوره الاقتصادي إلى أقل درجة ، هذا في الوقت الذي تقتضي فيه صيغ الاستثمار الإسلامية الأخرى - ذات الربحية الاجتماعية العالية - جهوداً مضنية . وبذلك تحولت معظم المصارف الإسلامية إلى وكالات بيع مرابحة .

وأما المحور الثاني فهو محاولة لمعالجة مشكلة ماطرحت على هيئة الرقابة في المصارف الإسلامية قد تختار الهيئة لحل هذه المشكلة رأياً فقهياً يتغاضى فيه عن مصالح الأطراف الأخرى ، فيحاول الباحث أن يلقي الضوء على هذه المشكلات من خلال الفتاوى التي أجازت إلزام وعد المرابحة ظناً منها أن في ذلك مصلحة اقتصادية .

وقد بدأ الباحث عمله بتعريف بيع المرابحة وبيان مفهومه لغة وفي آراء الفقهاء ، ثم تحدّث عن مشروعيته وبين بعض أدلته من القرآن والسنه ، وذكر

آراء الفقهاء في هذه المسألة ، وبيّن أدلة وحجج المجيزين وهم الأكثرية ، ثم ذكر أركان وشروط عقد المرابحة ثم كتب عن الجوانب الفقهية لبيع المرابحة للواعد بالشراء من حيث كيفية تنفيذه ، وموقف الفقهاء منه ومن إلزامه قضائياً ، فذكر رأي الفقهاء الأربعة وغيرهم، وبعض صور بيع المرابحة التي ذكرت عندهم ، وماهي الجوانب التي كانت محلّ اتفاق بينهم .

ثم انتقل إلى الحديث عن اقتصاديات بيع المرابحة في المصارف الإسلامية ، فذكر الدور الاقتصادي لهذا البيع من ناحية كونه خدمة للعميل، واتفاقه مع بعض أهداف وظروف المصرف ، ودور المرابحة في الاقتصاد القومي .

ثم انتقل إلى الحديث عن المرابحة الملزمة ، وذكر كيف يتقلص الدور الاقتصادي للمصرف في ظلّها وضعف دوره التنموي ، ثم بيّن بأن المصارف الإسلامية مصارف استثمار وتنمية وليست تاجر نقود ، وذكر أن الربحية الإجتماعية تنخفض نسبياً في ظل المرابحة ، وأن المرابحة سيطرت على صيغ الاستثمار ذات الربحية الاجتماعية العالية ، وفي ذلك إهدار للأدوات الأكثر فعالية في أداء الدور الأساسي للمصرف ، وافتقاد للأثر التكاملي لهذه الأدوات .

ثم أوصى في الخاتمة بأن يتحرز المصرف من التعامل في سلع ضيقة الاستعمال ، وأن يتسلح بالإمكانيات المادية للتاجر وبالجهاز الفني الكفؤ ، وأن يستفيد من بعض المخارج والتسهيلات والحيل الشرعية التي قال بها بعض الفقهاء ، وأن تتعاون المصارف الإسلامية في إنشاء شركات تأمين تعاوني ، وفقاً للأحكام الشريعة الإسلامية . والله أعلم

الفكــر الإســلامــي

اسم الكتاب : الحركة الفكرية ضد الإسلام

المؤلف : د . بركات عبد الفتاح دويدار

تخصص الكتاب : الفكر الإسلامي (الغزو الفكري)

عدد الأجزاء : ١ ، عدد الصفحات : ٢٤٨ ، تاريخ الطباعة: ١٤٠٦هـ

موضوع الكتاب :

يتحدث هذا الكتاب عن الحركة الفكرية ضد الإسلام في العالم ، وماهي أهدافها وكيفية مقاومتها ، ويبين الكتاب أن هذه الحركة ليست وليدة هذا العصر ، بل بدأت مع بدء الإسلام ، وأنها برغم تغيّر صورتها إلا أنها في الحقيقة متصلة الحلقات ، ومتشابهة الأطوار .

وقد بدأ المؤلف كتابه ببيان علاقة المسلم بغيره من أصحاب الديانات الأخرى من غير المسلمين ، فتحدث عن أنواع العلاقات التي تربط المسلم بغيره، وكيف تكون علاقته بإخوانه المسلمين ، وماطبيعة علاقته بغير المسلمين ، فكتب عن مواقف غير المسلم من المسلم ، وطبيعة نزعته ونوع ميوله إلى المسلم ، وماهي الأساليب التي يتبعها أعداء المسلمين - والتي ذكرها القرآن الكريم - لمواجهة المسلمين ، وللنيل منهم ، والقضاء عليهم ، وماهي التوجيهات الإسلامية للمسلم حتى يسلم من كيد هؤلاء الأعداد ، وكيف أجاب القرآن الكريم على من والى الكافرين بحجج واهية وضعها لنفسه .

ثم تحدث المؤلف عن علاقة تبادل المصالح مع غير المسلمين وبعض أحكام القرآن الكريم في ذلك .

ثم تحدث المؤلف عن مظاهر عداوة الصليبيين للإسلام - وخاصة أبناء أوروبا - ، وذكر بداية تلك العنصرية في نفوسهم ضد العرب والمسلمين ،

وأسبابها (من عنصرية حاقدة وكراهية موروثة لم تزل قائمة في نفوسهم نتيجة الحروب الصليبية ، وخوفهم من انتشار الإسلام وسيطرته ، نظراً لما يحمله من تأثير كبير معجز في نفوس البشر ، لأنه دين الإنسانية المنزّل من عند الله تعالى). وقد استشهد المؤلف في كلّ ذلك بما نقله ورآه في كتابات الغربيين وغيرهم ، ناقلاً نُتَفاً من نصوص كتاباتهم .

ثم كتب عن الوسائل التي استخدمها أعداء الإسلام للقضاء على الأمة الإسلامية ، ومنها استخدام القوة ضدها لتفقد استقلالها السياسي ، وغزوها فكرياً حتى تفكّر بعقول غير إسلامية ، وذكر أساليبهم في ذلك قديماً وحديثاً ، كنشاط المستشرقين والتبشير ونشر المسيحية بين أبناء المسلمين ومحاربة المؤسسات العلمية الإسلامية التي كان المسلمون يعتمدون عليها في تعلم دينهم، ومحاربة الشريعة الإسلامية وأحكامها وآدابها بشتى الوسائل والطرق ، وإشاعة الفرقة والفتنة بين المسلمين ، وتشكيك المسلمين في كتاب ربهم « القرآن الكريم » ، وإثارة القوميات والعرقيات بين المسلمين ، وغير ذلك من الوسائل المتعددة للقضاء على الإسلام وأهله.

وقد نظر المصنف في مراجع متعددة ومصادر متنوعة من كتب التفسير والسنة والتاريخ القديم والحديث وكتب النصارى والمستشرقين وغيرها في صياغة كتابة هذا .

اسم الكتاب : الأمومة ومكانتها في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة

المؤلف : مها عبد الله الأبرش.

تخصص الكتاب : دراسة موضوعية في ضوء الكتاب والسنه .

عدد الأجزاء : ٢ ، عدد الصفحات : ١٠١٧ ، تاريخ الطباعة: ١٤١٧هـ

موضوع الكتاب :

هذا الكتاب هو رسالة علمية قدمتها المؤلفة لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية . وقد قدمت الكاتبة فيه دراسة موضوعية جيدة عن مسألة الأمومة ومكانتها وأهميتها ودورها وغير ذلك من الأمور المتعلقة بها من أحكام شرعية وآداب في ضوء نصوص القرآن الكريم والسنه النبوية المطهّرة ومنهج السلف الصالح . وقد تحدثت الباحثة عن الأم وأهميتها ومكانتها في الأسرة والمجتمع ، ودورها الرائد في تنشئة الإنسان وتهيئته للمهمة التي خلقه الله لها، حيث إنها الحاضنة الأولى له والمتعاهدة لحاله حتى يسلك في مسيرة الحياة. وقد تحدثت عن أثر الأم في تكوين الأسرة والأولاد ، وأثرها في تكوين المجتمع، وكيف كان حالها عبر التاريخ ، وكيف وضع الإسلام القواعد والضوابط لتكوين الأسرة المسلمة ، وتنشئة الأم لتكون أمّاً صالحة فاعلة مربية فاضلة . بدأً بتكوين بيت الزوجية حتى دورها في مجتمعها .

وقد استلهمت الباحثة أفكارها وفقرات رسالتها من خلال ماأوردته الآيات القرآنية ، وماشهدت به السنة النبوية ، ومن حياة الجيل الأول من هذه الأمة من الصحابيات ونساء القرون الأولى .

وقد استهدفت الباحثة إظهار عناية الإسلام بالأمومة وتكريمه للمرأة وإبراز القوانين التي وضعها للمرأة ، ونظامه المتكامل لتنشئة المرأة والأم مما لايحتاج معه إلى استيراد أيّ أنظمة من الأمم الأخرى .

ثم عالجت حال الأمومة في واقعنا المعاصر ، ومدى موافقته لأحكام القرآن الكريم والسنة المطهرة .

وقد تتبعت الباحثة آيات القرآن الكريم وكثيراً من الأحاديث النبوية الشريفة الصحيحة، وسيرة رسول الله ﷺ ، وحياة الصحابة ، ونظرت في كتب الفقه ، وبعض القرارات التي صدرت من بعض المجامع الفقهية حديثاً ، كما نظرت في كثير من الكتابات المعاصرة حول هذا الموضوع .

وقسمت كتابها إلى مقدمة وستة أبواب وخاتمة .

فذكرت في باب تمهيدي تعريف الأمومة وأهميتها ومكانتها وأثر الأم على الطفل والأسرة والمجتمع ، وحال الأسرة في الغرب ، ثم حال الأمومة عبر التاريخ ، ثم ذكرت في الباب الأول الشروط اللازمة لنجاح الأمومة من اختيار الزوجة الصالحة ، وإعداد الزوجين لتحمل مسؤولية الأولاد ، والمحافظة على تماسك الأسرة ، والزواج المبكر . ثم ذكرت في الباب الثاني الفوارق الجسدية بين الذكر والأنثى وارتباطها بالأمومة ، والتكوين النفسي والعقلي عند المرأة ، وذكرت الفسيولوجية الخاصة بالمرأة ، وردّت على دعوى التماثل بين الذكر والأنثى . ثم ذكرت في الباب الثالث تكريم الإسلام للمرأة ورفع شأن الأمهات ، وحال الأم في الإرث وقدسيتها، ثم فقه الأمومة حال الحمل والنفاس والرضاع وغير ذلك . ثم ذكرت في الباب الرابع العوامل المؤثرة في وظيفة الأمومة ، فبيّنت صورة المرأة في المجتمعات المختلفة وعند العرب والمسلمين ، وقيمة التجانس بين الوالدين في مختلف الأمور . ثم كتبت في الباب الخامس عن الأمومة والتربية وأهميتها ودور المؤسسات التربوية والتوجيهية وغايات التربية في المجتمعات الحديثة ، ودور المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام . ثم ذكرت في الباب السادس مكانة المرأة في الحضارة الحديثة ، ومظاهر ذلك في كثير من العادات السائدة المذمومة ، والتي كان لها دور في تراجع مكانة الأمومة . وذكرت بدائل الأمومة في المجتمعات المعاصرة ومالها من آثار سلبية على الطفل والأسرة والمجتمع .

وختمت بحثها بعدد من التوصيات والاقتراحات المهمّة من تفعيل دور الأمومة ، وإعداد البرامج التربوية القائمة على الأصول الإسلامية ، والاستفادة من التجارب السلبية عند الغربيين . وذيلت كتابها بفهارس فنية .

فهرس بأسماء الكتب مرتبة على الحروف الهجائية

اسم الكتاب	اسم المؤلف	الصفحة
ـ قراءات للنبي ص وظواهرها اللغوية	د . مصطفى عبد الحفيظ سالم	١٧
ـ القضاء ونظامه في الكتاب والسنة	د . عبد الرحمن إبراهيم عبدالعزيز الحميضي	١٣١
ـ القواعد	أبو عبد الله محمد بن محمد ابن أحمد المقرّي	٩٩
ـ قواعد الأصول ومعاقد الفصول مختصر تحقيق الأمل في علمي الأصول والجدل	صفي الدين عبد المؤمن بن كمال الدين عبد الحق البغدادي	٩٣
ـ القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في كتابي الطهارة والصلاة	ناصر عبد اللّه الميمان	١١٠
ـ الكواكب النيرّات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات	أبو البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيّال	٦٩
ـ كتاب بغية الإربة في معرفة أحكام الحسبة	وجيه الدين عبد الرحمن بن علي الشيباني المعروف بابن الديبع	١٢٥
ـ كتاب فيه أربعون حديثاً من مسند بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن جدّه عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه	الإمام الحافظ أبو الحسن علي ابن عمر الدارقطني ، رواية أبي الغنائم عبد الصمد الهاشمي عنه	٢٥
ـ المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة في اقتصاد إسلامي	د . محمد عبد المنعم عفر	١٥٤
ـ المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث	الإمام الحافظ أبو موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصفهاني	٣٣
ـ المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل	علي بن محمد بن علي بن عباس بن شيبان البَعلي ثم الدمشقي الحنبلي « علاء الدين » المعروف بابن اللّحام	١٠٣

اسم الكتاب	اسم المؤلف	الصفحة
- موقف الإسلام من نظرية ماركس للتفسير المادي للتاريخ	أحمد العوايشة	٨٥
- نهاية السول في رواة الستة الأصول	الإمام برهان الدين إبراهيم ابن محمد بن خليل الحلبي المعروف بـ (سبط ابن العجمي)	٦١
- نهاية الوصول إلى علم الأصول المعروف ببديع النظام الجامع بين كتابي البزدوي والأحكام	أحمد بن علي بن تغلب بن الساعاتي	٩١
- يحي بن معين وكتابه التاريخ دراسة وترتيب وتحقيق	أ . د أحمد محمد نور سيف	٥٣

مطابع جامعة أم القرى 